بسم الله الرحمن الرحيم

جامعة السّودان المفتوحة

برنامج العلوم الإدارية

الاقتصاد السوداني

(جوانب تطبيقية)

رمز المقرر ورقمه: إدر ٤٠٥

تأليف : أ . د / عثمان إبراهيم السيد

التصميم التعليمي : د. محمّد الفاتــح المغربـــي

مراجعة التصميم : أ. عبد الرحمن رشيد سليمان

التدقيق الغــوي : أ. الهِــدَيْ عبــد الله محمّــد

التصميم الفنـــي : نـــــادر محمّد علي الأميــن

منشورات جامعة السودان المفتوحة، الطبعــة الأولى ٢٠٠٦

جميع الحقوق محفوظة لجامعة السودان المفتوحة، لا يجوز إعادة إنتاج أي جزء من هذا الكتاب، وبأي وجه من الوجوه، إلا بعد الموافقة المكتوبة من الجامعة.

مقدمة المقرر

تمهيد

عزيزي الدارس،

يتكون البناء الاقتصادى للدولة النامية من مجموع المتغيرات الأساسية التي تتفاعل لتساهم في إجمالي الناتج المحلي. ويعبر البناء الاقتصادي عن مدى قوة أو ضعف اقتصاد الدولة الواحدة... ويعتبر الاقتصاد السوداني مثالاً حياً لاقتصاديات دولة نامية بكل مافي ذلك من معانٍ.

دراستنا للاقتصاد السوداني هى دراسة تطبيقية تتلمس واقع نشاطات الاقتصاد وتفاعلاته بصورة تعبر عن واقعه واتجاهه وتطوره عبر فترة ممتدة تبدأ منذ الاستقلال في بعض الجوانب. وقد جاء هذا الكتاب بعنوان الاقتصاد السوداني "جوانب تطبيقية" ليتماشى مع متطلبات مقرر طلاب جامعة السودان المفتوحة.

والموضوعات التي يحتويها هذا المقرر، هى هيكل الاقتصاد السوداني من خلال تناولنا للملامح الرئيسة والمالية العامة في السودان، التي تتضمن دراسة وافية لكل الإيرادات العامة والنفقات العامة، ثم النشاط الإنتاجي الذى ناقشنا فيه القطاعات الإنتاجية الهامة ممثلة في كل من القطاع الزراعي، القطاع الصناعي، قطاع البترول، وقطاع النقل. وأخيراً استعرضنا تجارة السودان الخارجية بشرحنا لكل صادرات وواردات السودان، والميزان التجاري وميزان المدفوعات. ونجد في هذه الوحدات عدداً من التدريبات وأسئلة التقويم الذاتي، ونحن نحثك على الاهتمام بها، والإجابة عنها، فإن فعلت ذلك عززت فهمك للوحدة ورسخت ذهنك بما ورد فيها من معلومات، واستوثقت من إتقانك لمادة المقرر الدراسي.

والتدريبات التي تلاقيك، إن استعصى عليك حلها، فستجد في نهاية كل وحدة إجابات لها، وأما أسئلة التقويم الذاتي، فإن لم تقدر على الإجابة عنها، فما عليك إلا الرجوع إلى النص، حيث تجد الإجابة التي طرحت عليك.

وفي نهاية كل وحدة تجد مسرداً للمصطلحات يتم فيه تبسيط شرحها لك، وتجـد بعد ذلك قائمة بأسماء المصادر والمراجع التي رجعت إليها الوحدة.

ونحن إذ نقدم هذه الوحدات التي تشكل قوام المقرر الذى ستقوم بدراسته، نـسأل الله لك صبراً يعينك على الدراسة، وتوفيقاً يقودك إلى استيعاب ماورد في المقرر.

وفي الختام لا يسعنا إلى أن ندعو الله لك بالتوفيق والنجاح.

الأهداف العامة للمقرر



بعد فراغك من راسة هذا المقرر ينبغي أن تكون لك القدرة على:

- ✓ **تَعُّرف** الملامح الرئيسة للاقتصاد السوداني.
- ✓ **تبيين** أهم مكونات البناء الاقتصادى للسودان.
- ✓ **شرح** مفهوم المالية العامة.
- ✓ **ذكر** الإيرادات العامة في السودان.
- ✓ **توضيح** النفقات العامة في السودان.
- ✓ **تعداد** القطاعات الرئيسية للنشاط الإنتاجي.
- ✓ **شرح** المفاهيم المتعلقة بتجارة السودان الخارجية.

محتويات المقرر

م	الموضـــــــوع	الصفحـــة
١	الوحدة الأولى: هيكل الاقتصاد السوداني	١
٢	الوحدةالثانية: المالية العامة فى السودان	٤١
٣	الوحدة الثالثة: النشاط الإنتاجى	٩٧
٤	الوحدة الرابعة: تجارة السودان الخارجية	١٩٥


الوحـــدة الأولـــى
هيكـــل الاقتصـــاد السودانـــي

محتويـــات الوحـــدة

الموضـــــــوع	الصفحـــة
مقدمة	**٣**
تمهيد	٣
أهداف الوحدة	٤
١. الملامح الرئيسة للاقتصاد السوداني	**٥**
١,١ الخصائص الاقتصادية	٦
٢,١ الخصائص الديمغرافية	٨
٣,١ الخصائص الثقافية	٨
٤,١ الخصائص السياسية	٩
٥,١ الخصائص التكنولوجية	٩
٢. حسابات الدخل القومي والناتج المحلي	**١١**
٣. إجمالي الناتج المحلي حسب النشاطات الاقتصادية	**١٨**
١,٣ القطاع الزراعي	٢١
٢,٣ القطاع التقليدي	٢٤
٣,٣ الاقتصاد المزدوج (التقليدي والحديث)	٢٥
٤. الواردات	**٢٨**
٥. دخل الفرد السوداني	**٣٠**
الخلاصة	**٣٦**
لمحة مسبقة عن الوحدة الدراسية التالية	**٣٦**
إجابات التدريبات	**٣٧**
مسرد المصطلحات	**٣٩**
المراجع	**٤٠**

مقدمة

تمهيد

عزيزي الدارس،

مرحباً بك **إلى** الوحدة الأولى من مقرر "الاقتصاد السوداني جوانب تطبيقية" وهي بعنوان الملامح الرئيسة للاقتصاد السوداني وسوف نعرض في هذه الوحدة البناء الاقتصادي للدولة كما سنحاول إبراز العديد من الأفكار والمفاهيم الاقتصادية التي ستصادفك في مطالعاتك والتي سنحاول عرضها عليك بأسلوب سهل ومبسط، مدعمة بمجموعة من الأمثلة التوضيحية المتنوعة.

ولا يختلف الاقتصاد السوداني كثيراً عن اقتصاديات الدول النامية، لهذا فإن البناء الاقتصادي في السودان يعكس بصورة واضحة موقف البناء الاقتصادي لدولة نامية تخطو خطواتها الأولى في مسار التنمية. فالملامح الرئيسة التي تميز اقتصاديات الدولة النامية عن غيرها من الدول المتقدمة تسود بقدر كبير في السودان. ونحن نأمل أن نقدم لك في هذه الوحدة فكرة كافية عن الملامح الرئيسة للاقتصاد السوداني آملين أن تستمتع وتفيد من دراسة هذه الوحدة، وأن تحفزك دراستها لدراسة الوحدات التالية من هذا المقرر.

أهداف الوحدة



بعد الانتهاء من دراسة هذه الوحدة نأمل أن تكون قادراً على أن:

- ✓ **تعرِّف** هيكل الاقتصاد السوداني.
- ✓ **تعدِّد** الملامح الرئيسة للاقتصاد السوداني.
- ✓ **تفرق** بين البناء الاقتصادي في كل من الدول المتقدمة والنامية.
- ✓ **تشرح** خصائص اقتصاديات الدول النامية.
- ✓ **توضح** السمات الرئيسة للاقتصاد السوداني.
- ✓ **تبين** الناتج المحلي في السودان.
- ✓ **تشرح** طبيعة المنتجات السودانية الرئيسة.

١. الملامح الرئيسة للاقتصاد السوداني

يتكون البناء الاقتصادي للدولة من ناتج مجموع متغيراته الأساسية والمتغيرات الفرعية التابعة لها. لذلك نعتبر إن الاقتصاد الوطني يتكون من نسيج متداخل ومتكامل من الخلايا الحية التي تتفاعل لتساهم في تحقيق إجمالي الناتج المحلي وإبراز موقف البناء الاقتصادي بكامله. ومن واقع البناء الاقتصادي للدول تصنف هذه الدول إلى دول متقدمة ودول نامية.

لا يختلف الاقتصاد السوداني كثيراً عن اقتصاديات الدول النامية. لذلك نقول: إن البناء الاقتصادي في السودان يعكس بصورة واضحة موقف البناء الاقتصادي لدولة نامية تخطو خطواتها الأولى في مسار التنمية. فالملامح الرئيسة التي تميز اقتصاديات الدولة النامية عن غيرها من الدول المتقدمة تسود بقدر كبير في السودان. ولكن يصعب علينا أن نشير على وجه التحديد إلى المرتبة أو المقام الذي يحتله السودان بين هذه الدول النامية. ولكن نستطيع أن نؤكد بأن السودان، الذي يعتبر أكبر دولة في أفريقيا، رغم مساحته الشاسعة التي تبلغ مليون ميل مربع ورغم أراضيه الصالحة للزراعة والتي تغطي حوالي ١٠٠ مليون أيكر (الفدان الواحد = ١،٠٣٨ أيكر)، ورغم الموارد الطبيعية فإنه وحسب تصنيف الأمم المتحدة للدول يعتبر السودان إحدى الدول التي تكون قائمة ال ٢٥ دولة الأقل نمواً في العالم.

اهتم كثير من الاقتصاديين في أعقاب الحرب العالمية الثانية باقتصاديات الدول النامية، وغطى أدب اقتصاديات التنمية حيزاً واسعاً في الجهود الفكرية والإنتاج العلمي لكثير من علماء الاقتصاد خلال العقود الخمسة الأخيرة من القرن العشرين. وقد اهتم بعض هؤلاء بإبراز أهم الخصائص في مجموعات أربعة: اقتصادية، ديمقراطية، ثقافية سياسية، وتكنولوجية.(Leibenstein, H: Economic Backwardness and Economic Growth, John Wiley & sone, NewYork : 1962.).

وبإمعان النظر في اقتصاديات الدول النامية يتبيّن أن هناك العديد من الخصائص الاقتصادية التي تميز مجموعة هذه الدول عن الدول المتقدمة. وباختصار شديد يمكن إلقاء الضوء على أهم هذه الخصائص:

نشاط



حاول أن تجد تعريفاً لهذه الأنواع من الاقتصاد:

١. الاقتصاد الرأسمالي.

٢. الاقتصاد الاشتراكي.

٣. الاقتصاد الإسلامي.

ناقش زملاءك.

١,١ الخصائص الاقتصادية

عزيزي الدارس تتمثل الخصائص الاقتصادية في:

١. انخفاض حجم إجمالي الناتج المحلي نتيجة لضعف هيكل الاقتصاد ولصغر حجم إنتاج الوحدات التي تساهم في الناتج المحلي. ويأتي صغر حجم إنتاج هذه الوحدات من واقع الضعف الذي تعيشه هي، نتيجة للعديد من العوامل التي تؤثر على إنتاجها.

٢. انخفاض متوسط دخل الفرد الحقيقي. ويعتمد متوسط دخل الفرد على حجم الدخل القومي وعدد السكان. ويأتى انخفاض متوسط دخل الفرد من واقع انخفاض حجم الدخل القومي الذي تعيشه الدول النامية. ولا يعتبر ارتفاع متوسط دخل الفرد الحقيقي وحده في بعض الدول النامية دلالة على انتماء هذه الدول إلى مجموعة الدول المتقدمة. والسبب في ذلك أن الله قد هيأ لهذه الدول الناميـة

بعض الموارد الطبيعية التي ساعدت في زيادة الدخل القومي لهذه الدول، كالبترول.

٣. يساهم القطاع الزراعي بنسبة كبيرة في إجمالي الناتج المحلي للدول النامية. وبذلك تعتمد اقتصاديات هذه الدول على الزراعة كقطاع رئيس مؤثر وفاعل، وأن أي اهتزاز أو تدهور فيه يؤثر على الدخل والاستهلاك والإنتاج.

٤. يعتمد معظم السكان في كسب معيشتهم على الزراعة باعتبار أن مهنة الزراعة هي المهنة التي يتوارثها الأبناء عن الآباء والأجداد. ويساعد على هذا السلوك عدم تطور قطاعات الاقتصاد الأخرى في الدول النامية بصورة تتيح فرصاً أوسع للاستخدام. لذلك نجد نسباً عالية تصل إلى ٧٠%-٨٠% من السكان يعملون في الزراعة في بعض الأحيان.

٥. لاتجاه أعداد كبيرة من السكان للعمل في الزراعة مقارنة مع عوامل الإنتاج المتاحة في هذا النشاط الإنتاجي، تتفشى البطالة المقنعة في القطاع الزراعي في كثير من الدول النامية. ففي مثل هذه الأحوال فإن إنتاجية الفرد تكون منخفضة، وأن تخفيض العاملين في هذا المجال بقدر معقول سوف لن يؤدي إلى تخفيض حجم الإنتاج.

٦. نظراً لانخفاض دخل الفرد الذي يصرف على الطعام وغيره من حاجات الإنسان الضرورية، فإن مقدار ما يدخره الفرد من دخله يكون قليلاً وربما لا يستطيع أن يدخر منه شيئاً. وبالتالي فإن حجم الادخار الكلي في مثل هذه المجتمعات يكون صغيراً ولا يساعد على التوسع في الاستثمار.

٧. طبيعة مثل هذه الاقتصاديات النامية التي تعتمد أساساً على القطاع الزراعي تحتم أن تكون صادرات البلاد من المنتجات الزراعية الأولية والمواد الخام.

٢,١ الخصائص الديمغرافية

عزيزي الدارس، تتسم معظم الدول النامية بخصائص ديمغرافية واضحة تميزها عن الدول المتقدمة. ويمكن إيجاز هذه الخصائص في النقاط التالية:

أ- تتصف الدول النامية بنسبة خصوبة عالية تؤدي إلى ارتفاع نسبة المواليد فيها.

ب-ارتفاع نسبة الوفيات لعدم توفر الخدمات الطبية الوقائية والعلاجية فيها بقدر ملائم.

ج-من الخصائص التي تميز الدول النامية أيضاً ارتفاع نسبة وفيات المواليد لعدم إنتشار العناية بخدمات الأمومة والطفولة الطبية.

د- انتشار سوء التغدية في أوقات كثيرة وفي مواقع كثيرة من هذه الدول النامية.

ه- تضافرالعديد من العوامل التي تؤدي إلى تدهور الصحة العامة في تلك الدول.

و- بالرغم من كل ذلك فإن نسبة زيادة السكان في الدول النامية تعتبر عالية وهي من أوضح الخصائص التي تميز الدول النامية.

٣,١ الخصائص الثقافية

١. قلة مؤسسات التعليم والمعلمين مما يحد من فرص التعليم.
٢. ارتفاع نسبة الأمية في المجتمع.
٣. انتشار أساليب تخديم الأطفال كأيدي عاملة رخيصة.
٤. انتشار السلوكيات التقليدية.
٥. عدم وجود طبقة وسطى في المجتمع مما يقسم المجتمع إلى طبقة عليا صغيرة ذات نفوذ واسع وطبقة دنيا محرومة من كثير من متطلبات الحياة الكريمة الهانئة.

٤,١ الخصائص السياسية

هنالك العديد من الخصائص السياسية التي تؤدى إلى عدم الاستقرار السياسي في الدول النامية يمكن الإشارة إليها في النقاط التالية:

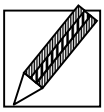
- عدم نضوج أساليب الحكم وعدم استمرارها لفترات طويلة.
- عدم توحيد الرؤى بين التجمعات الحزبية.
- ظهور بعض الأحزاب أو التجمعات العقائدية التي تربط نفسها بسنياريوهات محددة.
- انتشار ظاهرة الانقلابات العسكرية المتعاقبة التي لا تترك مجالاً للممارسات الديمقراطية لتنمو في تلك البلاد لتستقر على حال.

٥,١ الخصائص التكنولوجية

بعض الخصائص التكنولوجية التي تميز الدول النامية عن الدول المتقدمة تتضمن الجوانب التالية :

١. يسود استخدام التكنولوجيا التقليدية في إنتاج كثير من المنتجات في الدول النامية. هذا النوع من الأساليب الإنتاجية لا يساعد على زيادة الإنتاج وزيادة الإنتاجية.
٢. يعتبر التدريب من أهم الوسائل التي ترفع القدرات الإنتاجية للفرد، لذلك يجد اهتماماً واسعاً في الدول المتقدمة. ولكن تفتقر الدول النامية لوسائل وبرامج التدريب الضرورية والكافية التي تساعد على رفع كفاءة الفرد.
٣. ضعف الإنتاجية من السمات الأساسية الواضحة في الدول النامية. وتتفاعل العديد من العوامل السائدة في اقتصاديات هذه الدول في خفض الإنتاجية بقدر كبير.

تدريب (١)



ماذا تعرف عن:

١. الصناعة التحويلية.

٢. الصناعة التصنيعية.

أسئلة تقويم ذاتي



١. ما هي أهم مكونات الاقتصاد في السودان؟

٢. ما هي أهم الخصائص الاقتصادية والديمقرافية للاقتصاد السوداني؟

٣. عدد الخصائص السياسية التي تؤدي إلى عدم الاستقرار في الدول النامية؟

٤. اذكر الخصائص التكنولوجية التي تميز الدول النامية عن الدول المتقدمة.

وبالنظر إلى السمات التي تميز الدول النامية نجد أنها تطابق إلى حد كبير السمات الاقتصادية والاجتماعية السائدة في السودان. فالملامح الرئيسة للاقتصاد السوداني توضح ضعف الهيكل الاقتصادي مقارنة مع الهياكل الاقتصادية في الدول المتقدمة. ولدراسة الاقتصاد السوداني لا بد من تناول مكوناته الأساسية ويأتي في مقدمتها معرفة موقف إجمالي الناتج المحلي، وتساعد معرفة إجمالي الناتج المحلي ومقاديره من عام لآخر في إبراز الصورة الحقيقية للاقتصاد القومي، وتوضح كذلك التغييرات الأساسية التي تطرأ على هيكل الاقتصاد. فإجمالي الناتج المحلي الذي أبدى زيادة سنوية مضطردة عدا سنوات قليلة منذ عام ١٩٥٥/١٩٥٦- حيث بدأ تسجيل الناتج والمنصرف القومي سنويا- أوضح أن زيادته لم تكن بالقدر الذي يمكن من تحقيق معدلات زيادة كبيرة في متوسط دخل الفرد في السنة. والأمر في هذا الشأن يعتمد على

مكونات الناتج القومي نفسه من مصادر رئيسة وعلى عدد السكان في البلاد... وقد كان انخفاض متوسط دخل الفرد في بعض السنوات نتيجة للضعف الذي أصاب بعض مكونات الناتج القومي المحلي وعلى رأسها الإنتاج الزراعي، أي الدخل المتحصل من هذا القطاع، الذي يمثل العمود الفقري للاقتصاد السوداني.

٢. حسابات الدخل القومي والناتج المحلي

وقد أبرزت حسابات الدخل القومي لإجمالي الناتج المحلي تطوراً منذ عام ١٩٥٥/١٩٥٦م وإن اختلف مداه ونسبة تطوره من عام لآخر كما يتضح من الجدول أدناه.

ففي الخمس عشرة سنة الأولى منذ استقلال السودان (١٩٥٥/١٩٥٦-١٩٦٩ / ١٩٧٠) كان إجمالي الناتج المحلي بسعر تكلفة الإنتاج بملايين الجنيهات السودانية على النحو الذي يأتي في الجدول رقم ١-١ التالى:

جدول رقم (١-١)

إجمالي الناتج المحلي بالأسعار الثابتة خلال الفترة

(١٩٥٥/١٩٥٦-١٩٦٩م)(بملايين الجنيهات السودانية)

السنة	إجمالي النتائج المحلي
٥٥/٥٦	٢٨٤,٢
٥٦/٥٧	٣١٢,٦
٥٧/٥٨	٣٠٧,٩
٥٨/٥٩	٣١٨,٥
٥٩/٦٠	٣٤٦,١
٦٠/٦١	٣٥٣,٨
٦١/٦٢	٤٠٤,٦
٦٢/٦٣	٤٠٧,١

٦٤/٦٣	٤٠٩,٩
٦٥/٦٤	٤٢١,٧
٦٦/٦٥	٤٤١,٣
٦٧/٦٦	٤٥٦,٩
٦٨/٦٧	٤٨٩,٩
٦٩/٦٨	٥٢٧,٠
٧٠/٦٩	٥٠٥,٩

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء.

أما خلال السنوات الست والعشرين الأخيرة ٧٠/٦٩-١٩٩٥/٩٤م فقد أوضح إجمالي الناتج المحلي زيادة مضطردة وكبيرة من عام إلى عام. وبالرغم من أن حجمه خلال هذه السنوات محسوب بالأسعار الجارية (معلوم بالطبع أن الدخل القومي وحسب بالأسعار الجارية Current Prices) **أما الأسعار الثابتة: Fixed Prices** فإعداد حسابات الناتج المحلي بالاسعار الجارية يبين الصورة النقدية لحجم الناتج الإجمالي (الإنتاج) في السنة المعينة، وهذه الصورة النقدية تتأثر بتقلبات الأسعار من هبوط وارتفاع، أما إعداد إجمالي الناتج المحلي بالأسعار الثابتة يعطي الصورة الحقيقية لحجم اجمالي الناتج المحلي مقارنة مع سنة معينة، كما يحسب الناتج القومي بسعر تكلفة (الإنتاج). إلا أن الزيادات الكبيرة في إجمالي الناتج المحلي توضح إلى حد كبير توسع قاعدة النشاط الاقتصادي في البلاد خلال السنوات المذكورة، وزيادة مجالات النشاطات الاقتصادية الحديثة مقارنة بالنشاطات التي حدثت في السنوات العشر الأخيرة لها أثر كبير في الزيادات الواضحة في حجم الناتج المحلي.

وموقف إجمالي الناتج المحلي في السنوات الخمس والثلاثين الأخيرة بالأسعار الجارية وبملايين الجنيهات السودانية كان على النحو التالي:

جدول رقم (١-٢)

إجمالي الناتج المحلي بالأسعار الجارية خلال الفترة (١٩٦٠-٢٠٠٢)

(بملايين الجنيهات السودانية)

السـنة	إجمالي الناتج المحلي
١٩٦٠	٤٢٨,٧
١٩٦١	٤٥٨,٦
١٩٦٢	٥٠٢,١
١٩٦٣	٥١٠,٠
١٩٦٤	٥١٧,٧
١٩٦٥	٥١٩,٥
١٩٦٦	٤٩٧,٦
١٩٦٧	٥٣٦,٢
١٩٦٨	٥٨٣,٣
١٩٦٩	٥٨٥,٢
١٩٧٠/٦٩	٦٠٢,٥
١٩٧١/٧٠	٦٣٧,٥
١٩٧٢/٧١	٧٥٢,١
١٩٧٣/٧٢	٨٩٦,٨
١٩٧٤/٧٣	١٢٤٦,٢
١٩٧٥/٧٤	١٥١٠,٨
١٩٧٦/٧٥	١٨٤٠,٠
١٩٧٧/٧٦	٢٣٣٩,٧
١٩٧٨/٧٧	٢٨٨٢,٧

١٩٧٩/٧٨	٣٢٥٣,٨
١٩٨٠/٧٩	٣٩٧٢,٠
١٩٨١/٨٠	٤٩٥٠,٧
١٩٨٢/٨١	٧٠٤٠,١
١٩٨٣/٨٢	٩٥٩١,٩
١٩٨٤/٨٣	١١٨٠٦,٨
١٩٨٥/٨٤	١٥٣٥٧,٣
١٩٨٦/٨٥	٢٠٢١٨,٠
١٩٨٧/٨٦	٣٦٤٧٠,٨
١٩٨٨/٨٧	٤٦٧٩١,١
١٩٨٩/٨٨	٨٢٥٦١,٩
١٩٩٠/٨٩	١١٠١١٠,٧
١٩٩١/٩٠	١٩٢٦٦٠,٣
١٩٩٢/٩١	٤٢٦٨١٧,١
١٩٩٣/٩٢	٩٤٩٤٤٨,٠
١٩٩٤/٩٣	١٨٧٥٤٨٩,٠
١٩٩٥	٤١٣٣٦٥٧,٠
١٩٩٦	١٠٢١٧٥٠٢,٠
١٩٩٧	١٥٩٢٩٣٠٨,٠
١٩٩٨	١٩٩١٦١٢٦,٠
١٩٩٩	٢٤٤٨٨٧٦٣,٠
٢٠٠٠	٢٩٦٩٤٤٨٠,٠
٢٠٠١	٣٣٨٠٥٥٥٠,٠
٢٠٠٢	٣٨٣٩٠٩٦٦,٠

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء. من ١٩٩٨/١٩٩٥ وزارة المالية العرض الاقتصادي. والسنوات من ١٩٩٩- ٢٠٠٢ تقارير بنك السودان السنوية للسنوات ٢٠٠٢/٢٠٠٠م.

خلال السنوات ١٩٦٠-٢٠٠٢م أوضحت أرقام إجمالي الناتج المحلي بالأسعار الجارية العديد من الحقائق التي يمكن أن تستشف من جدول رقم ١-٢ أعلاه:

١. منذ عام ١٩٦٠ حتى عام ٢٠٠٢م ظل إجمالي الناتج المحلي في تزايد سنوي مستمر إلا في عام واحد فقط حيث انخفض إجمالي الناتج المحلي في عام ١٩٦٦ عما كان عليه في العام السابق.
٢. الزيادات السنوية خلال السنوات العشر الأولى من هذه الفترة عدا عام ١٩٦٦ كانت بنسب صغيرة تعبر إلى حد كبير على زيادات فعلية حقيقية في إجمالي الناتج المحلي وذلك لصغر حجم التضخم السنوي.
٣. زاد إجمالي الناتج المحلي من ٦٠٢,٥ مليون جنيه في عام ٧٠/٦٩ إلى ٦٣٧,٥ مليون جنيه في عام ١٩٧١/٧٠ وهي زيادة تصل ٥,٨%. فإذا علمنا أن نسبة التضخم كانت ١,٤% في عام ١٩٧٠، كما سنرى فيما بعد، فإن الزيادة الحقيقية في إجمالي الناتج المحلي كانت صغيرة جداً.
٤. منذ عام ١٩٧٢/٧١ بدأت الزيادات في إجمالي الناتج المحلي تكبر رقماً ونسبةً.
٥. شهد عام ١٩٧٢/٧١ أول زيادة كبيرة في إجمالي الناتج المحلي حيث زاد حجمه بمبلغ ١١٤,٦ مليون جنيه عما كان عليه في العام الذي سبقه، وهي نسبة تصل إلى ١٧,٩%. زادت نسبة التضخم من ١,٤% في عام ١٩٧١ إلى ١١,٧% في عام ١٩٧٢. فلا شك في أن لزيادة حدة التضخم بمقياس ذلك الزمن أثر واضح على زيادة حجم إجمالي الناتج المحلي.

٦. عام ١٩٧٤/٧٣ هو أول عام يتخطى فيه إجمالي الناتج المحلي حاجز الألف مليون جنيه حيث وصل في هذا العام إلى ١٢٤٦,٢ مليون جنيه بنسبة زيادة تصل إلى ٣٨,٩% عن العام الذي سبقه.

٧. إرتفع إجمالي الناتج المحلي من ٤٦٧٩١,١ مليون جنيه في عام ١٩٨٨/٨٧ إلى مبلغ ٨٢٥٦١,٩ مليون جنيه في عام ١٩٨٩/٨٨ وهي زيادة تصل إلى ٧٦,٤%. ولا نستطيع إلا أن نشير إلى أن الزيادة في معدل التضخم من ٢٤% في عام ١٩٨٧ إلى ٦٣,٣% في عام ١٩٨٨، كأعلى معدل سجل، كان له أثر كبير في ذلك.

٨. ارتفع إجمالي الناتج المحلي من ١٩٢٦٦٠,٣ مليون جنيه في عام ١٩٩١/٩٠ إلى مبلغ ٤٢٦٨١٧,١ مليون جنيه وهو أكثر من ضعف ما كان عليه في العام السابق. ولا نستغرب هذه الزيادة الكبيرة إذا علمنا أن معدل التضخم إرتفع من ٧٠,٩% في عام ١٩٩٠ إلى ١٢١,٨% في عام ١٩٩١. وتجدر الإشارة هنا إلى أن عام ١٩٩١ هو أول عام يتخطى فيه معدل التضخم ١٠٠% منذ أن بدأ تسجيل معدلات التضخم.

٩. تضاعف إجمالي الناتج المحلي تقريباً في العامين التاليين أيضاً حيث بلغ ٩٤٩٤٤٨ مليون جنيه في عام ١٩٩٣/٩٢ ومبلغ ١٨٧٥٤٨٩ مليون جنيه في عام ١٩٩٤/٩٣.

١٠. يؤكد ما ذهبنا إليه أن معدلات التضخم السنوية المحسوبة في الجهاز المركزي للإحصاء لأعوام ١٩٩٢ و١٩٩٣ و١٩٩٤ كانت ١١٣,٤%، ١٠١,٤%، ١١٦,٤% على التوالي.

١١. يلاحظ أن إجمالي الناتج المحلي قد زاد زيادات كبيرة خلال سنوات الفترة ١٩٩٥-٢٠٠٢، كما ظهر ذلك جلياً بالجدول ١-٢. لكن لا بد من الأخذ في الاعتبار أن هذه الزيادات الكبيرة قد تأثرت بمعدلات التضخم العالية خلال سنوات التسعينات ما دام معيار القياس هو بالأسعار الجارية.

١٢. يعني كل ذلك أن الزيادات الحقيقية في إجمالي الناتج المحلي لا تعبر عنها تلك الأرقام المتضخمة في الصورة النقدية لإجمالي الناتج المحلي كما تظهر في الجدول رقم ١-٢ أعلاه.

بالرغم من أن إجمالي الناتج المحلي بالأسعار الجارية قد ظل يسجل ارتفاعاً سنوياً مضطرداً بنسب عالية كما يظهر في جدول ١-٢، إلا أن الزيادات السنوية بمعيار الأسعار الجارية لا تبين نسبة النمو الحقيقي لإجمالي الناتج المحلي لأن معدلات التضخم ظلت متزايدة خلال هذه السنوات. ولمعرفة النمو الفعلي يقتضي قياس هذه الزيادات بالأسعار الثابتة. ففي خلال الفترة ٧٦/٧٧-٨١/٨٢ على سبيل المثال بلغ متوسط معدل النمو في إجمالي الناتج المحلي ٤,٥% فقط، وإنخفض إلى ٢,١% في عام ١٩٨٣/٨٢ ثم إلى ١,٥% في عامي ١٩٨٥/٨٤ و١٩٨٦/٨٥. ويعزى هذا الانخفاض الواضح في معدلات نمو إجمالي الناتج المحلي إلى التدهور الذي شهده القطاع الزراعي خلال هذه السنوات الأخيرة نتيجة للجفاف والتصحر الذي ضرب البلاد. وفي خلال الفترة ١٩٨٢/٨١-١٩٨٧/٨٦ فإن متوسط نمو إجمالي الناتج المحلي بالأسعار الثابتة قد تناقص بمتوسط بلغ ١,٦%. يعني ذلك أن الاقتصاد السوداني لم يسجل تطوراً حقيقياً خلال هذه الفترة وإنما تراجع فعلياً، وإن أظهر إجمالي الناتج المحلي بالأسعار الجارية توسعاً لا يعبر عن واقع الحال.

تشارك القطاعات الاقتصادية بنسب متفاوتة في إجمالي الناتج المحلي سنوياً بناءً على الظروف الإنتاجية التي تمر بكل قطاع. حجم الاستثمارات السنوية والظروف المناخية ومستوى الإنتاجية والأسعار العالمية لمنتجات البلاد هي أهم العوامل التي تؤثر في حجم إجمالي الناتج المحلي ومن ثم الدخل القومى. وتسعى الدول دائماً لزيادة مستوى معدل النمو الحقيقي، وليس النقدي، لإجمالي الناتج المحلي، لأن الزيادة السنوية الحقيقية في إجمالي الناتج المحلي هي التي تعكس مستوى الزيادة الفعلية في هذا المتغير الاقتصادي الهام.

لأهمية هذا المتغير الاقتصادي كمؤشر للنمو فقد اعتبر برنامج الاستراتيجية القومية الشاملة في السودان الذي يغطي فترة عشر سنوات ١٩٩٢-٢٠٠٢م مضاعفة الدخل القومي إلى عشرين ضعفاً خلال فترة البرنامج كأحد أهدافه الرئيسة. ولكن بالرغم من النمو المضطرد الذي حدث في إجمالي الناتج المحلي السنوي خلال السنوات الثلاث

الأولى ١٩٩٢/٩١-١٩٩٤/٩٣ من البرنامج إلا أن ذلك كان بعيداً عن معدلات النمو المستهدفة في البرنامج. فإذا نظرنا إلى جدول ١-٣ أدناه نجد أن متوسط معدل النمو الحقيقي لهذا البرنامج الثلاثي الأول ١٩٩٢/٩١-١٩٩٤/٩٣ لم يتعد نسبة ١٠,٤% بدلاً من نسبة ٣٦% كمتوسط نمو سنوي حقيقي مستهدف.

نشاط



المعلوم بأن برنامج الاستراتيجية القومية الشاملة أعد ليغطي فترة خمسة وعشرين سنة، والمعلوم أيضاً بأن هنالك انحرافات قد حدثت، هل من الإمكان معالجة تلك الانحرافات في السنين اللاحقة للاستراتيجية. ناقش.

أسئلة تقويم ذاتي



١. عرف الناتج المحلي؟
٢. يقاس الناتج المحلي بالأسعار الثابتة ويقاس بالأسعار الجارية. ماهو الفرق بينهما؟
٣. وضح الأسباب التي جعلت الناتج المحلي في السودان ينمو ببطء في عقدي الستينات والسبعينات وينمو بسرعة في عقد التسعينات من القرن العشرين.
٤. ماهو أهمية معرفة إجمالي الناتج المحلي السنوي للسودان؟

٣. إجمالي الناتج المحلي حسب النشاطات الاقتصادية

الجدول ١-٣ أدناه يوضح قيم ونسب النمو السنوية لإجمالي الناتج المحلي والقطاعات خلال الفترة ٨٩/١٩٩٠-٢٠٠٢.

جدول: ١-٣: إجمالي الناتج المحلي حسب النشاطات الاقتصادية بالأسعار الثابتة لعام ٨١/١٩٨٢ خلال الفترة ٨٩/١٩٩٠ -٢٠٠٢م (بملايين الجنيهات)

القطاعـــات	٩٠/٨٩		٩١/٩٠		٩٢/٩١		٩٣/٩٢		٩٤/٩٣		٩٥/٩٤		١٩٩٥	١٩٩٦
	القيمة	معدل النمو	القيمة	معدل النمو	القيمة	معدل النمو	القيمة	معدل النمو	القيمة	معدل النمو	القيمة	معدل النمو	القيمة	القيمة
١- الزراعة	٢٠٠٣		١٩١٨	٤	٢٥٢٢	٣١,٥	٣١٨٨	٢٦,٤	٣٦٠٥	١٣,١	٤٢٤٥	١٧,٧	٤٢٨٣	٤٦٩٤
٢- الصناعة والتعدين	٥٩٥		٦٣٣	٦,٤	٧٢٢	١٤,١	٨٦٣	١٩,٥	٨٠٦	٦,٦	٨٦٢	٦,٩	٦٦٦	٧٧٢
٣-الكهرباء والمياه	١٤٩		١٥٢	٢	١٥٥	٢	١٦٧	٧,٧	٢٠٩	٢٥,١	٢١٢	١,٤	١٩٣	١٩٩
٤- التشييد	٢٧٣		٣٨٥	٤١	٣٩٢	١,٨	٤١٢	٥,١	٤٦٥	١٢,٩	٤٨٤	٤,١	٥٤٨	٥٣٨
٥- الخدمات الحكومية	٨١١		٧٨٢	٣,٦	٧٧٠	١,٥	٦٥٦	١٤,٨	٧٠٤	٧,٣	٧٠٥	٠,١	٨٤١	٧٨٠
٦- الخدمات الأخرى	٢٧٨٣		٢٨٢١	١,٤	٢٨٨٦	٢,٣	٣٠٧٨	٦,٧	٣٢١٣	٤,٤	٣٣٤٢	٤	٣٤٣٦	٣٤٥٣
٧- إجمالي الناتج المحلي بالأسعار الثابتة	٦٦١٤	٠,٢	٦٦٩١	١,٢	٧٤٤٧	١١,٣	٨٣٦٤	١٢,٣	٩٠٠٢	٧,٦	٩٨٥٠	٩,٤	٩٩٦٦	١٠٤٣٦
٨- مخفض إجمالي الناتج المحلي	١٥٢٥		٢٨٥٢	٧٨	٥٣٩٦	٩٠	١٠٢٥٢	٩٠	١٩٤٧٩	٩٠	٣٠١٩٣	٥٥	٤١٤٧٦	٩٧٨٨٤
٩- إجمالي الناتج المحلي بالأسعار الجارية	١٠٠٨٦٣		١٩٠٨٢٧	-	٤٠١٨٤٠	-	٨٥٧٤٧٧	-	١٧٥٣٤٩٩	-	٢٩٧٤٠١٠	-	٤١٣٣٦٥٧	١٠٢١٤٩٧١

المصدر: وزارة المالية والتخطيط الاقتصادي (التخطيط)

تابع الجدول ١-٣ :

القطاعـــات	١٩٩٧		١٩٩٨		١٩٩٩		٢٠٠٠		٢٠٠١		٢٠٠٢	
	القيمة	معدل النمو	القيمة	معدل النمو	القيمة	معدل النمو	القيمة	معدل النمو	القيمة	معدل النمو		
١- الزراعة	٥٢٧٤	١٢,٣	٥٧١٢	٨,٣	٦١٩٧	٨,٥	٦٢٤٤	٠,٨	٦٤٩٤	٠,٤	*٧٠١٦	٠,٨
٢- الصناعة والتعدين	٩٢٢	١٩,٤	٩٥٥	٣,٦	١١٣٨	١٩,١	٢٠١٩	٧٧,٤	٢٣٦٨	١٧,٣	٢٥١٩	٠,٦
٣-الكهرباء والمياه	٢٠٧	٠,٤	٢١٥	٣,٩	٢١٩	٢,٠	٢٣٢	٥,٩	٢٤٤	٥,٥	٢٥٣	٣,٦
٤- التشييد	٥٤٠	٠,٤	٥٩٤	١٠	٣٠٨	٢,٤	٦٢٨	٣,٣	٦٥٠	٣,٥	٧٠٨	٠,٩
٥- الخدمات الحكومية	٦٥٨	-١٥,٦	٧٦٧	١٦,٥	٧٦٧	٠	٧٨٢	٠,٢	٨٥٩	٩,٨	٨٩٣	٤
٦- الخدمات الأخرى	٣٤٧٠	٠,٠٥	٣٤٨٧	٠,٠٥	٣٥٠٥	٠,٠٥	٣٥٥٧	١,٥	٣٦٦٤	٣	٣٨١١	٤
٧- إجمالي الناتج المحلي بالأسعار الثابتة	١١٠٧١	٦,١	١١٧٣٠	٦	١٢٤٣٤	٠,٦	١٣٤٦٢	٨,٣	١٤٢٧٩	٦,١	١٥٢٠١	٦,٥
٨- مخفض إجمالي الناتج المحلي	١٤٣٨٨	٤٧	١٦٩٧٩	١٨	١٩٦٩٥	٠,١٦	٢٢٠٥٨	٠,١٢	٢٣٦٠٤	٠,٧	٢٥٢٥٦	
٩- إجمالي الناتج المحلي بالأسعار الجارية	١٥٩٢٩٣٠٧		١٩٩١٦١٢٦		٢٤٤٨٨٧٦٣		٢٩٦٩٤٥٢٤		٣٣٧٠٤٩٥٥		٣٨٣٩٠٩٦٦	

المصدر: وزارة المالية والتخطيط الاقتصادي (التخطيط والسنوات ٩٧ إلى ٢٠٠٢ الإدارة العامة للسياسات الاقتصادية).

* أرقام تمهيدية.

١,٣ القطاع الزراعي

وتعتبر الزراعة النشاط الاقتصادي الرئيس في البلاد، إذ أن الزراعة قد شاركت بنسبة ٦١% من إجمالي الناتج المحلي عام ٥٦/٥٥ وبنسبة ٥٧% في عام ٦١/٦٠. وقد أشارت إسقاطات الخطة العشرية التي بدأت في عام ٦٢/٦١ على أن مساهمة القطاع الزراعي في إجمالي الناتج المحلي سيكون بنسبة تصل إلى ٥١% عند نهاية الخطة العشرية.(١)

وكان القطاع الزراعي يستخدم ٨٦% من مجموع القوى العاملة عام ١٩٥٦/٥٥. وقد أبرزت المشاركة الفعلية للقطاع الزراعي في إجمالي الناتج المحلي في السنوات ١٩٧٠/٦٩-٢٠٠٢م النسب التالية:

جدول: ١-٤

نسبة مشاركة القطاع الزراعي في إجمالي الناتج المحلي

(١٩٦٩-٢٠٠٢م)

السنة	النسبة المئوية
٧٠/٦٩	%٣٧,٦
٧١/٧٠	%٣٨,٧
٧٢/٧١	%٣٨,٩
٧٣/٧٢	%٣٨,٤
٧٤/٧٣	%٤١,٤
٧٥/٧٤	%٣٨,٧
٧٦/٧٥	%٣٣,٩
٧٧/٧٦	%٣٣,٤
٧٨/٧٧	%٣٢,٨
٧٩/٧٨	%٣٢,١
٨٠/٧٩	%٣٢,٠

٨١/٨٠	%٣٢,٩
٨٢/٨١	%٣٥,٧
٨٣/٨٢	%٣٢,٨
٨٤/٨٣	%٣٤,٤
٨٥/٨٤	%٣٢,٥
٨٦/٨٥	%٣٦,٧
٨٧/٨٦	%٣٤,٥
٨٨/٨٧	%٣١,٢
٨٩/٨٨	%٣٠,١
٩٠/٨٩	%٢٨,٧
٩١/٩٠	%٣١,٢
٩٢/٩١	%٣٣,٩
٩٣/٩٢	%٣٨
٩٤/٩٣	%٤٠
* ٩٥/٩٤	%٤٢,٦
٩٦/ ٩٥	%٤٣,٠
٩٧ / ٩٦	%٤٥,٠
٩٨ / ٩٧	%٤٧,٦
٩٩ / ٩٨	%٤٨,٧
٢٠٠٠ / ٩٩	%٤٩,٨
٢٠٠١ /٢٠٠٠	%٤٦,٤
٢٠٠٢ / ٢٠٠١	%٤٥,٥
٢٠٠٢	%٤٦,٢

المصدر: العرض الاقتصادي وزارة المالية والاقتصاد الوطني: عدة سنوات.

* أرقام تقديرية.

تبرز الفترة التي غطاها هذا الجدول ١-٤ أن نسبة المشاركة الفعلية للقطاع الزراعي في إجمالي الناتج المحلي سارت بنفس الوتيرة التي كانت عليها في السنوات السابقة تقريباً. ولكن منذ عام ٩٤/١٩٩٣ صارت مساهمة القطاع الزراعي في إجمالي الناتج المحلي أكثر من ٤٠% وبلغت أقصاها في عام ١٩٩٩ حيث كانت مساهمة هذا القطاع في إجمالي الناتج المحلي ٤٩,٨% وكانت في عام ١٩٩٨ ٤٨,٧%. تؤكد هذه الحقيقة أن القطاع الزراعي ظل طوال هذه السنوات هو القطاع الذي يعتمد عليه الاقتصاد السوداني. كما تؤكد أيضاً أن القطاعات الاقتصادية الأخرى لم تتوسع بالقدر الذي يزيد من نسب مشاركتها في إجمالي الناتج المحلي ويحد من مساهمة القطاع الزراعي. ويعني ذلك أن أي تطور وتحديث أخذ مكانه في قطاعات الاقتصاد الأخرى واكبه إهتمام وتطور وتحديث في القطاع الزراعي بما حفظ له موقعه في مشاركاته السنوية في إجمالي الناتج المحلي.

وبالرغم من مشاركة القطاع الزراعي في الناتج الإجمالي بهذه النسب العالية بصورة تجعله النشاط الاقتصادي الرئيس في البلاد، إلا أن نظرة سريعة فاحصة في مكونات الإنتاج في هذا القطاع توضح عدم توازن الإنتاج فيه وعدم مشاركة قاعدة واسعة من المنتجات الزراعية المختلفة في مكونات منتجات هذا القطاع. فعدم التوازن هذا يوضح أن البلاد تعتمد على محصول نقدي رئيس واحد- ألا وهو القطن. وقد مثل القطن وحده نسبة ٦٠% من الصادرات السودانية عام ١٩٦١/١٩٦٠. فاعتماد الاقتصاد على النشاط الزراعي وفي هذا القطاع نفسه على محصول نقدى واحد يعرض الاقتصاد السوداني لأخطار تقلبات الأحوال الطبيعية التي تؤثر تأثيراً مباشراً على الإنتاج، ولأخطار تقلبات الأسعار العالمية للمنتجات الزراعية... وكان للتجربة العملية المريرة التي حلت بإنتاج القطن السوداني وبالأسعار العالمية للقطن عام ١٩٥٨/٥٧ أكبر دليل على الآثار السلبية التي يمكن أن تحل بالاقتصاد القومي الذي يعتمد على المنتجات الزراعية الأولية وعلى محصول نقدي واحد ... ومعلوم بالطبع أن آثاراً سلبية متتابعة يعتمد بعضها على البعض أو أن يمسك بعضها برقاب بعض قد تحدث للاقتصاد الذي

يعتمد على محصول نقدى واحد. فانخفاض الإنتاج أو انخفاض الأسعار العالمية يؤدى إلى انخفاض في الإيرادات بالعملات الأجنبية، فيقود ذلك إلى تقليل مقدرات القطر من استيراد السلع الضرورية للتنمية الاقتصادية والسلع الاستهلاكية، فيؤدى ذلك بالتالى إلى انخفاض في إيرادات الدولة التي تعتمد إلى حد كبير على المتحصلات من الرسوم الجمركية... يؤثر كل ذلك بالطبع على المناخ العام للتنمية في البلاد تأثيراً سلبياً. فموقف القطن السوداني إذاً يؤكد بجلاء أهمية هذا المحصول على الاقتصاد ودور القطاع الزراعي بأكمله على مجريات التنمية الاقتصادية في البلاد.

ولكن كما سنرى فيما بعد فإن مساهمة القطن في إجمالي الناتج المحلي قلت في السنوات الخمس الأخيرة عما كانت عليه، وأن مشاركته في عائدات الصادرات قلت كذلك مقارنة مع السمسم والثروة الحيوانية.

٢,٣ القطاع التقليدي

ومن الملامح التي تجدر الإشارة إليها في هذا المقام هو أن تحليل أوجه النشاط الاقتصادي في البلاد تبرز بصورة واضحة أن جزءاً كبيراً من الإنتاج القومي يعتمد إلى حد كبير في إنتاجه على الطرق التقليدية. فيوضح ذلك أن الاقتصاد السوداني يتكون من قطاع تقليدى وقطاع حديث. فالقطاع التقليدى يشير إلى أن استعمال الأساليب التقليدية في الإنتاج تنتشر في هذا القطاع. حسب هذا التعريف فإن القطاع التقليدى يتكون أساساً من النشاطات الزراعية التقليدية والرعى والصناعات اليدوية. في ضوء ذلك التعريف فإن القطاع التقليدي يقوم بدور هام في الاقتصاد السوداني تجعله يعادل حوالى نصف إجمالي الناتج المحلي في السنوات التي أعقبت الاستقلال (١)

والجدول التالي يوضح مساهمة القطاع التقليدي في إجمالي الناتج المحلي في سنوات ٦٠/٦١-٦٧/٦٨ بالنسب المئوية:

جدول: ١-٥

مساهمة القطاع التقليدي في إجمالي الناتج المحلي

السـنة	النسبة المئوية
٦١/٦١	٥٢,٠٠
٦٢/٦١	٤٧,٠٠
٦٣/٦٢	٤٩,٠٠
٦٤/٦٣	٥٠,٠٠
٦٥/٦٤	٤٩,٠٠
٦٦/٦٥	٥٠,٠٠
٦٧/٦٦	٥٠,٠٠
٦٨/٦٧	٤٨,٩٠

المصدر: الخطة العشرية.

وبما أن الإنتاجية في القطاع التقليدي تعتبر أقل من الإنتاجية في القطاع الحديث نسبة لاستعمال أدوات إنتاج تقليدية، فإن مشاركة القطاع التقليدي بحوالي ٥٠% من إجمالي الناتج المحلي عبر هذه السنوات توضح أن مجالات رفع الإنتاجية في هذا القطاع ما زالت واسعة.

٣,٣ الاقتصاد المزدوج (التقليدي والحديث)

وقد شهدت الفترة الأخيرة توسعاً كبيراً، وانتشاراً سريعاً لطرق الاستثمار الحديثة وخاصة في مجالات الإنتاج للتصدير والبناء والتشييد والنقل والمواصلات والخدمات العامة. وقد أشارت خطط التنمية الخمسية والستية الى تطور وتوسع في وسائل الإنتاج الحديث.

فالاقتصاد السوداني إذن اقتصاد مزدوج (Dual)، وأن القطاع التقليدي ما زال يساهم بقدر كبير في إجمالي الناتج المحلي، وأن مجالات توسيع القطاع الحديث وتطويره ما زالت متوفرة. وقد بدأ بالفعل زيادة مشاركة القطاع الحديث بمكوناته المختلفة في إجمالي الناتج المحلي بصورة مضطردة. ويعكس الجدول التالي مشاركة الصناعة التقليدية والصناعة الحديثة في إجمالي الناتج المحلي في الفترة ١٩٥٥/١٩٥٦-١٩٧٢.

جدول رقم: ١-٦

مشاركة الصناعة بشقيها التقليدى والحديث في الناتج الإجمالي المحلي(بسعر التكلفة) في الفترة ١٩٥٥/٥٦-١٩٧٢م

(بملايين الجنيهات)

السـنة	الصناعة الحديثة	الصناعة اليدوية	الجملة	الناتج المحلي
٥٦/٥٥	٢,٦	٩,٨	١٢,٤	٢٨٤,٢
٥٧/٥٦	٣,٢	١٠,١	١٣,٣	٣١٢,٦
٥٨/٥٧	٣,٧	١٠,٤	١٤,١	٣٠٧,٩
٥٩/٥٨	٣,٤	١٠,٧	١٥,٠	٣١٨,٥
٦٠/٥٩	٥,٠	١١,٠	١٦,٠	٣٤٦,١
٦١/٦٠	٥,٧	١١,٣	١٧,٠	٣٥٣,٨
٦٢/٦١	٦,٦	١٢,١	١٨,٧	٤٠٤,٦
٦٣/٦٢	٧,٦	١٢,٥	٢٠,١	٤٠٧,١
٦٤/٦٣	٨,٥	١٢,٩	٢١,٤	٤٠٩,٩
٦٥/٦٤	٩,١	١٣,٣	٢٢,٤	٤٢١,٧
٦٦/٦٥	١٢,٦	١٣,٧	٢٦,٣	٤٤١,٣
٦٧/٦٦	٢٢,٥	١٤,١	٣٦,٦	٤٥٦,٩
٦٨/٦٧	٢٤,٠	١٦,٠	٤٠,٠	٤٨٩,٩
٦٩/٦٨	٢٥,٧	٩,٨	٣٥,٥	٢٨٤,٢
٧٠/٦٩	٢٧,٢	١٠,١	٣٧,٣	٣١٢,٦
٧١/٧٠	٣٥,٥	١٠,٤	٤٥,٩	٣٠٧,٩
٧٢/٧١	٣٤,١	١٠,٧	٤٤,٨	٣١٨,٥
٧٢	٣٣,١	١١,٠	٤٤,١	٣٤٦,١

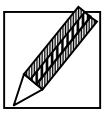
المصدر :المؤلف: بيانات مجمعة من مصلحة الإحصاء.

* السنوات الثلاث الأخيرة بالأسعار الجارية.

يبين الجدول مدى ضعف الصناعة الحديثة عند استقلال البلاد وفي السنوات التي تلت ذلك.. ففي فجر الخطة العشرية الأولى لم تساهم الصناعة الحديثة في إجمالي الناتج المحلي إلا بنصف ما كانت تساهم به الصناعة اليدوية. واستمرت مساهمة الصناعة التقليدية في إجمالي الناتج المحلي تفوق مساهمة الصناعة الحديثة حتى عام ١٩٦٥ حيث كانت مشاركتها على التوالي ١٣,٧ مليون جنيه مقابل ١٢,٦ مليون جنيه.فانقلبت الأوضاع لأول مرة عام ١٩٦٦ حيث شاركت الصناعة الحديثة في إجمالي الناتج المحلي بمبلغ ٢٢,٥ مليون جنيه مقابل ١٤,١ مليون جنيه للصناعات اليدوية. فاستمرت مشاركة الصناعة الحديثة في إجمالي الناتج المحلي منذ عام ١٩٦٨ يفوق ضعف ما ساهمت به الصناعة التقليدية.

وبالرغم من زيادة نسبة الصناعة الحديثة المضطردة كما بدى في الجدول السابق فإن مساهمة الصناعة في تكوين قطاع الاقتصاد الحديث كانت ضعيفة عبر سنوات الستينات، مما يؤكد أن مساهمة الصناعة بشكل عام في إجمالي الناتج المحلي احتلت مكاناً متأخراً، وبالتالى فإن حجم القطاع الصناعى كان متواضعاً مقارنة مع مساهمة قطاعات أخرى في الاقتصاد. فالجدول التالي يوضح مشاركة القطاعات المختلفة في هذا المضمار.

تدريب (٢)



وضح الأسباب التي تجعل الاقتصاد السوداني مزدوجاً.

جدول: ١-٧

تكوين القطاع الحديث في الاقتصاد السوداني

١٩٦٨/١٩٦٧-١٩٦١/١٩٦٠

(بالنسبة المئوية)

النشاط الاقتصادي / السنة	الزراعة	النقل والتوزيع والبنوك	الإدارة والخدمات الاجتماعية	الصناعة	أخرى
٦١/٦٠	٣٠,٢	٣٣,١	١٧,٩	١١,٨	٧,٠
٦٢/١ ٦	٣٨,٤	٢٩,٦	١٧,٣	٨,٩	٥,٨
٦٣/٦٢	٣٠,٢	٣٢,٦	١٩,١	١١,٩	٦,٢
٦٤/٦٣	٢٤,٢	٣٤,٨	١٩,٦	١٥,٢	٦,٢
٦٥/٦٤	٣١,٦	٢٩,٦	٢١,٣	١١,٤	٦,١
٦٦/٦٥	٣٢,١	٢٩,٣	٢١,٠	١١,٦	٦,٠
٦٧/٦٦	٣١,٥	٢٩,٥	٢١,١	١١,٨	٦,١
٦٨/٦٧	٣٣,٦	٣٠,٣	١٩,٥	١٠,٩	٥,٧

المصدر: العرض الاقتصادي ١٩٦٧ باللغة الإنجليزية ص ١٥ وزارة المالية والاقتصاد الوطني.

٤. الواردات

من الصفات المميزة للإقتصاد السوداني أيضاً اعتماده بدرجة كبيرة على الواردات لمقابلة احتياجات المواطنين من السلع الاستهلاكية، ومقابلة احتياجات مشروعات التنمية التي بدأ الاهتمام بها من السلع الرأسمالية-الاستثمارية-والمواد الخام اللازمة لأغراض التنمية. وقد أشارت الخطة العشرية الأولى إلى ضرورة تنمية الصادرات البديلة للواردات لتقليل الاعتماد على الواردات.

وقد أبرزت الإحصاءات خلال الفترة ١٩٦٠-١٩٧٢ أن قيمة الواردات من السلع الاستهلاكية كونت ما يزيد عن ٥٠% من قيمة جملة الواردات في كل سنة على حده، عدا سنوات قليلة، ولكل السنوات مجتمعة. وأن قيمة المواد الخام المستوردة كانت تفوق في كل السنوات قيم السلع الرأسمالية المستوردة بنسبة كبيرة. يوضح كل ذلك أن الإنتاج المحلي من السلع لا يكفي إلا نسبة ضئيلة من احتياجات البلاد. وحتى يصل الاقتصاد مرحلة متقدمة من النماء فإن الاعتماد على استيراد الاحتياجات الاستهلاكية والتنموية من السلع الأجنبية سيظل عنصراً أساسياً في التجارة الخارجية للبلاد.(أنظر جدول رقم ١-٨).

وتلعب الواردات دوراً أساسياً في الاقتصاد السوداني من الناحية الأخرى إذ أنها تشارك بأكثر من ٥٠% من الإيرادات العامة التي تجنى من التحصيل من رسوم الواردات... إذن تحمي هذه الخاصية الواردات الأستهلاكية من التخفيض الشديد، إذ من شأن ذلك تخفيض إيرادات الدولة التي يوظف جزء منها في ميزانية التنمية فيؤثر ذلك عليها سلبياً. فاعتماد السودان على التجارة الخارجية يجعل ميزان المدفوعات عرضة للضغوط التي تظهر في الأسواق العالمية، فيؤثر ذلك بالتالي على توجيه فوائض ايرادات التجارة الخارجية لنشاطات التنمية في البلاد.

جدول: ١-٨

واردات السودان حسب الإستعمال النهائي بالأسعار الجارية

(مليون جنيه)

السـنة	سلع استهلاكية	مواد خام	سلع رأسمالية	المجموع
١٩٦٠	٣٩,١	١٥,٦	٨,٦	٦٣,٣
١٩٦١	٤٦,٠	١٩,٤	١٦,٥	٨١,٩٠
١٩٦٢	٤٨,٤	٢٤,٧	١٧,٨	٩٠,٩
١٩٦٣	٤٦,٥	٣٢,٥	٢٠,٣	٩٩,٣
١٩٦٤	٤٦,٢	٣٢,١	١٧,٠	٩٥,٣
١٩٦٥	٣٧,٧	٢٤,٧	٩,٣	٧١,٧
١٩٦٦	٤١,٠	٢٥,٦	٩,٥	٧٦,١
١٩٦٧	٣٩,٢	٢٥,١	٩,٩	٧٤,٢
١٩٦٨	٥٠,٠	٢٩,٠	٩,٥	٨٨,٥
١٩٦٩	٤٠,٨	٣٩,٤	١٢,٣	٩٢,٥
١٩٧٠	٤٧,٦	٤١,٢	١٦,٦	١٠٥,٤٠
١٩٧١	٦٢,١	٤٦,٦	١٥,١	١٢٣,٨٠
١٩٧٢	٦٣,٢	٤١,٧	١٨,١	١٢٣,١

المصدر: المؤلف: بيانات مجمعة من مصلحة الإحصاء.

٥. دخل الفرد السوداني

وفي مجال تحدثنا عن السمات الرئيسة للاقتصاد السوداني لا يمكننا أن نغفل بأى حـــال وجود نسبة كبيرة من البطالة المقنعة في البلاد. فإحتلال القطاع التقليدى لنسبة كبيرة من الإنتاج في البلاد، واعتماد نسبة كبيرة من السكان في معيشتهم على هذا القطاع والقطاع الزراعي بشكل عام، كلها مؤشرات لانطباق مقومات انتشار البطالة المقنعة في مثل هذا

القطاع في السودان، وكذلك فإن السودان شأنه شأن الدول يتصف بضعف في عنصر القوى العاملة المدربة ذات الخبرات المتعددة والمؤهلات العليا والتخصصية وكذلك في مجالات المهارات الفنية والخبرات الإدارية والتنظيمية الضرورية للاستفادة من الموارد المتاحة للبلاد.

فلا غرابة أن يصبح متوسط دخل الفرد السنوي في ظل الظروف الاقتصادية التي يتسم بها الاقتصاد السوداني ضعيفاً وغير مستقر كما يتضح من الجدول التالي:

جدول: ١-٩

متوسط دخل الفرد السنوي بالجنيه السوداني

خلال الفترة ١٩٥٦-١٩٩٩/٩٣م

(بالجنيه السوداني)

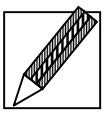
السنة	متوسط الدخل
٥٦/٥٥	٢٧,٤
٥٧/٥٦	٢٩,٣
٥٨/٥٧	٢٨,١
٥٩/٥٨	٢٨,٣
٦٠/٥٩	٢٩,٧
٦١/٦٠	٢٩,٧
٦٢/٦١	٣٣,٠
٦٣/٦٢	٣٢,٣
٦٤/٦٣	٣١,٦
١٩٦٤	٣٢,٦
١٩٦٥	٣٣,١
١٩٦٦	٣٣,٤
١٩٦٧	٣٤,٨

١٩٦٨	٣٦,٤
١٩٦٩	٣٤,٠
٧٠/٦٩	٣٣,٨
٧١/٧٠	٣٣,٩
٧٢/٧١	٥١,٠
٧٣/٧٢	٥٩,٢
٧٤/٧٣	٧٧,٦
٧٥/٧٤	٩٠,٥
٧٦/٧٥	١٠٤,٦
٧٧/٧٦	١٢٧,٥
٧٨/٧٧	١٧٥,١
٧٩/٧٨	١٩٥,١
٨٠/٧٩	٢٣٣,٣
١٩٨١/٨٠	٢٣٣,٣
١٩٨٢/٨١	٣١٣,٧
١٩٨٣/٨٢	٤١٦,١
١٩٨٤/٨٣	١٩٧,٦
١٩٨٥/٨٤	٦٤٩,٥
١٩٨٦/٨٥	٨٤٤,٤
١٩٨٧/٨٦	١٥٥٧,٩
١٩٨٨/٨٧	١٩٥٤,٧
١٩٨٩/٨٨	٣٤٢١,٢
١٩٩٠/٨٩	٤٤٠٧,٥
١٩٩١/٩٠	٧٤٩٩,٤
١٩٩٢/٩١	١٥٩٧٥,٠
١٩٩٣/٩٢	٣٥١١٤,٤

١٩٩٤/٩٣	٦٧١٦٩,١
١٩٩٥/٩٤	١٩١٧٥٦,٢
١٩٩٦	٣٤٣٩٣٩,٩
١٩٩٧	٥٢٤٩٢١,٧
١٩٩٨	٩٦٠٤٨٢,٠
١٩٩٩	٨٢٤٦٣٠,٢

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء.

تدريب (٣)



من الجدول السابق (١ – ٩)
احسب الزيادة في المائة في متوسط الدخل من ١٩٩٦ / ١٩٩٧ – إلى السنة ١٩٩٧ / ١٩٩٨م.

يتضح لنا من جدول ١–٩ الحقائق التالية:

١. عند الاستقلال في يناير ١٩٥٦ كان متوسط دخل الفرد ضعيفاً لا يتعدى ٢٧,٤ جنيه فقط.

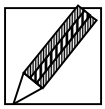
٢. منذ عام ١٩٥٦/٥٥ وحتى عام ١٩٧١/٧٠ وهي فترة خمسة عشر عاماً متصلة لم يرتفع متوسط دخل الفرد إلا بمقدار خمس جنيهات ونصف فقط، حيث بلغ في عام ١٩٧١/٧٠ مبلغ ٣٣,٩ جنيه فقط وهذه نسبة زيادة مئوية تصل إلى ٢٣,٧% فقط. وهذه النسبة تغطي متوسط زيادة سنوية لا تتعدى ١,٥٨% فقط.

٣. طوال هذه الفترة ١٩٥٦/٥٥–١٩٧١/٧٠ لم يظهر متوسط دخل الفرد زيادة مستمرة وإنما أظهر تذبذباً واضحاً بالزيادة والنقصان. يعني ذلك أن متوسط دخل الفرد السنوي أظهر نمواً سالباً في بعض السنوات. ويعزى ذلك للتذبذب السنوي للإنتاج الزراعي وأسعار الأسواق العالمية.

٤. طوال الفترة ١٩٧١/٧٠-١٩٩٤/٩٣ أظهر متوسط دخل الفرد زيادات سنوية مستمرة.
٥. خلال الفترة ١٩٧١/٧٠-١٩٨٠/٧٩ بلغت الزيادة في متوسط دخل الفرد نسبة تصل إلى ٢٨٢,٥% بمتوسط زيادة سنوية تصل إلى ٤٢,٥% في السنة.
٦. طوال عقد الثمانينات كانت الزيادات بنسب سنوية كبيرة إلا في عام ١٩٨٤/٨٣ حيث ظهر أثر الجفاف والتصحر الذي ضرب البلاد. هذا بالإضافة إلى زيادة معدلات التضخم السنوية.
٧. خلال سنوات التسعينات أصبحت الزيادات السنوية في متوسط دخل الفرد تكون بمعدلات كبيرة، فكانت الزيادة من عام ١٩٩١/٩٠ إلى عام ١٩٩٢/٩١ بنسبة ١١٣% ومن عام ١٩٩٢/٩١ إلى عام ١٩٩٣/٩٢ التالي بنسبة ١١٩,٨% وكانت الزيادة من عام ١٩٩١/٩٠ إلى عام ١٩٩٣/٩٢ بنسبة ٣٦٨,٢%
٨. إذا نظرنا إلى نسب الزيادات السنوية لمتوسط دخل الفرد خلال الفترة ١٩٩١/٩٠-١٩٩٤/٩٣ لا نجد أنها تبتعد عن معدلات التضخم السنوية في هذه الفترة. حيث كانت معدلات التضخم في أعوام ١٩٩١ و١٩٩٢ و١٩٩٣ و١٩٩٤ هي نسب ١٢١,٨% و١١٣,٤% و١٠١,٤% و١١٦,٩% على التوالي. إذاً هذه الزيادات الكبيرة في متوسط دخل الفرد لم تكن زيادات حقيقية وإنما هي زيادات متأثرة إلى حدٍ بعيد بزيادات معدلات التضخم السنوية في هذه الفترة.

فجهود السودان لتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية ينبغي أن تأخذ في الحسبان هذه السمات الرئيسة للاقتصاد السوداني لتكون محوراً لدراسات عميقة متأنية لتحديد الموارد المتاحة بأنواعها وكمياتها المختلفة، وإبراز جوانب الضعف والسلبيات والإختناقات والتحديات التي قد تعترض الطريق، ليكون كل ذلك منطلقاً لتحديد مرتكزات التنمية في البلاد، ثم تحديد الأهداف والأسبقيات وتحقيق التجانس والاتساق العام بين الأهداف والأمكانات والقطاعات الاقتصادية والمشروعات المختلفة.

تدريب (٤)



هل توافق بأن متوسط دخل الفرد في السودان ضعيف؟ إذا وافقت ماهو السبب؟

أسئلة تقويم ذاتي



١. لماذا يهتم بمعرفة مستوى متوسط دخل الفرد؟
٢. ما هي أهم قطاعات الاقتصاد السوداني ولماذا؟
٣. ما هي الدلالات التي تعكسها مساهمة القطاع التقليدي بنسبة عالية في إجمالي الناتج المحلي؟
٤. ما هي المتغيرات الاقتصادية التي تحدد متوسط دخل الفرد؟
٥. ما هي طبيعة المنتجات السودانية الرئيسة؟

الخلاصة

عزيزي الدارس

لقد تعرضت في هذه الوحدة لملامح رئيسة للاقتصاد السوداني، حيث تم استعراض البناء الاقتصادي للدولة.

ومن خلال تناولنا السمات التي تميز الدول النامية نجد أنها تطابق إلى حد كبير السمات الاقتصادية والاجتماعية السائدة في السودان. فالملامح الرئيسة للاقتصاد السوداني توضح ضعف الهيكل الاقتصادي مقارنة مع الهياكل الاقتصادية في الدول المتقدمة.

وتناولت الوحدة المكونات الأساسية للاقتصاد السوداني والتي تأتي في مقدمتها معرفة موقف إجمالي الناتج المحلي.

وبالنظر إلى البنيان الاقتصادي السوداني يلاحظ أنه يعاني من إختلال التوازن العام، ومرجع هذا الاختلال العام هو اختلال التوازن الداخلي، واختلال التوازن الخارجي للاقتصاد.

لمحة مسبقة عن الوحدة الدراسية التالية

عزيزي الدارس:

لقد أنتهيت من الوحدة الأولى "هيكل الاقتصاد السوداني" وسوف تدرس في الوحدة القادمة "المالية العامة في السودان" وفيها ستتعرف على الإيرادات العامة إلى جانب النفقات العامة.

إجابات التدريبات

تدريب (١)

الصناعة التحويلية تمثل المصانع التي تنتج السلع والخدمات، وفيها يتم تحويل المواد الخام وشبه المصنعة إلى سلع وخدمات تشبع رغبات المستخدم والمستهلك، مثل: صناعة الغزل والنسيج وصناعة الزبون... إلخ.

أما الصناعة التصنيعية فهي تختص بتصنيع المصانع التي تنتج السلع والخدمات وتحتاج إلى رؤوس أموال ضخمة توجد في الدول المتقدمة نسبياً ولا توجد في الدول النامية.

تدريب (٢)

بتحليل أوجه النشاط الاقتصادي في البلاد تبرز بصورة واضحة أن جزءاً كبيراً من الإنتاج القومي يعتمد إلى حد كبير في إنتاجه على الطرق التقليدية. فيوضح ذلك أن الاقتصاد السوداني يتكون من قطاع تقليدي وقطاع حديث. فالقطاع التقليدي يشير إلى استعمال الأساليب التقليدية في الإنتاج تنتشر في هذا القطاع. حسب هذا التعريف فإن القطاع التقليدي يتكون أساساً من النشاطات الزراعية التقليدية والرعي والصناعات اليدوية.

وبما أن الإنتاجية في القطاع التقليدي تعتبر أقل من الإنتاجية في القطاع الحديث نسبة لاستعمال أدوات إنتاجية تقليدية، فإن مشاركة القطاع التقليدي بحوالي ٥٠% "في فترة الستينات" من إجمالي الناتج المحلي.

وقد شهدت الفترة الأخيرة توسعاً كبيراً وانتشاراً سريعاً لطرق الاستثمار الحديثة وخاصة في مجالات الإنتاج للتصدير والبناء والتشيد والنقل والمواصلات والخدمات العامة.. وقد أشارت خطط التنمية الخمسية والستية إلى تطور وتوسع في وسائل الإنتاج الحديث.

فالاقتصاد السوداني إذن مزدوج – وأن القطاع التقليدي مازال يساهم بقدر كبير في إجمالي الناتج المحلي وأن مجالات توسيع القطاع الحديث وتطويره مازالت متوفرة – وقد بدأ بالفعل زيادة مشاركة القطاع الحديث بمكوناته المختلفة في إجمالي الناتج المحلي بصورة مضطردة.

تدريب (٣)

الزيادة المئوية في متوسط دخل الفرد

متوسط الدخل سنة ١٩٩٧ / ١٩٩٨ = ٩٦٠٤٨٢,٠

متوسط الدخل سنة ١٩٩٦ / ١٩٩٧ = ٥٢٤٩٢١,١

الفرق = ٤٣٥٥٦٠,٣٠

الزيادة المئوية = $\frac{٤٣٣٥٥٦٠,٣٠ \times ١٠٠}{٥٢٤٩٢١,٧}$ = ٨٢,٩٧%

تدريب (٤)

متوسط دخل الفرد في السودان ضعيف، إذا تناولت السمات الرئيسة للاقتصاد السوداني لا يمكنك أن تغفل بأي حال وجود نسبة كبيرة من البطالة المقنعة في البلاد. فاختلال القطاع التقليدي لنسبة كبيرة للإنتاج في البلاد، واعتماد نسبة كبيرة من السكان في معيشتهم على هذا القطاع في السودان، والقطاع الزراعي بشكل عام، كلها مؤشرات لانطباق مقومات انتشار البطالة المقنعة في مثل هذا القطاع في السودان.

وكذلك فإن السودان شأنه شأن الدول يتصف بضعف في عنصر القوى العاملة المدربة ذات الخبرات المتعددة والمؤهلات العليا والتخصصية، وكذلك في مجالات المهارات الفنية والخبرات الإدارية والتنظيمية الضرورية للاستفادة من الموارد المتاحة.

فلا غرابة أن يصبح متوسط دخل الفرد السنوي في ظل الظروف الاقتصادية التي يتسم بها الاقتصاد السوداني ضعيفاً وغير مستقر.

مسرد المصطلحات

الاقتصاد Economics

هو علم اجتماعي يبحث في كيفية توظيف الموارد لإنتاج السلع لإشباع حاجات المواطنيين في المجتمع.

البنيان الاقتصادي : Economic Structure

يقصد بالبنيان الاقتصادي النسب والعلاقات القائمة بين عناصر الحياة الاقتصادية في زمان معين ومكان معين.

الدخل القومي : National Income

يمثل مجموعة الدخول المكتسبة، التي تعود إلى مالكي عوامل الإنتاج، وهي أجور العمل، وريع الأرض، وفائدة رأس المال، وربح المنظم.

الناتج القومي الإجمالي : Gross National Product

يمثل القيمة السوقية لكل السلع والخدمات النهائية المنتجة، في المجتمع أو الاقتصاد القومي.

الناتج القومي الصافي : Net National Product

يمثل صافي قيمة السلع والخدمات النهائية المنتجة في الاقتصاد القومي، بعد استبعاد قيمة نفقات إهلاك رأس المال.

النمو والتنمية : Growth and Development

قد يصعب على الباحث أن يجد تمييزاً وحيداً وقاطعاً للتفرقة بين مفهوم النمو Growth ومفهوم التنمية Development. إن النمو إلى حد كبير "توسع اقتصادي" يتسم بالتلقائية الذاتية، ويتمثل في الاتجاه المستمر لارتفاع نمو الدخل القومي الحقيقي، بمعدل يفوق معدل نمو السكان.

التنمية الاقتصادية : Economic Development

وهي ليست مجرد محاولة للتوسع الاقتصادي العمدي، بل هي قبل ذلك كله وبعده، حدث تاريخي حضاري يصحب جوانب الحياة الاقتصادية والاجتماعية.

المراجع

المراجع العربية:

١. الجهاز المركزي للإحصاء: بيانات غير مطبوعة.

٢. وزارة الماليـــة والاقتـــصاد، **الخطـــة العـــشرية للتنميـــة الاقتـــصادية والاجتماعية.** من ١٩٦١ / ١٩٦٢ وإلى ١٩٧٠ / ١٩٧١، الخرطوم.

٣. وزارة المالية والاقتـــصاد: **العـــرض الاقتـــصادي للأعـــوام ١٩٨٥ – ١٩٩٥**، الخرطوم.

المراجع الأجنبية:

1. Leibenstein, Harvey: **Economic Backwardness and Economic Growth**, John Wiley and sone, Inc. New York: 1962.


الوحـــدة الثانيـــة
الماليـــــة العامـــــة

محتويـــــات الوحـــــدة

الموضـــــــــوع	الصفحــة
مقدمة	٤٤
تمهيد	٤٤
أهداف الوحدة	٤٥
١. المالية العامة	٤٦
٢. الإيرادات العامة	٤٨
١,٢ الإيرادات العامة في السودان	٥٠
٢,٢ الإيراد الضريبي	٥٣
٣,٢ إيرادات الرسوم الجمركية	٦٢
٤,٢ ضريبة التنمية	٦٥
٣. الإيراد غير الضريبي	٦٧
١,٣ مشروع الجزيرة	٦٧
٢,٣ أرباح المصارف	٦٧
٣,٣ أرباح احتكار السكر	٦٨
٤,٣ أرباح المؤسسات العامة	٦٨
٥,٣ رسوم خدمات واستردادات	٦٩
٦,٣ إيرادات أخرى	٦٩
٤. النفقات العامة	٧٠
١,٤ الانفاق العام في السودان	٧١
٢,٤ انفاق الحكومة المركزية	٧١
٣,٤ الصرف خارج الميزانية	٨٦

الخلاصة	٩١
لمحة عن الوحدة الدراسية التالية	٩٢
إجابات التدريبات	٩٣
مسرد المصطلحات	٩٥
المراجع	٩٦

المقدمة

تمهيد

عزيزي الدارس

مرحباً بك إلى الوحدة الثانية من مقرر "الاقتصاد السوداني" وهي بعنوان المالية العامة. وهي تعني بالأداء المالي للدولة – وتمشياً مع سياسة التدخل الحكومي في النشاط الاقتصادي التي بدأت في الانتشار في العصر الحديث، فقد ازدات المهام التي ينبغي أن تقوم بها الدولة في مضمار النشاط الاقتصادي. فهذا يعني أن المالية العامة تتناول نشاطات الدولة من إيرادات ومصروفات في إطار القطاع العام للدولة- السلطات المركزية والمحلية.

ففي دراستنا للمالية العامة في قسمين – القسم الأول تناول الإيرادات العامة أما القسم الثاني سنتناول بالشرح النفقات العامة وستكون دراستنا للفترة ١٩٧٠/٦٩ – ٢٠٠٢م بصورة مفصلة آملين أن تعكس دراسة هذه السنوات الاتجاه العام للدولة بصورة عامة.

وستجد في ثنايا هذه الوحدة أسئلة تقويم ذاتي وتدريبات ترد إجاباتها في نهاية الوحدة.

كما ذيلنا هذه الوحدة بمسرد المصطلحات العليمة، وقائمة بالمصادر والمراجع – أهلاً بك مرة أخرى إلى هذه الوحدة، ونرجو أن تستمتع بدراستها وأن تشاركنا في نقدها وتقييمها.

أهداف الوحدة



ينتظر منك عزيزي الدارس بعد دراسة هذه الوحدة أن تكون قادراً على أن:

- ✓ **تعرف** المالية العامة.
- ✓ **تعدد** وظائف المالية العامة.
- ✓ **تشرح** الإيرادات العامة.
- ✓ **توضح** النفقات العامة.

١. المالية العامة

أورد علماء المالية أن التعريف الحديث للمالية العامة يشمل ثلاثة مظاهر أو وظائف تتداخل لتعطي المعنى الشامل لها.

أولاً: أنها أداة للسياسة الاقتصادية تستخدم بموجبها الموارد الاقتصادية.

ثانياً: أنها وسيلة لتحقيق الاحتياجات العامة للمجتمع.

ثالثاً : أداة لتحقيق المساواة ومبدأ العدل الاجتماعي في توزيع السلع.

فدراسة المالية العامة تشتمل النظر إليها من زاويتين متلازمتين:

١. الزاوية الاقتصادية.

٢. الزاوية القانونية.

فمن الناحية الاقتصادية فإن مضمون علم المالية العامة يتضمن تناول الجوانب المتعلقة بتوجيه موارد الدولة وتسخيرها لإشباع الحاجات العامة للمجتمع. وتقوم الدولة في هذا الشأن بهذا الأمر نيابة عن المجتمع.

فمجالات المالية العامة في هذا الصدد تشمل:

١. تحديد إطار وطبيعة الحاجات العامة.

٢. تحديد إطار وأنواع الإيرادات العامة.

٣. وضع خطوط الموازنة العامة التي تحدد إيرادات ونفقات الدولة، وتبيان كيفية معالجة كل منها.

٤. تحديد السياسة المالية التي تحقق في إطارها الأداء المالي للدولة.

أما من الناحية القانونية فإن المالية العامة تستمد سلطة تنفيذها من القانون العام للدولة... فالموازنة العامة لا تكون ملزمة للتنفيذ إلا إذا وضعت في قالب قانوني... فالضرائب التي تفرض على المؤسسات والأفراد لا تستمد سلطاتها إلا بفرض قوانين الضرائب، والميزانية العامة لا تصبح سارية إلا بعد مرورها بمراحل دستورية معينة،

والقروض التي تحصل عليها الدولة لا تصبح ملزمة وسارية المفعول إلا بعد إكمال اجراءاتها القانونية والتصديق عليها.

والمالية العامة بمفهومها هذا تعني بالأداء المالي للدولة... وتمشياً مع سياسة التدخل الحكومي في النشاط الاقتصادي التي بدأت في الانتشار في العصر الحديث، فقد ازدادت المهام التي ينبغى أن تقوم بها الدولة في مضمار النشاط الاقتصادي. فهذا يعني أن المالية العامة تتناول نشاطات الدولة من إيرادات ومصروفات في إطار القطاع العام للدولة–السلطات المركزية والمحلية.

ففي دراستنا للمالية العامة في السودان وبناء على ما تقدم فسنتناول الأداء المالي للقطاع العام في ضوء مكونات الإيرادات العامة للدولة والمصروفات العامة التي توجه لسد الاحتياجات العامة... وستكون دراستنا للفترة ١٩٧٠/٦٩–٢٠٠٢م بصورة مفصلة بقدر الامكان آملين أن تعكس دراسة هذه السنوات الاتجاه العام للأداء المالي للدولة بصورة عامة، ورغم المتغيرات التي قد لا تجعل الموقف مطابقاً تماماً لما سارت عليه المالية العامة للدولة منذ الاستقلال في ٥٦/٥٥ حتى بداية فترة دراستنا... وإن كنا سنتحدث عن الفترة التي أعقبت الاستقلال وحتى الفترة المذكورة في كثير من المواقف التي تتطلب التبيان والاشارة وتتوفر لنا فيها المعلومات.

نشاط

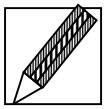


ناقش زملاءك فيما يلي:

التعريف الحديث للمالية العامة بأنها وظائف تتـــداخل لتعطـــي المعنى الشامل لها:

١. أنها أداة للسياسة الاقتصادية.
٢. أنها وسيلة لتحقيق الحاجيات العامة للمجتمع.
٣. أنها أداة لتحقيق المساواة والعدل الاجتماعي.

تدريب (١)



تتضمن دراسة المالية العامة النظر إليها من زاويتين اقتصادية وقانونية وضح ذلك.

٢.الإيرادات العـــامة

عزيزي الدارس، تنبع فلسفة الإيرادات العامة من حقيقة أن الإنفاق العام الذي تقوم به الدولة لتحقيق منفعة عامة ينبغى أن يقابله إيراد يغذى الخزينة العامة لمقابلة أوجه الصرف العام. فأعباء الدولة الحديثة تتطلب القيام بواجبات عديدة لتتمكن الدولة من أداء الواجبات التي تحفظ كيانها وتقوى موقفها، وتوسع نشاطاتها في مجالات الخدمات العامة التي تخرج خارج نطاق المسئوليات الخاصة للأفراد. وغني عن البيان إذن أن مقدرة الدولة في تقديم الخدمات العامة للأفراد رهين بحصولها على إيرادات (موارد) بطريقة أو أخرى. ولا شك أن الأهمية النسبية لمصادر هذه الإيرادات تختلف باختلاف فلسفة الحكم القائم، ومقدرته في توسيع هذه المصادر وتنويعها...ولكن هناك العديد من مصادر الإيرادات العامة التي تتخذ صفة العمومية بتواجدها في الكثير من البلدان–إن لم تكن جميعها– رغم اختلاف الظروف وتباين مستويات النمو فيها. ولا شك في أن الظروف الموضوعية التي تكتنف الهيكل الاقتصادي ومكونات الاقتصاد الداخلية، ومستوى التطور في القطاعات المختلفة، وصلة البلد بالعالم الخارجي، كلها ذات آثار عميقة وواسعة على مكونات إيرادات الدولة.. ولكن نظرة فاحصة سريعة توضح أن المصادر الرئيسة للإيرادات العامة تتكون من الضرائب والرسوم وأرباح الدولة العامة من نشاطاتها التجارية (مؤسسات عامة وغيرها).

ولتوضيح الموقف لتفادى أي التباس بين الضرائب والرسوم، كما يحدث للكثيرين، نرى أن نشير إشارة سريعة إلى معنى كل منهما لتفادي هذا الخلط المحتمل، ولتحديد الإطار الذي يعمل فيه كل منهما.

فقد أشار تعريف علماء المالية للضرائب إلى أنها جُعل من المال النقدي يدفعه كل مواطن للدولة جبراً كل على قدر طاقته دون أن يعود على دافعي الضرائب منفعة خاصة أو مباشرة.

فعناصر الضريبة الأساسية توضح أنها: مبلغ من المال (نقدى)، فريضة تدفع قسراً، ليس لها مقابل أو نفع معين مباشر لمن يدفع،تخصص عائداتها للصالح العام.

أما الرسوم فإنها مبلغ من النقود يقوم الفرد بدفعها للدولة نظير خدمة أو خدمات معينة تؤديها الدولة للفرد بناء على طلبه... فعناصر الرسوم الرئيسة هي أنها: مبلغ من النقد،يدفع مقابل خدمة معينة، يتم تحصيلها جبراً.

وتحدد مجالات الرسوم والضرائب والمفاضلة بينهما حسب الظروف الاقتصادية السائدة وفلسفة الدولة في تحديد مصادر إيراداتها التي تدعم سياستها المالية فقد تعتبر الرسوم في بعض الأحيان وسيلة للحصول على إيرادات بصورة تغني عن التوسع في الضرائب ولكن المفاضلة بين الرسوم والضرائب تخضع عادة لتقييم خاص دقيق للاعتبارات التي تحدد بموجبها المعايير التي تحكم اختيار استخدام الرسوم أو الضرائب لمواجهة نفقات خدمـــــة معينـــة. ولكن في واقع الحال الأمر ليس مجرد مفاضلة بين هذه الرسوم أو تلك الضرائب، إذ أن الأمر في مضمونه ضرائب ورسوم تدعم كل منها الأخرى، ويدعمان سوياً الإيرادات العامة لمقابلة النفقات. والحق أن الضرائب والرسوم تكونا مع بعضهما نسبة كبيرة من إيرادات الدولة سواء في الدول النامية أو الدول المتقدمة، وإن اختلف مدى تمازج الرسوم والضرائب من دولة لأخرى، وإن تباين مدى اعتماد كل دولة على نوع معين من الضرائب أو أنواع مفضلة منها.

١,٢ الإيرادات العامة في السودان

تتضمن مكونات الإيرادات العامة في السودان في البنود التالية:

١. إيرادات الضرائب.
٢. إيرادات مشروع الجزيرة.
٣. الفوائد على السلفيات والاستثمارات.
٤. أرباح المصارف.
٥. أرباح المؤسسات العامة.
٦. استقطاعات المعاش.
٧. رسوم واستردادات وخدمات.
٨. أرباح احتكار السكر.
٩. المقابل المحلي للقروض السلعية.
١٠. بيع أراضي الحكومة وممتلكاتها.
١١. مصادر متنوعة.

بالنظر إلى الإيرادات العامة نجد أنها قد أظهرت ارتفاعاً مضطرداً منذ الاستقلال، مما يشير إلى التطور الذي يحدث على مكونات الإيرادات ما هو إلا إنعكاس للتطور الذي يحدث في قطاعات الاقتصاد المختلفة. فمع التوسع الذي حدث في مجالات مشروعات التنمية الاقتصادية والإجتماعية وفي التجارة الخارجية والنشاطات الأخرى فقد أبرزت الإيرادات العامة ازدياداً في مقدارها وتوسعاً في مكوناتها.

ولكن لا بد من الاشارة إلى أن إيرادات الحكومة المركزية قد زادت زيادات كبيرة متتالية منذ عام ١٩٨٢/٨١، حيث تخطت الإيرادات لأول مرة مبلغ اللمليار جنيه في هذا العام. ثم تخطت بعد عامين فقط الاثنين مليار في عام ١٩٨٥/٨٤. وتخطت الثلاثة مليارات في عام ١٩٨٨/٨٧، والخمسة مليارات في السنة التي تلتها، والسبعة مليارات في عام ١٩٩٠/٨٩. وبلغت الإيرادات أكثر من ١٦ مليار جنيه في عام ١٩٩١/٩٠. ثم

بدأت تقفز حتى وصلت أكثر من ١٣١ مليار جنيه في عام ١٩٩٤/٩٣ ومبلغ ٢١٩ مليار جنيه في عام ١٩٩٥/٩٤. ومبلغ ٦٩٧ مليار في عام ١٩٩٦.

ولا شك أن للزيادات الكبيرة في معدلات التضخم السنوية، وخاصة خلال سنوات التسعينات أثر واضح في حجم الإيرادات السنوية. ومعلوم الآن أن معدلات التضخم السنوية خلال النصف الأول من سنوات التسعينات كانت في متوسطها أعلى من ١٠٠%. ويتضح هذا التفسير بصورة واضحة في الأرقام الواردة في الجدول التالي:

جدول: ٢-١

الإيرادات العامة(الحكومة المركزية) في الفترة

١٩٥٢/٥١-١٩٩٦/٢٠٠٢م

(بملايين الجنيهات)

السنـــــــة	المبلـــــــغ
٥٢/٥١	٤٦,٣
٥٧/٥٦	٤٥,٩
٦١/٦٠	٦٤,١
٦٧/٦٦	٨٥,٠
٧٠/٦٩	١٤٩,٤
٧١/٧٠	١٦٤,٥
٧٢/٧١	١٦٣,٧
٧٣/٧٢	١٧٦,٢
٧٤/٧٣	٢٠٩,٥
٧٥/٧٤	٢٨٧,٨
٧٦/٧٥	٣٣٢,٠

٣٨٨,٤	٧٧/٧٦
٤٥١,٦	٧٨/٧٧
٦٨٦,٢	*٧٩/٧٨
٧١٧,١	٨٠/٧٩
٩٠٦,٤	٨١/٨٠
١٠٨١,٦	٨٢/٨١
١٣٤٣,٤	٨٣/٨٢
١٤٠٧,٠	٨٤/٨٣
٢٢١٠,٠	٨٥/٨٤(١٤٠٥هـ)
٢٧٣٥,١	٨٦/٨٥
٢٤٩٢,٠	٨٧/٨٦
٣٤١٦,٢	٨٨/٨٧
٥٤٩٨,٢	٨٩/٨٨
٧٩٣٧,٧	٩٠/٨٩
١٦٣٩٨,١	٩١/٩٠
٣٠٥١٧,٠	٩٢/٩١
٨٣٥٧١,٠	٩٣/٩٢
١٣١١٩٢,٠	٩٤/٩٣
٢١٩١٨٠,٠	*٩٥/٩٤
١٧٣٣٥٠,٠	١٩٩٥
٦٩٧٧٧٠,٠	١٩٩٦
١٠٨٦٠٠٠,٠	١٩٩٧
١٥٩٢٠٠٠,٠	١٩٩٨

١٩٩٩	٢٠٥٢٠٠٠,٠
٢٠٠٠	٣٣٤٠٠٠٠,٠
٢٠٠١	٣٦٥٢٠٠٠,٠
٢٠٠٢	٤٧٢٢٠٠٠,٠

المصدر: الخطة العشرية والعرض الاقتصادي. وزارة المالية والاقتصاد (إعداد) عن إدارة الحساب الختامي. وتقارير بنك السودان ٢٠٠٠-٢٠٠٢

* أرقام تقديرية.

** لمزيد من التفاصيل انظر الملحق الخاص بالإيرادات.

أسئلة تقويم ذاتي



١. ما هي أهم مكونات إيرادات الدولة؟
٢. عرف الضرائب ووضح الفرق بينها وبين الرسوم؟
٣. ما هي أهم مصادر الإيرادات العامة في الدولة؟

نشاط



حدد في نقاط قابلة للنقاش، الجوانب الموجبة والسالبة للسياسة الضريبية في السودان منذ الاستقلال.

٢,٢ الإيراد الضريبي

ويعتبر الإيراد الضريبى العمود الفقري لإيرادات الحكومة المركزية في السودان. وتوضح الأرقام المتوفرة خلال السنوات ١٩٧٠/٦٩-٢٠٠٢ أن متوسط الإيراد الضريبي خلال هذه الفترة يفوق ضعف متوسط مساهمة مصادر الإيرادات غير الضريبية.

يوضح الجدول التالي مصادر الإيرادات الضريبية وغير الضريبية في السنوات ٦٩/١٩٧٠-٢٠٠٢، ونسبة الإيراد الضريبي وغير الضريبي.

جدول: ٢-٢

مصادر ونسب الإيرادات العامة الضريبية وغير الضريبية

خلال الفترة ٦٩/١٩٧٠-٢٠٠٢م

<< بملايين الجنيهات >>

السنة المالية	الإيراد الضريبي	النسبة المئوية	الإيراد غير الضريبى	النسبة المئوية
٧٠/٦٩	٨٢,٥	٥٥,٢	٦٦,٩	٤٤,٨
٧١/٧٠	١٠٢,٠	٦٢,٠	٦٢,٥	٣٨,٠
٧٢/٧١	١١٠,٢	٦٧,٣	٥٣,٦	٣٢,٧
٧٣/٧٢	١١٨,٨	٦٧,٤	٥٧,٥	٣٢,٦
٧٤/٧٣	١٤٢,٨	٦٨,٢	٦٦,٧	٣١,٨
٧٥/٧٤	٢١٦,٥	٧٥,٣	٧١,٣	٢٤,٧
٧٦/٧٥	٢٤٥,٦	٧٣,٩	٨٦,٤	٢٦,١
٧٧/٧٦	٢٦٣,٥	٦٨,٠	١٢٤,٩	٣٢,٠
٧٨/٧٧	٣١٩,٤	٥٨,٣	١٣٢,٢	٤١,٧
٧٩/٧٨	٤٠٥,١	٧٥,٦	٢٨١,١	٢٤,٤
٨٠/٧٩	–	–	–	–
٨١/٨٠	–	–	–	–
٨٢/٨١	٥٠٥,٦	٥٦,١	٣٩٦	٤٣,٩
٨٣/٨٢	٨٧٨,١	٦٥,٤	٤٦٥,٣	٣٤,٦

٨٤/٨٣	٩٠٥,٤	٦٤,٣	٥٠١,٦	٣٥,٧
٨٦/٨٥	١٣٠٢,٥	٤٧,٦	١٤٣٢,٦	٥٢,٤
٨٧/٨٦	١٧٣٩,٧	٦٩,٨	٧٥٢,٣	٣٠,٢
٨٨/٨٧	٢٤١٤,٦	٧٠,٧	١٠٠١,٦	٢٩,٣
٨٩/٨٨	٢٦٤٢,٦	٨٤,٤	٨٥٥,٦	١٥,٦
٩٠/٨٩	٦٧٠٥,٦	٨٤,٥	١٢٣٢,١	١٥,٥
٩١/٩٠	٩٥٧٢,٧	٥٨,٤	٦٨٢٥,٤	٤١,٦
٩٢/٩١	٢١٢٣٣,٠	٦٩,٦	٩٢٨٤,٠	٣٠,٤
٩٣/٩٢	٦٣٦١٢,٠	٧٦,١	١٩٩٥٩,٠	٢٣,٩
٩٤/٩٣	١٥٢٩٧٣,٠	٨٤,٤	٢٨٢١٩,٠	١٥,٦
٩٥/٩٤	١٩٣٨٦٠,٠	٨٨,٠	٢٥٣١٠,٠	١٢,٠
سنة انتقالية ١٩٩٥	١٤٢٣٥٠,٠	٨٢,٠	٣٠٩٩٠,٠	١٨
١٩٩٦	٦٠٤٥٨٠,٠	٨٧,٠	٩٣١٩٠,٠	١٣
١٩٩٧	٨٢٦٠٠٠,٠	٧٦,١	٢٦٠٠٠٠,٠	٢٣,٩
١٩٩٨	١١٦٤٠٠٠,٠	٠,٧٣	٤٢٩٠٠٠,٠	٠,٢٧
١٩٩٩	١٥٤٠٠٠٠,٠	٠,٧٥	٥١٢٠٠٠,٠	٠,٢٥
٢٠٠٠	١٦٠٢٠٠٠,٠	٠,٤٨	١٧١٢٠٠٠,٠	٠,٥٢
٢٠٠١	١٨٨٠٠٠٠,٠	٥١,٥	١٧٧٢٠٠٠,٠	٤٨,٥
٢٠٠٢	٢١٣٧٠٠٠,٠	٤٥,٣	٢٥٨٥٠٠٠,٠	٥٤,٧

المصدر: العرض الاقتصادي (إعداد) عن إدارة الحساب الختامي وزارة المالية والاقتصاد.

* أرقام تقديرية.

ويلاحظ أن متوسط نسبة مساهمة الضرائب في إيرادات الحكومة في السنوات ١٩٧٢/٧١-٢٠٠٢ قد بلغت حوالي ٧٠% مقابل ٣٠% فقط لمصادر إيرادات الحكومة الأخرى. تؤكد هذه الحقيقة أن اعتماد الحكومة على الضرائب في إيراداتها اعتماد

أساسى. والحقيقة الأخرى المقابلة هي ضعف مساهمة قطاعات الإنتاج المختلفة في إيرادات الدولة بالصورة التي تؤكد مدى الجهد الذي ينبغي أن يبذل حتى تستطيع هذه القطاعات المشاركة بفاعلية في تغذية الإيرادات الحكومية.

أما من الناحية العامة فإن الضرائب في واقعها المعاش وفي نطاقها وآثارها العامة تعتمد على عناصر ثلاثة:

أولاً: الوعاء الذي تغترف منه الضرائب.

ثانياً: السعر أو القدر أو الفئة الذي يتحدد عليها الضريبة.

ثالثاً: الحصيلة أو الإيراد الذي يجنى من الضريبة.

وتقوم الضرائب كذلك على قواعد وأسس متعارفة حددها آدم سميث في كتابه " ثروة الأمم " منذ القرن الثامن عشر الميلادي وتستمد قوتها حتى الآن. والقواعد الأربع التي حددها آدم سميث هي:

١. العدالة.
٢. المساواة.
٣. اليقين.
٤. الاقتصاد.

وقد بنيت هذه القواعد في أساسها لتخدم الأغراض الأساسية التي تفرض من أجلها الضرائب. ولا يخفي بالطبع أن الأغراض الأساسية للضرائب تتضمن:

أولاً: الحصول على إيرادات تغذي خزانة الدولة لمواجهة الإنفاق العام.

ثانياً: استعمال الضرائب كأداة للتحكم في الاقتصاد القومي وتوجيهه بصورة تمكن التغلب على بعض الاختناقات التي تواجهه (التضخم، العطالة مثلاً) أو لتنشيط الاقتصاد.

ثالثاً: استعمال الضرائب للتحكم في اتجاه الاستهلاك (أو اتجاه استهلاك سلع معينة... كالسجاير والخمور) أو الاستيراد أو التصدير.

أما الضرائب نفسها فقد قسمت إلى قسمين رئيسيين حسب توزيع عبئها على المواطنين. فكانت الضرائب المباشرة وغير المباشرة. وغني عن البيان أن كل دولة تنظر إلى واقعها وإلى إمكانيات أنواع الضرائب المتواجدة داخل القطر وعائدات هذه الضرائب، ثم تقوم بتحديد أوعيتها وسعرها. وتعتمد الدول النامية في غالب الأمر على الضرائب غير المباشرة، في حين أن نسبة الضرائب المباشرة ترتفع مع تقدم الدول أو في الدول المتقدمة. وإن كان لكل نوع من الضرائب مزاياها وعيوبها إلا أن الوعاء الضريبى (أو الأوعية الضريبية) المتوفرة في كل دولة، والحصيلة الضريبية هي التي تحدد إلى مدى بعيد مدى الأهمية التي يلقاها كل نوع من نوعى الضرائب. لذلك فقد نلاحظ أن الدول النامية بشكل عام تعتمد على الضرائب غير المباشرة. ويجيء مرد اعتماد هذه الدول النامية على الضرائب غير المباشرة على أن دخول الأفراد فيها منخفضة للدرجة التي تجعل عائدات الضرائب المباشرة، كضريبة الدخل الشخصى وضريبة أرباح الأعمال قليلة، ولا تحتل إلا نسبة ضعيفة من إيرادات الضرائب. فطبيعة الضرائب المباشرة والتي تعتمد على الاقتصاد المتقدم ذات القاعدة الاقتصادية الواسعة والدخول الشخصية المرتفعة والاقتصاد النقدي المتطور لا تتواجد في الدول النامية.

وعليه فإن السودان كغيره من الدول النامية يعتمد في إيرادات ضرائبه على الضرائب غير المباشرة.

وتشمل الضرائب غير المباشرة في السودان البنود التالية:

١. رسوم الواردات.
٢. رسوم الصادرات.
٣. رسوم الإنتاج.
٤. رسوم الاستهلاك.
٥. العوائد الجليلة.
٦. رسوم التحويل.

أما الضرائب المباشرة فتشمل:

١. ضريبة الدخل الشخصي.
٢. ضريبة أرباح الأعمال.
٣. ضريبة العقارات.
٤. ضريبة الأرباح الرأسمالية الناقلة للملكية (تفرض على البائع).
٥. ضريبة الدمغة.
٦. ضريبة الدفاع.
٧. ضريبة التنمية.
٨. المساهمة الوطنية الالزامية للسودانيين العاملين بالخارج.
٩. ضريبة (رسوم) ترخيص العربات الخاصة.

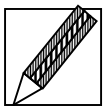
ويلاحظ هنا تعدد الضرائب غير المباشرة في السودان مما يزيد تعقيد إدارتها بدلاً من تسهيلها. وربما كان في الامكان تجميع هذه الأنواع في أنواع ثلاثة تحقيقاً للاقتصاد وتسهيلاً للإدارة والجباية (التحصيل) فيمكن إذن تجميع هذه الأنواع المختلفة في ثلاثة أنواع:

١. ضريبة الصادرات.
٢. ضريبة الواردات.
٣. ضريبة الإنتاج المحلي.

وبالرغم من أن اعتماد الدول النامية على الضرائب غير المباشرة في إيراداتها إلا أن الضرائب المباشرة تعتبر أكثر تحقيقاً لقاعدة العدالة، إذ أنها تساعد على إعادة توزيع الدخل بين المواطنين، وتحمل القادرين منهم أعباء ضريبية أكثر من خلافهم وعلى حسب مستويات الدخول لأصحاب الدخول المرتفعة بصورة تصاعدية محسوبة. ولكن تجدر الاشارة هنا إلى أن الضرائب المباشرة أكثر صعوبة في التحصيل من الضرائب غير المباشرة بسبب تعدد مصادر الضرائب المباشرة وصعوبة وضع التقديرات الدقيقة

لها. أما الضرائب غير المباشرة فإن سهولة تحصيلها تنبع من أن المراكز الجمركية هي في العادة المواقع التي تحصل فيها هذه الضرائب.

تدريب (٢)



وضح الأسباب التي أدت إلى أن تزيد الإيرادات العامة في السودان زيادة كبيرة وبنسب عالية.

أسئلة تقويم ذاتي



١. ما هي الأسباب التي تجعل الضرائب العمود الفقري لإيردات الحكومة المركزية؟
٢. أعط خمسة أمثلة لأنواع الضرائب المباشرة، وخمسة أمثلة لأنواع الضرائب غير لبمباشرة في السودان؟
٣. ما هي أهم نوعين من أنواع الضرائب غير المباشرة في السودان؟

ولتبيان دور الضرائب غير المباشرة في إيرادات الدولة مقارنة بالضرائب المباشرة نورد الجدولين التاليين لتوضيح مساهمة كل منهما في الإيرادات عن السنوات المذكورة.

جدول: ٢-٣

مصادر إيرادات الحكومة المركزية الضريبية المباشرة

وغير المباشرة خلال الفترة ٧٩/١٩٨٠-٢٠٠٢م

<< بملايين الجنيهات>>

السـنة	الضرائب المباشرة	الضرائب غير المباشرة
٨٠/٧٩	٧٩,٩	-

٨١/٨٠	١٠٩,٧	٤٠٨,٠
٨٢/٨١	١٣٤,٩	–
٨٣/٨٢	٢٠٣,١	٦٧٥,٠
٨٤/٨٣	٢٢٧,٥	٦٧٧,٩
* ٨٥/٨٤	١٩٦	٨٠١,٥
* ٨٦/٨٥	٣١٧	٩٨٥,٥
٨٧/٨٦	٤٦٧,٤	١٢٧٢,٣
٨٨/٨٧	٦١١,٢	١٨٠١,٣
٨٩/٨٨	٩٦٢,٨	٣٦٧٩,٨
٩٠/٨٩	١٦٨٦,٢	٥٠١٩,٤
٩١/٩٠	٢٢٢٠	٧٠٧٠,٠
٩٢/٩١	٥٤٨٠	٢١١٦٠,٠
٩٣/٩٢	٢٢٢٦٠	٣٩٩٧٠,٠
٩٤/٩٣	٣٦٦٧٠	٥٨٨٢٠,٠
*٩٥/٩٤	٧٤٩٦٠	١١٨٩٠٠,٠
١٩٩٥أنتقالية	٤٨٠٩٠	٩٤٢٦٠,٠
١٩٩٦	٢٠٠١٥٠	٤٠٤٤٣٠,٠
١٩٩٧	٢١٧,٠٠٠	٦٠٧,٠٠٠,٠
١٩٩٨	٣١٣,٠٠٠	٨٥١,٠٠٠,٠
١٩٩٩	٣٦١,٠٠٠	١١٧٩,٠٠٠,٠
٢٠٠٠	٣٨١,٠٠٠	١٢٢١,٠٠٠,٠
٢٠٠١	٤٠٨,٠٠٠	١٤٧٢,٠٠٠,٠
٢٠٠٢	٤١٢,٠٠٠	١٧٢٥,٠٠٠,٠

المصدر: العرض الاقتصادي (إعداد) إدارة الحساب الختامي. وتقارير بنك السودان ١٩٧٩/٢٠٠٢.

* أرقام تقديرية .

جدول: ٢-٤

نسبة إيرادات الضرائب غير المباشرة والضرائب المباشرة

في السنوات ٦٩/١٩٧٠-٢٠٠٢م

السنة	ضرائب غير مباشرة	ضرائب مباشرة	نسبة مساهمة الضرائب في الإيرادات
٧٠/٦٩	٧١,٠	٦,١	٧٧,١
٧١/٧٠	٤٦,٥	٨,٨	٥٥,٣
٧٢/٧١	٥٢,٠	٩,٩	٦١,٩
٧٣/٧٢	٥٥,٥	١١,٧	٦٧,٢
٧٤/٧٣	٥٥,٢	١٢,١	٦٧,٣
٧٥/٧٤	٥٦,٩	١١,٣	٦٧,٢
٧٦/٧٥	٦٣,٨	١١,٥	٧٥,٣
٧٧/٧٦	٦٣,٦	١٠,٣	٧٣,٩
٧٨/٧٧	٥٦,٦	١١,٣	٦٧,٩

٧٩/٧٨	٤٧,٢	٠٨,٦	٥٥,٨
٨٠/٧٩	–	–	–
٨٢/٨١	–	–	–
٨٣/٨٢	–	–	–
٨٤/٨٣	–	–	–
٨٥/٨٤	–	–	–
٨٦/٨٥	٥١,٠	١٨,٨	٦٩,٨
٨٧/٨٦	٥٢,٧	١٨,٠	٧٠,٧
٨٨/٨٧	٦٦,٩	١٧,٥	٨٤,٤
٨٩/٨٨	٦٣,٢	٢١,١	٨٤,٣
٩٠/٨٩	٤٢,٧	١٥,٧	٥٨,٤
٩١/٩٠	٥٥,٥	١٤,١	٦٩,٦
٩٢/٩١	٤٥,٢	٢٦,٥	٧١,٧
٩٣/٩٢	٥٢,٠	٣٢,٠	٨٤,٠
٩٤/٩٣	٥٢,٠	٣٢,٠	٨٤,٠
٩٥/٩٤	٥٤,٠	٣٤,٠	٨٨,٠
١٩٩٥ انتقالية	٥٤,٠	٢٨,٠	٨٢,٠
١٩٩٦	٥٨,٠	٢٩,٠	٨٧,٠
١٩٩٧	٥٦,٠	٢٠,٠	٧٦,٠
١٩٩٨	٥٣,٤	١٩,٦	٨٣,٠
١٩٩٩	٥٦,٤	١٧,٣	٧٣,٧
٢٠٠٠	٣٦,٩	١١,٥	٤٨,٤
٢٠٠١	٤٠,٣	١١,٢	٥١,٥

٢٠٠٢	٣٦,٦	٨,٧	٤٥,٣

المصدر: وزارة المالية والاقتصاد: العرض الاقتصادي (إعداد).

٣,٢ إيرادات الرسوم الجمركية

أما أهم أنواع الضرائب تدعيماً لخزينة الدولة من الضرائب غير المباشرة فهي الضرائب على الواردات، ثم يلي ذلك ضرائب الإنتاج أو رسوم الإنتاج كما هو متعارف لدينا. وقد شاركت هاتان الضريبتان بما يفوق ٧٠% من متوسط متحصلات الضرائب غير المباشرة خلال الفترة ٧٢/٧١-٧٩/٧٨ والجدول التالي يوضح الموقف:

جدول: ٢-٥

رسوم الواردات والإنتاج ونسبتها إلى جملة متحصلات الضرائب غير المباشرة

<< بملايين الجنيهات >>

السنة المالية	رسوم الواردات	النسبة %	رسوم الإنتاج	النسبة %
٧٢/٧١	٥٢,٧	٥٨,٠	٢٢,١	٢٤
٧٣/٧٢	٤٣,١	٤٤,٠	٢٢,٢	٢٣
٧٤/٧٣	٥٢,٠	٤٤,٠	٣٤,٣	٢٩
٧٥/٧٤	٩٨,٠	٥٣,٠	٣٧,٢	٢٠
٧٦/٧٥	١١٢,٣	٥٣,٠	٤٠,٤	١٩
٧٧/٧٦	١٢٠,٩	٥٨,٠	٥١,٢	٢٣

٧٨/٧٧	١٤٩,٤	–	–	–
*٧٩/٧٨	١٧٠,٩	–	–	–

المصدر: العرض الاقتصادي ٧٧/٧٨-٧٨/٧٩

(* أرقام تقديرية)

وتعتبر إيرادات الرسوم الجمركية من مقومات إيرادات الدولة بمساهمتها الكبيرة فيه. ويوضح الجدول التالي مساهمة البنود المختلفة في إيرادات الجمارك.

جدول: ٢-٦

إيرادات الرسوم الجمركية الفعلية حسب البنود المختلفة

للفترة ١٩٧٢/٧١-١٩٩٣/٩٢

<< بملايين الجنيهات >>

البند السنة	رسوم الوارد	رسوم استهلاك	رسوم صادر	رسوم إنتاج	عوائد جليلة	ضريبة دفاع	ضريبة تنمية	متنوعة	الجملة
٧٢/٧١	٥٢,٨	٦,٤	٦,٤	–	١,٤	–	–	٠,٤	٦٧,٤
٧٣/٧٢	٤٣,١	٧,٠	٧,١	–	١,٤	–	–	٠,٣	٥٨,٩
٧٤/٧٣	٥٢,٠	٨,٩	٨,٨	–	٠,٨	–	–	٠,٤	٧٠,٩
٧٥/٧٤	٨٨,٩	١١,٠	٩,٩	–	٠,٩	–	٩,١	٠,٥	١٢٠,٣
٧٦/٧٥	١١١,٣	٩,٠	١١,٠	–	١,١	–	١١,١	٠,٧	١٤٤,٢
٧٧/٧٦	١٠٦,٣	١١,٨	١١,١	–	٠,٩	–	٢١,٦	٢,٢	١٥٣,٩
٧٨/٧٧	١٤٩,٤	١٦,٦	١٢,٢	–	١,٦	–	٣٠,٣	٢,٨	٢١٢,٩
٧٩/٧٨	١٧٠,٩	١٨,٠	١٥,٠	–	١,٤	–	٣٧,٥	٠,٦	٢٤٣,٤

٨٠/٧٩	–	–	–	–	–	–	–	–	–
٨١/٨٠	–	–	–	–	–	–	–	–	–
٨٢/٨١	٣٢١,٧	٢٦,٦	٢٢,٨	–	٦٦,١	–	٩,٢	٤,٢	٤٥٠,٦
٨٣/٨٢	٥٠٤,٩	٢٥,٢	*٩,١	–	١٢١,٢	–	١٢,٦	١,٤	٦٧٤,٤
٨٤/٨٣	٣١٧,٣	١٢,٢	٧,٥	–	٧٣,٢	–	٢,٤	٢,٧	٤١٥,٣
٨٥/٨٤	٧٧٠,٨	١,٢	٢٤,٤	–	٣,٤	–	٠,١	٢,٠	٨٠٢
٨٦/٨٥	٨٤٩,٦	–	٢٨,٣	–	–	–	–	١٠,٤	٨٨٨,٣
٨٧/٨٦ حتى فبراير	٥٦٠,٠	–	٧٠,٠	٣٠٠	–	–	–	–	٩٣٠
٨٨/٨٧ ١٤٠٥هـ	١٤٩٤,٧	–	٧٦,٤	٣٨٩,٥	–	١٨٣,٥	–	–	٢١٤٥,١
٨٩/٨٨	١٨٨١,٦	–	٨٣,٨	١٢٣٥,٣	–	٤١٣,١	–	–	٣٦١٣,٨
٩٠/٨٩	٢١٠٠,١	–	٨٨,٧	١٨٣٣,١	–	٣٨٩,٨	–	–	٤٤١١,٧
٩١/٩٠	١٨٧٦٠,٠	–	١٤١٠,٠	٢٧٨٤٠,٠	–	٦٧٥٠,٠	–	–	٣٤٧٦٠,٠
٩٢/٩١	٤٠٠٠٠,٠	–	١٠٠٠,٠	٦٦٨٩٠,٠	–	٢١٠٧٠,٠	–	–	١٢٨٩٦٠,٠
٩٣/٩٢	–	–	–	–	–	٧٧١٣٠,٠	–	–	–

المصدر: العرض الاقتصادي ٧٨/٧٧–٧٩/٧٨ ص١١٩ و٦٥ على التوالي.

* أرقام تقديرية.

بمقارنة إيرادات الرسوم الجمركية مع الإيرادات العامة السنوية للدولة نجد أن إيرادات الجمارك يمكن اعتبارها المصدر الأساس في الإيرادات الحكومية. فقد بلغ متوسط نسبة متحصلات الجمارك الفعلية بالنسبة للإيرادات العامة نسبة ٤١,١% في عام ٧٢/٧١، ونسبة ٣٣,٨% في عام ٧٤/٧٣، ونسبة ٤٣,٤% في عام ٧٦/٧٥، ونسبة ٤٧,١% في عام ٧٨/٧٧ (آخذين النسب عاماً بعد عام عن الفترة ٧٢/٧١-٧٨/٧٧).

ويلاحظ أن مقارنة إيرادات الجمارك عن عام ٧٨/٧٧ بمتوسط إيراداتها خلال الفترة ٧٣/٧٢-٧٧/٧٦ توضح أنها تساوي تقريباً ضعف هذا المتوسط السنوي. فيوضح ذلك بجلاء مدى الازدياد الذي حدث في إيرادات الجمارك خلال سنوات السبعينات.

وقد ساهمت ضريبة الواردات (أو رسوم الوارد) بقدر كبير في تدعيم إيرادات الدولة، كما ابرزت ارتفاعاً مضطرداً خلال السنوات المذكورة. وقد احتلت ضريبة الإنتاج المرتبة الثانية في قائمة مكونات إيرادات الضرائب غير المباشرة. ولكن بالرغم من احتلالها هذا الموقع المتقدم إلا أن مشاركتها الفعلية خلال سنوات السبعينات كانت أقل بكثير من إيرادات ضريبة الوارد، وإن أظهرت ازدياداً سنوياً مضطرداً. وتأتى إيرادات ضريبة الإنتاج من رسوم الإنتاج على الصناعات المحلية والتي تشمل عدداً يزيد عن الثلاثين سلعة. ولا شك فإن توسع قاعدة الصناعة المحلية وتطور الإنتاج الصناعى المحلي، وحلوله محل البديل المستورد، سيزيد كثيراً في مساهمة ضرائب الإنتاج في إيرادات الدولة إذا توسعت الصناعة التحويلية بالقدر المأمول.

٤,٢ ضريبة التنمية

فرضت هذه الضريبة وبدأ تطبيقها لأول مرة في يوليو عام ١٩٧٤ بواقع ٢% وقد فرضت الضريبة على خطوط ثلاثة:

١. قيمة جميع الواردات سيف بورتسودان ما عدا بعض السلع التي اعتبرت ضرورية للمواطنين، ولا ينبغى رفع أسعارها بهذه الضريبة، وهي القمح ودقيق القمح والأدوية ولبن الأطفال والعجوة. استثنيت بعض السلع الأخرى من هذه الضريبة

بواسطة وزارة المالية والاقتصاد الوطني في ٣١ مارس ١٩٧٥ (كمستوردات الهيئات الدبلوماسية، والأطراف الصناعية، عربات المقعدين، والجوائز التقديرية العلمية والرياضية، الكتب والمطبوعات، العينات التجارية، مؤن الطائرات، خام البترول، العملات).

٢. جميع الطائرات.

٣. المنتجات الصناعية المحلية- ويتم تحصيل الضريبة في هذه الحالة على سعر المصنع (سعر البيع تسليم المصنع)... وتقوم مصلحة رسوم الإنتاج بتحصيل هذه الضريبة.

وقد عدلت فئة الضريبة في يونيو ١٩٧٦ إلى ٣% ثم عدلت مرة أخرى في يناير ١٩٧٧ إلى ٥%.

وقد أظهرت هذه الضريبة منذ تطبيقها في عام ٧٥/٧٤ أنها ذات أثر فعال من حيث الإيراد، إذ ساهمت في إيرادات الحكومة المركزية في سنتها الأولى بمبلغ ١٠,٩ مليون جنيه (فعلية)، وكان الإيراد التقديرى لها مبلغ ٧ مليون جنيه. واستمرت منذ ذلك التاريخ إيرادات هذه الضريبة في الارتفاع بصورة كبيرة ومنتظمة، إذ بلغت إيراداتها الفعلية في عام ٧٦/٧٥ مبلغ ١٤,٧ مليون جنيه، وفي عام ٧٧/٧٦ مبلغ ٢٨,٨ مليون جنيه وفي عام ٧٨/٧٧ مبلغ ٤٠,٤ مليون جنيه. وتبلغ تقديرات إيرادات هذه الضريبة في عام ٧٩/٧٨ مبلغ ٤٨,٧ مليون جنيه فتبين إيرادات هذه الضريبة في السنوات القليلة الماضية مدى أهمية هذا البند في إيرادات الدولة، ومدى ثباتها في مشاركتها في الإيرادات واتجاه تزايدها مع اتساع التجارة الخارجية واتساع الإنتاج المحلي.

وتجدر الاشارة هنا إلى أنه بالرغم من أن هذه الضريبة تطلق عليها ضريبة التنمية، إلا أن عائدها لا يخصص أو لا يوجه للصرف على النشاطات التنموية في البلاد كما يتبادر إلى الذهن منذ الوهلة الأولى. فالضريبة في واقعها المعاش ما هي إلا بند تدعيم لإيرادات الدولة ولا تشارك في أوجه التنمية المختلفة بأكثر مما تشارك به إيرادات الدولة الأخرى، أو بمعنى آخر فإن مشاركة هذه الضريبة في التنمية لا تكون إلا بطريقة غير مباشرة وبالقدر الذي تسمح به إمكانات البلاد.

٣. الإيراد غير الضريبى

عزيزي الدارس، ونشير في كلمات قليلة إلى بعض مصادر الإيرادات العامة غير الضريبة لتوضيح موقفها من مساهمتها في الإيرادات.

١,٣ مشروع الجزيرة

يعتبر هذا المشروع من أعرق المشاريع الحكومية الكبرى، بل وأكثرها أثراً على اقتصاديات السودان منذ فجر الاستقلال وما قبل ذلك أيضاً. ولم تبرز سمعة مشروع الجزيرة على اساس أنه أكبر المشروعات الزراعية على الأطلاق وكفي بل على أساس أنه مصدر عائدات السودان الرئيس من العملات الأجنبية، وبالتالي أهمية أثره على التجارة الخارجية وعلى مقدرة الدولة في المساهمات الإنشائية وغير الإنشائية فمساهمات المشروع في إيرادات الدولة كانت فعالة وواضحة، ولكن تدهورت إيرادات الدولة من هذا المشروع بصورة مستمرة وواضحة فلم تتعد مساهمته الفعلية في إيرادات الدولة عام ٧٧/٧٦ مبلغ ٣ مليون جنيه مقارنة مع إيراده الفعلي الذي بلغ ٢٠,٩ مليون جنيه عام ٧٠/٦٩.. فالانخفاض المستمر والتذبذب الذي يحدث في إيرادات هذا المشروع العريق أمر يتطلب العناية والدراسة ليؤدى هذا المشروع دوره الطليعي في الاقتصاد السوداني.

٢,٣ أرباح المصارف

برزت مساهمة أرباح المصارف في إيرادات الدولة كبند مهم من بنود الإيرادات في السنوات الأخيرة. وقد طرأت زيادات سنوية مستمرة على أرباح المصارف الفعلية منذ عام ٧٠/٦٩ حتى الآن. ومرد الزيادات المستمرة في أرباح المصارف هو التوسع الكبير في نشاطات البنوك من حيث إنشاء المصارف وأفرعها، ومن حيث توسع عملياتها. فبلغت أرباح المصارف الفعلية ٢,٦ مليون جنيه عام ٧٠/٦٩، ومبلغ ٥,٥ مليون عام ٧٤/٧٣ ومبلغ ١٣,٢ مليون جنيه عام ٧٩/٧٨.

وعليه فإن هذا الاتجاه في مساهمة أرباح المصارف في إيرادات الدولة تؤكد مدى الدور الذي يمكن أن تقوم به المصارف في تدعيم إيرادات الدولة مع توسع نشاطاتها وازدياد الوعى الجماهيرى في استعمال المصارف.

٣,٣ أرباح احتكار السكر

تقوم الحكومة باحتكار تجارة السكر في السودان باعتبارها سلعة استراتيجية لا بد من السيطرة على استيرادها وتوزيعها. وتتأثر أرباح عمليات الحكومة في هذه السلعة بموقف الإنتاج العالمي والأسعار العالمية للسكر، وكلاهما معرض للتقلبات التي لا يمكن السيطرة عليها نتيجة لعدم إمكانية السيطرة على العوامل التي تسبب هذه التقلبات سواء أكانت طبيعية أو غير ذلك. واعتماد السودان على السكر المستورد بدرجة كبيرة في الماضى عرّض أرباح الحكومة من احتكار السكر إلى اختناقات مستمرة حتى وصل السودان الآن إلى الإكتفاء الذاتى من إنتاج السكر ثم تصديره. وجدير بالاشارة أن ارباح الحكومة من هذا البند قد تلاشت تماماً، ولم يساهم في إيرادات الدولة عام ٧٥/٧٤ بشىء نسبة للارتفاع الكبير الذي حدث في أسعار السكر العالمية.

٤,٣ أرباح المؤسســـات العامـــة

لقد ظهرت المؤسسات العامة كأداة تساعد على توسيع قاعدة مساهمة القطاع العام في النشاطات الاقتصادية المختلفة، وعلى مشاركة الدولة الاقتصادية في مجالات يعزف القطاع الخاص من الدخول فيه أو يفضل إبعاد القطاع الخاص عنه. وتتكون المؤسسات العامة المشاركة في بنود إيرادات الدولة أساساً في المؤسسات التجارية والصناعية... وقد استثمرت الحكومة مبالغ لا يستهان بها في هذا المجال، ولكن أرباح هذه المؤسسات لم تتماش مع القدر المستثمر من المال، ولا مع التطلعات التي أبداها الجميع على هذه المؤسسات، وخصوصاً المؤسسات الصناعية التي أظهرت ضعفاً واضحاً في أدائها. فقد أظهر هذا البند ضموراً شديداً بل وضعفاً واضحاً في مساهمته في إيرادات الدولة السنوية. بل إن بعض المؤسسات تضعضع موقفها للدرجة التي تطلب دعم الحكومة

المركزية لها. وقد بلغ دعم الحكومة المركزية لبعض المؤسسات العام في عام ٧٥/٧٤ مبلغ ٢,٢ مليون جنيه، مما يؤكد أن المؤسسات العامة على وجه العموم لم تحقق التطلعات التي كان يصبو لها الجميع حتى الآن.

٥,٣ رســـوم خدمات واستردادات

تتجمع إيرادات هذا المصدر من الرسوم المصلحية التي تتحصل عليها بعض المصالح الحكومية نظير الخدمات التي تقوم بها، كالرسوم التي تتقاضاها مصلحة الإحصاء ومصلحة النقل الميكانيكى نظير خدماته، اسواء أكان للجمهور أو للمصالح الحكومية الأخرى، كما تشمل الإيرادات استردادات الخزينة العامة للأموال التي تقوم بإقراضها لبعض الوحدات للقيام بأعمال تنموية، أو بإعادة إقراض بعض القروض المقدمة للدولة من بعض الجهات الخارجية ثنائية أو مؤسسات دولية أو اقليمية.

ويلاحظ أن جانباً كبيراً من إيرادات هذا البند لا يكون بالتداول النقدي وإنما بالتسويات الحسابية أو الورقية بين وحدات الدولة المختلفة في صورة مقاصة، ولا يظهر حجمها الحقيقي إلا بعد إكمال الحسابات الختامية السنوية.

٦,٣ إيرادات أخرى

هناك أيضاً ايرادات قومية أخرى تدر لخزانة الدولة إيرادات سنوية تختلف من وقت لآخر حسب ظروف هذه المصادر. وتتضمن هذه المصادر عائدات البترول السوداني وفروقات أسعار البترول المستورد، وعائدات الذهب، وخصصة وحدات القطاع العام، وكذلك الأرصدة المجمدة، وديون الحكومة.

أسئلة تقويم ذاتي

؟

١. عرف ضريبة التنمية؟
٢. ما المقصود بالإيراد غير الضريبي؟
٣. أعط أمثلة للإيرادات غير الضريبية في السودان؟

٤. النفقـــــات العـــــامة

عزيزي الدارس، يمكن تعريف النفقات العامة بأنها أموال الدولة التي تنفقها لإنجاز خدمات عامة يستفيد منها المجتمع.. ويلاحظ أن نفقات الحكومة المركزية من الموازنة العامة توجه لتحقيق الخدمات العامة دون ما إنتظار لعائد معين مقابل هذه الخدمات... فالنفقات الحكومية بصفتها هذه تختلف عن النفقات التي توجه لإنجاز مشروع معين يكون من أهدافه الأساسية تحقيق عائدات تفوق المصروفات التي صرفت عليه. بهذا المفهوم فإن الإنفاق الحكومي المركزي ينبغي أن يكون إنفاقاً عاماً يستفيد منه جميع الأفراد في المجتمع.. فتكون مجالات الصرف الرئيسة إذن:

- الصرف للحفاظ على كيان الدولة وأمنها.
- زيادة الدخل القومي والثروة الحقيقية للمجتمع.
- الحد من التقلبات الاقتصادية التي تعيق التقدم الاقتصادي للدولة.
- محاولة إعادة توزيع الدخل.
- نشر خدمات التعليم والصحة.
- توسيع وتحسين مستوى المرافق العامة.

والأسباب التي تدعو الحكومة لتحمل الإنفاق العام موضوعية وتنبني على النقاط التالية:

١. كثير من الخدمات لا يستطيع الأفراد القيام بها، إذن لا بد أن تتولاها الحكومة وإلا فستبقى غير متوفرة.
٢. بعض الخدمات لا يرغب الأفراد القيام بها، فينبغي على الدولة توفيرها للمجتمع.
٣. يتعين على الدولة دعم بعض المؤسسات الخدمية أو الإنتاجية.
٤. ينبغي على الدولة الصرف للحفاظ على كيانها وعلى أمن المجتمع.

١,٤ الإنفاق العام في السودان

يتكون الإنفاق العام من أجزاء رئيسة ثلاثة:

- إنفاق الحكومة المركزية.
- الإنفاق على الحكم المحلي.
- الإنفاق على التنمية.

وتشمل مكونات إنفاق الحكومة المركزية البنود التالية:

١. الخدمات الاقتصادية.
٢. الخدمات الاجتماعية.
٣. سداد الديون وفوائدها.
٤. الصرف على القوات المسلحة والشرطة.
٥. الصرف على بنود أخرى وتشمل:
   أ- الحكم المحلي.
   ب-مصروفات متنوعة.

٢,٤ إنفاق الحكومة المركزية

توضح البنود السابقة أن مجالات الإنفاق الحكومي المركزي واسعة. ولا شك أن التوسع المستمر المتوقع في نطاق الاحتياجات التقليدية للدولة النامية، بالإضافة إلى ضرورة قيامها بأعباء جديدة مع تقدمها أمر يشير إلى أن اتجاه النفقات العامة فيها تميل نحو الارتفاع المستمر. وبالطبع فإن جانب الزيادة في النفقات العامة يرجع إلى الارتفاع الملحوظ في مستوى الأسعار وانخفاض القيمة الحقيقية للنقود. وغني عن البيان أن التطور الاقتصادي والاجتماعي يستتبع زيادة الإنفاق العام على جوانب مختلفة تتضافر جميعها لتدعيم التطور الاقتصادي نفسه ولدفع نشاطات التنمية في البلاد.

وقد جاء إنفاق الحكومة المركزية في السودان مسايراً لهذا الاتجاه العام بصفة مستمرة، إذ توضح الأرقام الواردة في ميزانيات الدولة السنوية ومصروفاتها الفعلية هذا الموقف بصور واضحة كما يظهر في الجدول التالي:

جدول: ٢-٧

الإنفاق الحكومي المركزي الفعلي خلال الفترة

١٩٥٢/٥١-١٩٩٦/٢٠٠٢م

(بملايين الجنيهات)

السـنة	الإنفـاق الفعلي
٥٢/٥١	٢١,٥
٥٧/٥٦	٣٢,٧
٦٠/٥٩	٤٤,٩
٦١/٦٠	٤٨,٢
٦٢/٦١	٥١,٦
٦٣/٦٢	٥٨,٥
٦٤/٦٣	٦٠,٨
٦٥/٦٤	٦٣,٢
٦٦/٦٥	٧٤,٣
٦٧/٦٦	٨٢,٣
٦٨/٦٧	٨٨,٩
٦٩/٦٨	١٠٧,٠
٧٠/٦٩	١٤٣,٩
٧١/٧٠	١٤٦,٤
٧٢/٧١	١٥٣,٣
٧٣/٧٢	١٧١,٩
٧٤/٧٣	١٨٩,٦
٧٥/٧٤	٢٦٤,٠
٧٦/٧٥	٣٠٣,٢
٧٧/٧٦	٣٥١,٢
٧٨/٧٧	٤٥١,٢

٧٩/٧٨	٥٨٥,٦
٨٠/٧٩	٧٢٠,٤
٨١/٨٠	٨٧٢,٢
٨٢/٨١	٩٧١,١
٨٣/٨٢	١١٩١,٢
٨٤/٨٣	١٢٠٣,٨
٨٥/٨٤	١٩٢٥,١
٨٦/٨٥	٣٢٣٧,٠
٨٧/٨٦	٣٤٠٨,٢
٨٨/٨٧	٣٨٤٣,٥
٨٩/٨٨	٦٢٣٥,٠
٩٠/٨٩	١٢١٥٨,٠
٩١/٩٠	١٥٨٥٨,٠
٩٢/٩١	٥٣٣٤٦,٠
٩٣/٩٢	٩٨٩٤١,١
٩٤/٩٣	١١٩٤٣٦,٠
٩٥/٩٤	٢٢٣٢٥٠,٠
١٩٩٥ أنتقالية	٢٠١٠٤٠,٠
١٩٩٦	٦٧٢٧٢٠,٠
١٩٩٧	١٢٤٤٠٠٠,٠
١٩٩٨	١٥٧٥٠٠٠,٠
١٩٩٩	١٩٦٤٠٠٠,٠
٢٠٠٠	٢٤٣٢٠٠٠,٠
٢٠٠١	٣٤٢٨٠٠٠,٠
٢٠٠٢	٣٧٧٠٠٠٠,٠

المصدر: إدارة الحساب الختامى وإدارة الميزانية والعرض الاقتصادي (إعداد) وتقارير بنك السودان السنوية (عديدة).

يوضح الجدول أن الأرقام الفعلية للإنفاق الحكومي السنوي قد زاد بمبلغ ٣٠٧,٣ مليون جنيه في عام ٧٨/٧٧ عما كانت عليه عام ٧٠/٦٩، أي بزيادة تعادل ٢١٣,٥%. وبما أن هذه الزيادة المطلقة لا تأخذ في الاعتبار ارتفاع الأسعار (الزيادة التضخمية في الأسعار)، فإن الأرقام الواردة في الجدول لا تمثل النمو الحقيقي للإنفاق العام. ويلاحظ أيضاً أن الإنفاق العام خلال السنة المالية ٧٨/٧٧ قد زاد بنسبة ٦٠,١% عن متوسط الإنفاق العام خلال الفترة ٧٣/٧٢-٧٧/٧٦.

كما يلاحظ أيضاً أن الإنفاق الحكومي حتى عام ١٩٦٨/٦٧ كان بعشرات الملايين من الجنيهات، ولكنه دخل منذ عام ١٩٧٠/٦٩ نطاق مئات الملايين، ودخل منذ عام ١٩٨٣/٨٢ نطاق الميار جنيه، ودخل منذ عام ١٩٩٠/٨٩ نطاق عشرات المليارات من الجنيهات، وبلغ منذ عام ١٩٩٤/٩٣ نطاق مئات المليارات من الجنيهات. وقد انعكست زيادات معدلات التضخم في السنوات السبع الأولى من عقد التسعينات حجم الإنفاق. وقد جاء التوزيع الوظيفي للإنفاق الحكومي المركزي خلال الفترة ١٩٧٠/٦٩-١٩٨٧/٨٦ على النحو التالي:

جدول: ٢-٨

التوجه الوظيفي للإنفاق الحكومي خلال الفترة

١٩٧٠/٦٩-١٩٨٧/٨٦ (بملايين الجنيهات)

السنة	خدمات		سداد ديون	دفاع وأمن	حكم محلي/ أخرى	متنوع	المجموع
	اقتصادية	اجتماعية					
٧٠/٦٩	١٨,٣	١٩,٨	٩,٢	٣٧,١	٢٠,١	٣٩,٤	١٤٣,٩
٧١/٧٠	١٨,٥	٢٠,١	١١,٨	٤٦,٢	١٧,٧	٣٢,١	١٤٦,٤
٧٢/٧١	٢١,١	٢١,٧	١٤,٧	٤٧,٦	١٨,٦	٢٩,٦	١٥٣,٣

٧٣/٧٢	٢٣,٦	٢٣,٤	١٦,١	٤٥,٧	١٥,٦	٤٧,٥	١٧١,٩
٧٤/٧٣	٢٣,٤	١٦,٨	١٩,٠	٤١,٢	٣٧,٩	٥١,٣	١٨٩,٦
٧٥/٧٤	٢٨,٤	١٨,٧	٢٧,٦	٤١,٩	٤٨,١	٩٩,٣	٢٦٤,٠
٧٦/٧٥	٣٤,٩	٢٣,٩	٣٧,٥	٤٥,٥	٥٩,٨	١٠١,٤	٣٠٣,٢
٧٧/٧٦	٣٤,٩	٢٥,٧	٣٧,٠	٦٧,٢	٧٣,٢	١١٣,٢	٣٥١,٢
٧٨/٧٧	٣١,٩	٢٨,٠	٣٧,٣	٨٢,٧	٨٧,٦	١٤٢,٣	٤٠٩,٨
٧٩/٧٨	٢٩,٦	٣٠,٦	٦٧,١	٨٠,٢	١٢٧,٥	٢٥٠,٥	٥٨٥,٦
٨٠/٧٩	٣٥,٣	٢٨,٤	١٢٣,٤	١١٢,٦	١٩٠,٨	٢٣٠,٠	٧٢٠,٤
٨١/٨٠	٣٧,٩	٣٠,٨	١٣٠,٣	١٣٢,٨	٢٥٢,٧	٢٨٧,٨	٨٧٢,٣
٨٢/٨١	٥١,٢	٤١,٨	١٣٨,٢	١٢٥,٨	٣٢٨,٢	٢٨٥,٩	٩٧١,١
٨٣/٨٢	٦٧,٨	٥٨,٦	٢٥٦,١	١٧٧,٨	٣٤٨,٣	٢٨٢,٦	١١٩١,٢
٨٤/٨٣	٨٠,١	٦٦,٤	٢٥٦,٩	٢٦٨,٠	٢٨٧,٦	٤٩٠,٢	١٤٤٩,٢
*٨٥/٨٤	٧٥,٠	٣٧,٥	٣٦٨,٠	٢٩٢,٥	٣٦٠,٠	٧٩٢,١	١٩٢٥,١
*٨٦/٨٥	٧٤,٤	٣٣,١	١٢٠٣,٠	٢٥٣,٥	٤٢٥,١	١١٤٧,٩	٣٢٣٧,٠
٨٧/٨٦	٢٤٦,٧	٢١,٣	٥٤٥,٠	٦٨٠,٥	٩٢٤,٧	١٦٢١,٠	٣٤٠٨,٢

المصدر: العرض الاقتصادي (إعداد).

*** عام ١٩٨٥/٨٤ يعادل عام ١٤٠٥هـ في المصدر.**

*** عام ١٩٨٧/٨٦ أرقام تقديرية.**

في هذا الجدول

١- الخدمات

(أ) تشمل الخدمات الاقتصادية الصرف على الزراعة والغابات والثروة الحيوانية والري والطاقة الكهربائية والصناعة والتعدين والنقل والمواصلات والأشغال والتجارة.

(ب) **وتضم الخدمات الاجتاعية** كلاً من التربية والتعليم، الصحة، الإعلام، الشباب والرياضة، كذلك التعاون، الإسكان، الخدمات العامة.

٢- **يتكون بند سداد الديون من** سداد أصل الديون وفوائد الديون الخارجية وفوائد الديون الداخلية.

٣- **ويتكون الدفاع والأمن** من القوات المسلحة وقوات الشرطة والسجون.

٤- **الحكم المحلي:** المبالغ الموضحة في الجدول تبين الإنفاق المركزي المباشر على الخدمات الاقتصادية والاجتماعية على النطاق المحلي. إذ أن الحكم الشعبى المحلي يقوم بالصرف أيضاً على المستوى المحلي بما في ذلك الخدمات الاقتصادية والاجتماعية وحفظ الأمن.

٥- **صرف متنوع:** يشمل الصرف على العدل والمالية والاقتصاد والتخطيط والإحصاء والخارجية وسداد عجز المؤسسات، مدفوعات اللجان والجامعة(جامعة الخرطوم) مال التركيز، تكاليف ضريبة التحويل للخارج ومصروفات مختلفة. ويلاحظ أن زيادة الإنفاق الحكومي السنوي بالنسبة لبنود الصرف الوظيفي المختلفة لم تكن متتالية، في كل بند على حدة عدا بند سداد الديون إذ أن التذبذب في الزيادة كان واضحاً في تلك البنود، ولكن بالرغم من ذلك فإن المتتبع للزيادات الإجمالية السنوية للإنفاق الحكومي يلاحظ أن الزيادة كانت مضطردة في كل الأعوام، وكانت كبيرة وتزداد حجماً مع مر السنين.

ويلاحظ أن الصرف الفعلي على بند سداد الديون قد ارتفع من مبلغ ٩,٢ مليون جنيه في عام ٧٠/٦٩ إلى مبلغ ٣٧,٣ مليون جنيه في عام ٧٨/٧٧ بنسبة زيادة تصل إلى ٣٠٠% وهي زيادة لا شك كبيرة وملفتة للنظر ولكنه بلغ مبلغ ١٢٣,٤ مليون جنيه في عـــــام ١٩٨٠/٧٩، وهي نسبة عالية جداً مقارنة مع مبلغ عام ١٩٧٠/٦٩. ووصل حجم السداد مبلغ ٢٥٦,١ مليون جنيه في عام ١٩٨٣/٨٢، ومبلغ ١٢٠٣ مليون جنيه في عام ١٩٨٦/٨٥. وهذه زيادات لا شك كبيرة. (ويشمل هذا البند سداد أصل الديون وفوائد الديون الخارجية والداخلية). وتوضح هذه الزيادة الكبيرة مدى الاعتماد على

الاقتراض الخارجي والاقتراض الداخلي من المصارف المحلية والجمهور لتمويل نشاطات التنمية في البلاد. فتوضح هذه الحقيقة أن ضعف فائض الميزانية العامة السنوية حتمت الاتجاه إلى التمويل بالعجز بالاستدانة من النظام المصرفي لتغطية الفجوة الناجمة عن زيادة حجم الإنفاق الكلي العام عن الإيراد الكلى العام من مصادر الإيرادات العادية.

أما الانخفاض الظاهري في الإنفاق على بندي الخدمات الاقتصادية والاجتماعية في عام ٧٤/٧٣ فيرجع أساساً إلى فصل ميزانية الحكم المحلي عن الميزانية العامة للدولة. وبما أن ميزانية الحكم المحلي تشمل أيضاً الصرف على الخدمات الاقتصادية والاجتماعية على المستوى المحلي فإن جزءاً مما كان يصرف على هذا البند على المستوى المحلي من ميزانية الدولة المركزية قد تحول إلى ميزانية الحكم المحلي. فعليه فإن الصرف الموضح في جدول الإنفاق الحكومي حسب القطاعات الوظيفية إنما يمثل الإنفاق المركزي فقط على قطاعي الخدمات الاقتصادية والاجتماعية.

هذا ما كان من أمر توزيع الإنفاق العام من جانبه الوظيفي لمقابلة تحقيق الاحتياجات العامة للدولة. ومعلوم بالطبع أن الإنفاق العام يظهر في صورته الأخرى في الميزانية العامة للدولة. فتضم الميزانية العامة الإنفاق الحكومي السنوي على فصول ثلاثة. يشمل الصرف في الفصل الأول على المرتبات والأجور، والصرف في الفصل الثاني على الخدمات، والصرف في الفصل الثالث على بنود إنشائية صغيرة لا تفي متطلبات إدخالها ضمن ميزانية التنمية.

وقد جاء إنفاق الدولة الفعلي حسب فصول الميزانية في الفـــترة ٧٠/٦٩-٩٥/٩٤ على النحو التالي:

جدول: ٢-٩

الإنفاق الفعلي الجاري للحكومة حسب فصول الميزانية العامة

خلال الفترة ١٩٧٠/٦٩-٢٠٠٢ م

(بملايين الجنيهات)

العام المالي	الفصل الأول	الفصل الثاني والثالث	الجملة
١٩٧٠/٦٩	٤٩,٩	٩٤,٠	١٤٣,٩
٧١/٧٠	٣٦,٣	١١٠,١	١٤٦,٤
٧٢/٧١	٣٩,٤	١١٣,٩	١٥٣,٣
٧٣/٧٢	٤١,٧	١٣٠,٢	١٧١,٩
٧٤/٧٣	٣٣,٦	١٥٥,٩	١٨٨,٥
٧٥/٧٤	٤٣,٨	٢٢٠,٢	٢٦٤,٠
٧٦/٧٥	٤٥,١	٢٥٨,١	٣٠٣,٢
٧٧/٧٦	٥٠,٠	٣٠١,٢	٣٥١,٢
٧٨/٧٧	٥٥,٤	٣٥٤,٥	٤٠٩,٩
٧٩/٧٨	٥٥,٧	٥١٨,١	٥٧٣,٨
٨٠/٧٩	٨٦,٦	٦٣٣,٧	٧٢٠,٣
٨١/٨٠	١٠٧,٥	٧٦٤,٧	٨٧٢,٢
٨٢/٨١	١٣٩,٠	٩٠٣,٠	١٠٤٢,٠
٨٣/٨٢	١٣٤,٦	١٠٥٦,٦	١١٩١,٢
٨٤/٨٣	١٣٠,٩	١٠٧٢,٩	١٢٠٣,٨
٨٥/٨٤*	١٢٤,٥	١٨٠٠,٦	١٩٢٥,١

*٨٦/٨٥	١٠٩,٠	٣١٢٨,٠	٣٢٣٧,٠
٨٧/٨٦	٣٢٧,٦	٣٠٨٠,٥	٣٤٠٨,٢
٨٨/٨٧	٤٤٠,٠	٣٤٠٣,٥	٣٨٤٣,٥
٨٩/٨٨	٧٥٢,٧	٥٤٨٢,٠	٦٢٣٤,٧
٩٠/٨٩	٩٢١,١	١٤١٢٩,٢	١٥٠٥٠,٣
٩١/٩٠	٨٥١,٢	١٥٠٠٦,٩	١٥٨٥٨,١
٩٢/٩١	٨٥٤	٥٢٤٩٢	٥٣٣٤٦
٩٣/٩٢	٢٠٣٦٠,٩	٧٨٥٨٠,٢	٩٨٩٤١,١
٩٤/٩٣	١٢٤٤٠٤	١٠٧٠٣٢	١١٩٤٣٦
٩٥/٩٤	٢١٨٣٠	٢٠١٤٣٠	٢٢٣٢٦٠
١٩٩٥	٢٧٤١٠	١٧٠٤٢٠	١٩٧٨٣٠
١٩٩٦	٢٨٩١٠٠	٣٩٥٤٢٠	٦٨٤٥٢٠
١٩٩٧	٤٦٥٢٢٠	٦٦٠٠٧٧٠	١١٢٥٩٩٠
١٩٩٨	٦٦١٧٩٠	٨١٤٤٥٠	١٤٧٦٢٤٠
١٩٩٩	٨٧٩٧٠٠٠٠	٩٥٦٤٣٤٠	١٨٣٦١٣٤٠
٢٠٠٠	١٠٩٩٥٣٨	١٦٠٣٩٣٩	٢٧٠٣٤٧٧

المصدر: إدارة الحساب الختامي والإدارة العامة للميزانية والعرض الاقتصادي ١٩٩٥ وزارة المالية والاقتصاد.

ملحوظة:

١. عام ١٩٨٥/٨٤ يعادل العام الهجريى ١٤٠٥هـ في المصدر.

٢. منذ عام ٩١/٩٠ المبلغ يمثل مصروفات الفصل الأول والثاني.

وكما أشرنا سابقاً. فإن فصل ميزانية الحكم المحلي عن ميزانية الحكومة المركزية الذي تم في عام ٧٤/٧٣ قد ظهر أثره أيضاً في الفصل الأول من الميزانية في هذا العام المذكور. إذ يلاحظ أن الإنفاق الفعلي على الفصل الأول في هذا العام انخفض بصورة ملحوظة وبنسبة تصل إلى (١٩,٤%) عن العام الذي سبقه(٧٣/٧٢) فالصرف على الفصل الأول–المرتبات والأجور– لم ينخفض في حقيقة الأمر وإنما استمرت الزيادة في الصرف على هذا البند متمثلة في التوسع في التخديم وفي زيادات مرتبات العاملين. فالاتجاه الحقيقي للإنفاق على هذا الفصل في الميزانية العامة إذن هو الزيادة المستمرة.

وقد حدث مثل هذا الانخفاض من قبل في ميزانية الفصل الأول في عام ٧١/٧٠ عند فصل الصرف على الفصل الأول للقوات المسلحة حينئذ من ميزانية الفصل الأول للحكومة المركزية، وإضافتها إلى الفصل الثاني للحكومة المركزية(الخدمات). وقد شمل الفصل الثاني للميزانية العامة كلا فصلي القوات المسلحة الأول والثاني ويلاحظ أيضاً أن الانخفاض الذي حدث في ميزانية الفصل الأول في ذلك العام قابله ارتفاع ملحوظ في ميزانية الفصل الثاني.

وبما أن الفصل الثاني للحكومة المركزية يشمل الدعم الذي تقدمه الدولة للحكم المحلي (وهو ما يعرف بالدعم المركزي للحكم المحلي) فإن صرف جزء من هذا الدعم على الفصل الأول للحكم المحلي يوضح حقيقة أن الفصل الثاني للحكومة المركزية يشمل أيضاً جزءاً من المصروفات التي كان ينبغى لها أن تدرج في ميزانية الفصل الأول لتوضح الصورة الحقيقية للصرف على المرتبات والأجور. وعليه فإن التضخم الذي حدث للصرف في هذا الفصل والزيادة المستمرة منذ عام ٧١/٧٠ لها ما يبررها وتبرز أسبابها في ضوء هذا التوضيح. ومعلوم بالطبع أن الزيادة المستمرة في الصرف على هذا الفصل لم تكن نتيجة لما ذكر تواً فقط إذ أن دواعي التضخم في الصرف العام، أو زيادة معدلات النفقات في البلاد ناتج أساساً من التوسع المستمر في نطاق الاحتياجات العامة، ومن الارتفاع الملحوظ في مستويات الأسعار، وانخفاض القيمة الحقيقية للنقود.

بالإضافة إلى كل ما ذكر لا بد من التنويه إلى أن حجم الزيادات في الإنفاق الفعلي الجاري للحكومة خلال سنوات الثمانينات والتسعينات من القرن العشرين كانت بنسب عالية مقارنة مع ما كان عليه الحال في سنوات الستينات والسبعينات. ولأول مرة فإن جملة الإنفاق الفعلي الجاري للحكومة بلغ مليار جنيه في عام ١٩٨٢/٨١. وفاق ثلاثة مليارات جنيه عام ١٩٨٦/٨٥. وفاق ستة مليارات جنيه عام ١٩٨٩/٨٨. وقفز فجأة إلى خمسة عشر مليار جنيه في السنة التالية، أي عام ١٩٩٠/٨٩. وطوال سنوات التسعينات كان تضاعف الصرف بنسب عالية نتيجة لزيادة الصرف الفعلي أولاً، ولزيادة معدلات التضخم بنسب تفوق المائة في المائة في السنوات الست الأولى من عقد التسعينات في المقام الثاني. كما يلاحظ أن مصروفات الفصل الأول قد تزايدت تزايداً كبيراً في النصف الثاني من سنوات تسعينات القرن العشرين بصورة لم تشهدها السنوات السابقة. كما يلاحظ أن الصرف الفعلي على الفصل الثاني هو أيضاً زاد بنسب عالية مقارنة مع ما كانت عليه الحالة من قبل، كما يظهر بوضوح في الجدول رقم ٢-٩.

هناك اختلاف بسيط في بعض أرقام جملة الإنفاق الحكومي المركزي في بعض السنوات مع جملة الصرف الوظيفي الحكومي الفعلي في بعض المصادر (جدول ٢-٨ وجدول ٢-٩). أفضل أن تؤخذ أرقام جدول ٢-٩ عند الاقتباس فقد لاحظت أنها أكثر دقة من غيرها. وربما يحدث الاختلاف في الأرقام نتيجة لجمع بعض الأرقام التقديرية مع الفعلية في بعض المصادر دون انتباه للفارق بينهما.

لا نعتقد أن اختلافاً بسيطاً في قليل من الأرقام في المصادر المختلفة أمر غير وارد في كثير من الدول النامية لضعف الحرص على إعطاء الأرقام أهميتها القصوى بمضاهاتا في المصادر المختلفة التي تتناول نفس الأرقام. ولا نستطيع أن ننفي وجود هذه الظاهرة في السودان.

مع زيادة مفردات البنود المختلفة وزيادة الأرقام وتضخمها لا بد من السعي الحثيث لتوحيد أسس البيانات ومصادرها ليساعد ذلك على استمرارية البيانات وتسلسلها بصورة صحيحة في كل المصادر الأساسية للبيانات.

نخلص من ذلك إلى أن الاتجاه العام للإنفاق الفعلي العام في ميزانية الحكومة المركزية ذا ميل تصاعدي مستمر في كل فصوله الثلاثة. والأسباب العامة لذلك مقنعة إلى حد كبير كما ذكر. ولكن مقارنة الإيراد العام مع الإنفاق العام يوضح أن فائض الميزانية قد تدهور بصورة كبيرة في السنوات الأخيرة. ولا شك أن مثل هذا الموقف يحتم اللجوء إلى التمويل بالعجز ودخول الدولة في التزامات محلية وخارجية كبيرة تتفاقم آثارها مع توسعها ومرور السنين. وعليه فلا بد من إعادة النظر من وقت لآخر في أمر ترشيد الإنفاق العام في فصلي الميزانية الثاني والثالث بصور تحقق فوائض أكبر في الميزانية العامة. ولكن هذا لا يعني بالطبع فائضاً تلقائياً كبيراً، إذ أن حجم الفائض يعتمد من الجانب الآخر على توسيع نطاق الإيرادات العامة، وتدعيم بنودها المختلفة.

ولتبيان الموقف العام الفعلي بالنسبة للموازنة داخل الميزانية العامة، ولإبراز الصرف الفعلي على التنمية مقارنة مع فائض الميزانية الفعلي، نورد هذا الجدول حتى يتضح الموقف الفعلي لمشاركة الميزانية العامة في تمويل الصرف التنموي في البلاد.

نشاط



عزيزي الدارس، في السبعينيات من القرن العشرين، تجد أن سعر برميل النفط يعادل واحد دولار أمريكي، وسعر الجنيه السوداني يعادل ٢,٨٧ دولار أمريكي تقريباً. أما في سنة ٢٠٠٦ نجد أن سعر برميل النفط يعادل سبعون دولاراً للبرميل، وسعر الدولار الأمريكي يعادل ٢٣٠٠ جنيه سوداني. حاول مع زملاءك حساب الفرق في الأسعار في السودان في ٢٠٠٦م بحساب هذين المتغيرين.

جدول: ٢- ١٠

الأداء الفعلي للميزانية الجارية للحكومة المركزية والإنفاق

المركزي الفعلي على التنمية

خلال الفترة ١٩٥٢/٥١-٢٠٠٢م

(بملايين الجنيهات)

البيان / السنة	الإيرادات الفعلية	المصروفات الفعلية	الفائض	الصرف المركزي على التنمية
٥٢/٥١	٤٦,٣	٢١,٥	٢٤,٨	-
٥٧/٥٦	٤٥,٩	٣٢,٧	١٣,٢	-
٦١/٦٠	٦٤,١	٤٨,٢	١٥,٩	-
٦٧/٦٦	٨٥,٠	٨٢,٣	٢,٧	-
٧٠/٦٩	١٤٩,٤	١٤٩,٤	٥,٥	٢٠,٠
٧١/٧٠	١٦٤,٥	١٤٦,٤	١٨,١	١٧,٢
٧٢/٧١	١٦٣,٧	١٥٣,٣	١٠,٤	٢٢,٣
٧٣/٧٢	١٧٦,٢	١٧١,٩	٤,٣	٢٣,٨
٧٤/٧٣	٢٠٩,٥	١٨٩,٦	١٩,٩	٤١,٨
٧٥/٧٤	٢٨٧,٨	٢٦٤,٠	٢٣,٨	٩٦,٢
٧٦/٧٥	٣٣٢,٠	٣٠٣,٢	٢٨,٨	١١٣,١
٧٧/٧٦	٣٨٨,٤	٣٥١,١	٣٧,٣	٢١٦,٤
٧٨/٧٧	٤٦٥,٣	٤٥١,٢	١٤,١	١٨٥,٩
٧٩/٧٨	٥٨٠,٧	٥٨٥,٦	(٤,٩)	١٦٤,٣
٨٠/٧٩	٧١٧,١	٧٢٠,٤	(٣,٣)	١٧٥,٧
٨١/٨٠	٩٠٦,٤	٨٧٢,٢	٣٤,٢	٢١٢,٤

٨٢/٨١	١٠٨١,٦	٩٧١,١	١١٠,٥	٣٠٦,٤
٨٣/٨٢	١٣٤٣,٤	١١٩١,٢	١٥٢,٢	٣٩٤,١
٨٤/٨٣	١٤٠٧	١٢٠٣,٨	٢٠٣,٢	٤٣٤,٤
٨٥/٨٤	٢٢١٠	١٩٢٥,١	٢٨٤,٩	٦٥٨,٠
٨٦/٨٥	٢٧٣٥,١	٣٢٣٧,٠	(٥٠١,٩)	٣٣٣,٨
٨٧/٨٦	٢٤٩٢	٣٤٠٨,٢	(٦١٦,٢)	١١٤٤,٢
٨٨/٨٧	٣٤١٦,٢	٣٨٤٣,٥	(٤٢٧,٣)	١٢٠٨,٤
٨٩/٨٨	٥٤٩٨,٠	٦٢٣٥,٠	(٧٣٧,٠)	١٤١٣,٠
٩٠/٨٩	٧٩٣٨,٠	١٢١٥٨,٠	(٤٢٢٠,٠)	١٧٢٢,٥
٩١/٩٠	١٦٣٩٨	١٥٨٥٨	٥٤٠	٢٣٠٠,٠
٩٢/٩١	٣٠٥١٧	٥٣٣٤٦	(٢٢٨٢٩)	١٠٠٠٤,٢
٩٣/٩٢	٨٣٥٧١	٩٨٩٤١,١	(١٥٣٧٠,١)	٢٧٧٠٥,٤
٩٤/٩٣	١٣١١٩٢	١١٩٤٣٦	١١٧٥٦	١٤٠٩٣,٠
١٤٠٩٣,٠	٢٨٣٦٩٥	٢٠٦٨٩١	٧٦٨٠٤	١٢٨١٢,٠
١٩٩٦	٦٩٨٠٠٠	٨٣٠٠٠٠	(١٣٢٠٠٠)	٧٨٠٠٠
١٩٩٧	١٠٨٦٠٠٠	١٢٤٤٠٠٠	(١٥٨٠٠٠)	٧٠٠٠
١٩٩٨	١٥٩٢٠٠٠	١٥٧٥٠٠٠	١٧٠٠٠	١٨٠٠٠٠
١٩٩٩	٢٠٥٢٠٠٠	١٩٦٤٠٠٠	٨٨٠٠٠	٢٩٥٠٠٠
٢٠٠٠	٣٣٤٠٠٠٠	٢٤٣٢٠٠٠	٩٠٨٠٠٠	٦٦٩٠٠٠
٢٠٠١	٣٦٥٢٠٠٠	٣٤٢٨٠٠٠	٢٢٤٠٠٠	٤٧٤٠٠٠
٢٠٠٢	٤٧٢٢٠٠٠	٣٧٧٠٠٠٠	٩٥٢٠٠٠	٥٤٩٠٠٠

المصدر: إدارة الحساب الختامي وإدارة الميزانية، وزارة المالية والاقتصاد. وتقارير بنك السودان السنوية ١٩٩٩/٢٠٠٢

* أرقام تقديرية .

يوضح هذا الجدول حقائق عديدة

١. ازدياد الإيرادات العامة الفعلية في الميزانية منذ الاستقلال ازدياداً سنوياً غير مستقر لانخفاض الإيرادات في عام ٧٢/٧١ عن المستوى الذي كانت عليه في عام ٧١/٧٠.

٢. ازدياد المصروفات الفعلية العامة ازدياداً سنوياً كبيراً مستمراً وبصورة مستقرة دون أي تذبذب.

٣. كون الفائض الفعلي في الميزانية نسبة مئوية كبيرة مقارنة مع الإيرادات الفعلية السنوية حتى بداية الستينات تضاءلت بعدها هذه النسبة. ويعزى ضيق الفجوة بين الإيرادات العامة والمصروفات العامة الذي بدأ بصورة واضحة منذ الستينات إلى أكثر من سبب واحد، أولها أن ضعف الزيادة في الإيرادات يعزى إلى عدم مرونة الإيرادات بالنسبة للدخل، وثانيهما تواضع الزيادة في الدخل نفسه.

٤. حدوث تذبذب كبير وواضح في فائض الميزانية العامة الفعلي بصورة تؤكد السيطرة على المصروفات الفعلية بالقدر الذي يحقق فائضاً ثابتاً ومستقراً.

٥. إن الفائض الفعلي للإيراد الفعلي بلغ نسبة ٣,٢% فقط في عام ٦٧/٦٦، ونسبة ٣,٧% فقط في عام ٧٠/٦٩ بعد أن كان بنسبة ٢٤,٨% في عام ٦١/٦٠.

٦. انخفض فائض الميزانية الفعلي في عام ٦٧/٦٦ بنسبة ٥٨٨,٨% عما كان عليه قبل ٥ سنوات، أي في عام ٦١/٦٠. وانخفض في عام ٧٠/٦٩ بنسبة ٢٨٩% عما كان عليه قبل عشر سنوات، أي في عام ٦١/٦٠.

٧. بعد أن بدأ فائض الميزانية متزايداً خلال السنوات ١٩٧٤/٧٣-١٩٧٧/٧٦ بدأ في التدهور في السنوات الثلاث التالية.

٨. ظهر العجز في الميزانية لأول مرة في عام ١٩٧٩/٧٨ واستمر العجز في عام ١٩٨٠/٧٩ وإن بدأ يتزايد في الأعوام الخمسة التالية.

٩. ظهرت عجوزات كبيرة في الميزانية خلال السنوات ١٩٨٦/٨٥ حتى ١٩٩٣/٩٢ وإن شذ عام ١٩٩١/٩٠ عن هذا الوضع إذ شهد فائضاً في الموازنة.شهدت السنوت

١٩٩٨-٢٠٠٢ فائضاً في الميزانية نتيجة لإنتاج وتصدير البترول السوداني. ونتوقع أن تزيد فوائض الميزانية السنوية مع التوسع في إنتاج البترول.

١٠. توضح الأرقام أن الفائض الفعلي في الميزانية لا يتماشى مع احتياجات البلاد لصرفها المركزي على التنمية، إذ استمر الصرف المركزي على التنمية خلال السنوات العشر الأخيرة يتزايد بقدر كبير عن الفائض السنوي في الميزانية، ولم يغط الفائض احتياجات الصرف المركزي على التنمية إلا خلال عام ١٩٧١/٧٠.

١١. بلغ العجز الفعلي بين الصرف المركزي على التنمية وفائض الميزانية أقصاه في عام ٧٧/٧٦ إذ بلغ ١٧٩,٢ مليون جنيه. ويلاحظ أن الصرف على التنمية قد زاد في هذا العام بنسبة ٩١% عن العام الذي سبقه، وبدأ يزيد زيادات سنوية كبيرة ومتتالية بعد ذلك.

١٢. يؤكد العجز الكبير المستمر بين فائض الميزانية والصرف المركزي على التنمية مدى الاعتماد على التمويل بالعجز بالاستدانة المستمرة من النظام المصرفي في الداخل والقروض الخارجية.

٣,٤ الصرف خارج الميزانية

عزيزي الدارس، هذا ما كان من أمر الإنفاق العام حسب الميزانية السنوية. ولكن المعروف أن بعض الظروف تحتم الصرف على بعض الأوجه خارج الميزانية العامة المصدقة. ووجود ممارسة الصرف خارج الميزانية العامة أمر ضروري ويحتمه إعطاء الميزانية نوعاً من المرونة للإنفاق على بعض الحالات الطارئة. ولكن لا بد من الاشارة إلى أن الصرف خارج الميزانية ينبغى أن يكون في حدود ضيقة، حتى لا تفقد الميزانية العامة هيبتها، وحتى لا يقود ذلك إلى تبديد فوائض الميزانية.

وقد جاء معظم الصرف خارج الميزانية على السكر(مستورد ومحلي) ودفعيات القمح والدقيق والبترول قبل مرحلة إنتاجه. وإن كان هناك بعض الصرف القليل على السماد والأسمنت وبعض المصروفات الأخرى. وقد بلغ الصرف خارج الميزانية في

بعض السنوات نسبة عالية بالنسبة للصرف داخل الميزانية، وكان الصرف على السكر دائماً أهم وأكبر البنود.

وعليه فقد جاء الصرف خارج الميزانية في السنوات ١٩٧٠/٦٩-١٩٧٨/٧٧ على النحو التالي:

جدول: ٢-١١

الصرف خارج الميزانية العامة ومساهمة الصرف على السكر فيه ونسبة الصرف خارج الميزانية على الصرف داخل الميزانية لعام ٧٠/٦٩-٧٨/٧٧

(بملايين الجنيهات)

السنة	جملة الصرف خارج الميزانية	الصرف على السكر	نسب الصرف خارج الميزانية لداخلها
٧٠/٦٩	٣٠,٣	٣٠,٣	%٢١,١
٧١/٧٠	١٨,١	١١,٠	%١٢,٤
٧٢/٧١	١٨,٦	١١,٧	%١٢,١
٧٣/٧٢	٣٠,٠	١٩,٤	%٢٧,٥
٧٤/٧٣	٤١,٣	٢٠,٢	%٢١,٨
٧٥/٧٤	٦٦,٦	٥١,٩	%٢٥,٢
٧٦/٧٥	٢٥,٠	٠٠٠	%١٣,٥
٧٧/٧٦	٣٢,٢	٨,٧	%٧,٠
٧٨/٧٧	٣٩,٩	١٨,٤	٠٠٠

المصدر: العرض الاقتصادي وزارة المالية والاقتصاد والتخطيط من جدول رقم ١٤ عام ٧٧/٧٦ ورقم ١٥/٢ عام ٧٨/٧٧.

أما الإنفاق على الحكم المحلي بواسطة الحكومة المركزية يشكل في واقع الأمر جزءاً من الإنفاق الفعلي للحكم المحلي. إذ تقوم السلطات المحلية بالتمويل الذاتى لجزء من إنفاقها من إيراداتها المحلية السنوية التي تتحصل عليها. وتتكون إيرادات الحكم المحلي أساساً من الضرائب المباشرة التي تفرضها. وتشمل هذه الضرائب ضريبة القطعان، العشور، الأطيان، النخيل، المباني، بالإضافة إلى عوائد عمومية.

وبما أن الإيراد الذاتى للحكم المحلي لا يغطي النفقات التي يتحملها الحكم المحلي فقد ظل الدعم المركزي للإنفاق المحلي يشكل غالبية الصرف المحلي. فبلغت نسبة الدعم المركزي بالنسبة لكل مبلغ الحكم المحلي نسبة ٥٣% و٥٧% و٦٦% و٦٧% في السنوات ٧٥/٧٤، ٧٦/٧٥، ٧٧/٧٦، ٧٨/٧٧ على التوالي. فهذا يعنى أن الإيراد الذاتى للحكم المحلي قد سجل تدهوراً مضطرداً في نسبة مساهمته في الصرف على الحكم المحلي. فكانت تقديرات الإيرادات الذاتية والدعم المركزي في السنوات المذكورة على النحو التالي:

جدول: ٢-١٢

الصرف المحلي خلال الفترة ٧٤/١٩٧٥-٧٧/١٩٧٨

(بملايين الجنيهات)

٧٥/٧٤		٧٦/٧٥		٧٧/٧٦		٧٨/٧٧	
إيراد ذاتي	دعم مركزي	إيراد ذاتي	دعم مركزي	إيراد ذاتي	دعم مركزي	إيراد ذاتي	دعم مركزي
٤٢,٨	٤٧,٩	٤٣,٩	٥٨,٠	٣٧,٨	٧٢,٥	٤١,٥	٨٦,٣

المصدر: من كتاب ميزانية الحكم الشعبي المحلي << عن العرض الاقتصادي>> من جدول ١٨/٢

عزيزي الدارس، يتضح مما تقدم أن الدعم المركزي لميزانية الحكم المحلي في تصاعد سنوى مستمر. وقد يكون أحد أهم التفسيرات لهذه الظاهرة هو التزايد المستمر في الإنفاق على الحكم المحلي مع قناعة الدولة بتوسيع وتدعيم قاعدة الحكم المحلي. وطبيعي أن يزيد الإنفاق على هذا الجانب مع اتجاه الدولة الرامي إلى تقليل المركزية المتشددة في الحكم، وإعطاء وزن أثقل للحكم المحلي للمساهمة في تطوير وتنمية الريف. ويتزايد مع هذا الاتجاه بالطبع عدد العاملين في مجال الحكم المحلي، وتحسين شروط خدمة العاملين، مع تزايد النشاطات الاقتصادية والاجتماعية، ومع توسع العمل لترسيخ فلسفة الحكم المحلي. فكان طبيعي إذن أن يزيد الصرف السنوي على الفصل الأول للحكم الشعبي المحلي بنسب عالية. ولم تواكب الزيادة على الفصل الثاني (الخدمات) على الحكم المحلي الزيادة التي حدثت على الفصل الأول في الفترة ٧٤/٧٥-٧٧/٧٨ كما يوضح الجدول التالي:

جدول: ٢-١٣

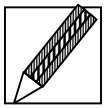
تقديرات الصرف على الحكم المحلي حسب الفصول

<< بملايين الجنيهات >>

السـنة	الفصل الأول	الفصل الثاني(خدمات)
٧٤/٧٥	٥٦,٣	٣٤,٦
٧٥/٧٦	٧٤,٩	٢٧,٦
٧٦/٧٧	٨٢,٩	٢٧,٧
٧٧/٧٨	٩٢,٩	٣١,٩

المصدر: من جدول رقم ٢٢/٢ أ العرض الاقتصادي.

تدريب (٣)



لماذا تزايد الإنفاق الحكومي وبنسب عالية خلال العقدين الأخرين من القرن الماضي؟

أسئلة تقويم ذاتي



١. ما هي أهم مجالات النفقات العامة في السودان؟
٢. لماذا تقوم الحكومة بتحمل النفقات العامة في السودان؟
٣. يقال أن الضرائب غير المباشرة هي الركن الأساس لإيرادات الدولة. وضح ذلك؟

الخلاصة

عزيزي الدارس

فرغت الآن من دراسة هذه الوحدة، وهذه سانحة طيبة لنستعرض أهم ما جاء فيها.

جاء القسم الأول منها مستعرضاً للإيرادات العامة، حيث تتبع فلسفة الإيرادات العامة من حقيقة أن الإنفاق العام الذي تقوم به الدولة لتحقيق منفعة عامة ينبغي أن يقابله إيراد يغذي الخزينة العامة لمقابلة أوجه الصرف العام. كما تنولنا في هذا القسم مكونات الإيرادات العامة في السودان. وبالنظر إلى الإيرادات العامة نجد أنها قد أظهرت ارتفاعاً مضطرداً منذ الاستقلال، مما يشير إلى أن التطور الذي يحدث على مكونات الإيرادات ماهو إلا انعكاس التطور الذي يحدث في قطاعات الاقتصاد المختلفة.

فمع التوسع الذي حدث في مجالات مشروعات التنمية الاقتصادية والاجتماعية وفي التجارة الخارجية والنشاطات الأخرى فقد أبرزت الإيرادات العامة ازدياداً في مقدارها، وتوسعاً في مكوناتها.

وفي القسم الثاني تناولنا النفقات العامة حيث قمنا بشرح لتعريفها، واستعرضنا الإنفاق العام في السودان.

وكلنا أمل في أنك قد درست هذه الوحدة في أناة وروية، ونرجو لك أن تكون قد أفدت ممَّا جاء فيها.

لمحة مسبقة عن الوحدة الدراسية التالية

تجيئ الوحدة القادمة بعنوان "النشاط الإنتاجي" وهي وحـــدة تركـــز علـــى أهـــم قطاعات النشاط الإنتاجي المتمثلة في كل من:

- القطاع الزراعي.
- القطاع الصناعي.
- قطاع البترول.
- قطاع النقل.

وكالعادة يتخلل الوحدة عدد من التدريبات وأسئلة التقويم الذاتي والأنـــشطة، وهـــي جزء أصيل من المقرر ومتمم له، فلا تنس أن تلتفت إليهما وتوليها عنايتك. وفقك الله.

إجابات التدريبات

تدريب (١)

دراسة المالية العامة يجب النظر إليها من زواتين متلازمتين:

١- الزاوية الاقتصادية.

٢- الزاوية القانونية.

فمن الناحية الاقتصادية فإن مضمون علم المالية العامة يتضمن تناول الجوانب المتعلقة بتوجيه موارد الدولة لإشباع الحاجات العامة للمجتمع. وتقوم الدولة في هذا الشأن بهذا الأمر نيابة عن المجتمع، فمجالات المالية العامة في هذا الصدد تشمل:

١- تحديد إطار وطبيعة الحاجات العامة.

٢- تحديد إطار وطبيعة الإيرادات العامة.

٣- وضع خطوط الموازنة العامة التي تحدد إيرادات ونفقات الدولة وتبيان كيفية معالجة كل منها.

٤- تحديد السياسة المالية التي تحقق في إطارها الأداء المالي للدولة.

تدريب (٢)

بالنظر إلى الإيرادات العامة نجد أنها قد أظهرت ارتفاعاً مطَّرداً منذ الاستغلال مما يشير إلى أن التطور الذي يحدث على مكونات الإيرادات ماهو إلا انعكاس للتطور الذي يحدث في قطاعات الاقتصاد المختلفة. فمع التوسع الذي حدث في مجالات مشروعات التنمية الاقتصادية والاجتماعية وفي التجارة الخارجية والنشاطات الأخرى فقد أبرزت الإيرادات العامة ازدياداً في مقدارها وتوسعاً في مكوناتها.

وللزيادات الكبيرة في معدلات التضخم السنوية وخاصة خلال سنوات التسعينات أثر واضح في حجم الإيرادات السنوية.

تدريب (٣)

الزيادة في النفقات العامة يرجع إلى الارتفاع الملحوظ في مستوى الأسعار وانخفاض القيمة الحقيقية للنقود. وغني عن القول أن التطور الاقتصادي والاجتماعي يستتبع زيادة الإنفاق العام على جوانب مختلفة تتضافر جميعها لتدعيم التطور الاقتصادي نفسه، ولدفع نشاطات التنمية في البلاد.

مسرد المصطلحات

المالية العامة:

التعريف الحديث للمالية العامة يشمل ثلاثة مظاهر أو وظائف تتداخل لتعطي المعنى الشامل لها:

أولاً- أنها أداة للسياسة الاقتصادية تستخدم بموجبها الموارد الاقتصادية.

ثانياً- أنها وسيلة لتحقيق الاحتياجات العامة للمجتمع.

ثالثاً- أداة لتحقيق المساواة ومبدأ العدل الاجتماعي في توزيع السلع.

الإيرادات العامة:

تنبع فلسفة الإيرادات العامة من حقيقة أن الانفاق العام الذي تقوم به الدولة لتحقيق منفعة عامة ينبغي أن يقابلة إيراد يغذي الخزينة العامة لمقابلة أوجه الصرف العام.

النفقات العامة:

هي أموال الدولة التي تنفقها لإنجاز خدمات عامة يستفيد منها المجتمع.

الضريبة:

أشار علماء المالية للضرائب إلى أنها جعلٌ من المال النقدي يدفعه كل مواطن للدولة جبراً، كل مواطن قدر طاقته دون أن يعود على دافعي الضرائب منفعة خاصة أو مباشرة.

الموازنة العامة:

هي عبارة عن خطة مالية لبرنامج عمل تؤدي الدولة تنفيذه للسنة المالية التالية بما يحقق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية والسياسية للدولة.

هناك عدة تعاريف منها: بأنها تقدير معتمد للنفقات العامة للدولة وإيراداتها من قبل السلطة التشريعية عن فترة زمنية مستقبلة وعادة ما تكون سنه.

المراجع

- علي أحمد سليمان، **الضرائب في السودان**. الخرطوم: جامعة الخرطوم للنشر ١٩٧٨م.
- عبد العزيز عبد الرحيم سليمان، **المالية العامة وتطبيقاتها في السودان**.
- وزارة المالية والاقتصاد، **الخطة العشرية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية**. الخرطوم: للأعوام ٦١ / ١٩٦٢ – ٧٠ / ١٩٧١.
- وزارة المالية والاقتصاد، **العرض الاقتصادي**. الخرطوم: للأعوام ١٩٧٠ – ١٩٩٩م.

الوحـــدة الثالثـــة

النشـــــاط الإنتـــاجي



محتويـــــات الوحـــــدة

الموضـــــــوع	الصفحة
مقدمة	**١٠٠**
تمهيد	١٠٠
أهداف الوحدة	١٠١
١. القطاع الزراعي	**١٠٢**
١,١ الزراعة	١٠٢
٢,١ إنتاج المحاصيل الرئيسة	١٠٤
٣,١ المحاصيل النقدية	١١٢
٤,١ المحاصيل الغذائية الرئيسة	١٢١
٥,١ الغابات	١٢٦
٦,١ الثروة الحيوانية	١٢٧
٢. قطاع الصناعة	**١٣١**
١,٢ صناعة في السودان	١٣١
٢,٢ الأهمية النسبية للصناعات القائمة	١٣٩
٣,٢ الوضع الحالي للصناعة	١٤٣
٤,٢ صناعة السكر	١٤٦
٥,٢ صناعة الغزل والنسيج	١٥١
٦,٢ صناعة الأسمنت	١٦٠
٧,٢ مشاكل ومعوقات تقدم الصناعة في السودان	١٦٣
٣. قطاع البترول	**١٦٨**
١,٣ اسكتشاف وإنتاج البترول	١٧٠

٢,٣ تكرير البترول	١٧٢
٣,٣ خط أنابيب البترول	١٧٥
٤. قطاع النقل	**١٧٧**
١,٤ السكك الحديدية	١٧٨
٢,٤ النقل البري	١٨٠
٣,٤ النقل النهري	١٨٤
٤,٤ النقل البحري	١٨٥
٥,٤ النقل الجوي	١٨٧
الخلاصة	**١٩٠**
لمحة مسبقة عن الوحدة الدراسية التالية	**١٩١**
إجابات التدريبات	**١٩١**
المراجع	**١٩٣**

مقدمة

تمهيد

عزيزي الدارس،

مرحباً بك إلى دراسة هذه الوحدة وعنوانها "النشاط الإنتاجي"، وقد جاءت في أربعة أقسام رئيسة:

- القطاع الزراعي.
- القطاع الصناعي.
- قطاع البترول.
- قطاع النقل.

ويتكون القطاع الزراعي من الزراعة والغابات والثروة الحيوانية، فالقطاع الزراعي بتكوينه هذا يعتبر أكبر القطاعات الاقتصادية على الاطلاق إذ يشارك القطاع بحوالي ٤٠% من إجمالي الناتج المحلي. وتوضح التقارير أن حوالي ٨٠% من السكان يعتمدون على هذا القطاع، وأن القطاع يخدم بحوالي ٧٠% من الأيدي العاملة.

وتعتبر أهم مكونات الصناعة في السودان هي السكر والغزل والنسيج والأسمنت والدقيق والسجائر والإطارات وأنابيبها والزيوت والصابون والمياة المعدنية والكبريت والأدوية والمنتجات البترولية وصناعة الجلود. وقد تناولنا بالدراسة والتحليل العوائق التي تقف حجر عثرة في نمو وتطور الصناعة السودانية.

كما تناولنا في هذه الوحدة بالتفصيل لكل من قطاع البترول وقطاع النقل.

وتتخلل الوحدة العديد من الإحصائيات والتدريبات وأسئلة التقويم الذاتي والأنشطة، بهدف مساعدتك في استيعاب المعلومات الواردة فيها.

نتمنى أن تكون وحدة مفيدة لك، وأن تساعدنا في تطويرها...

مع الدعاء لك بالتوفيق والنجاح.

أهداف الوحدة



عزيزي الدارس

بعد فراغك من دراسة هذه الوحدة ينبغي أن تكون قادراً على أن:

- ✓ تعرف قطاع الزراعة في السودان.
- ✓ تعدد مكونات القطاع الزراعي.
- ✓ توضح السمات الرئيسة للقطاع الصناعي في السودان.
- ✓ تشرح مشاكل الصناعة في السودان.
- ✓ تحدد قطاع البترول والامكانيات المتاحة فيه.
- ✓ تفهم الدور الفاعل لقطاع النقل في دعم نشاطات الإنتاج.

١. القطـــاع الزراعي

يقوم الإنتاج أساساً على ما يبذل من جهد في قطاعي الزراعة والصناعة في البلاد. وبما أن النشاط الإنتاجي في هذين القطاعين يتأثر بمدى توفر قطاع البنية الأساسية في البلاد، فإن البنية الأساسية تعتبر قطاعاً مساعداً للإنتاج في قطاعي الزراعة والصناعة. فإنشاء خزان للري أو تعبيد طريق أو خط للسكة الحديد أو إنشاء محطة للكهرباء، كلها تشارك مشاركة فعلية في تسهيل أو تحسين أو زيادة الإنتاج الزراعي والصناعي. فمن الطبيعي إذن أن يعتبر قطاع البنية الأساسية قطاعاً مكملاً لنشاطات الإنتاج. وعليه فسنتاول في هذا الفصل دراسة الإنتاج الزراعي والصناعي والبترول وجزءً من البنية الأساسية متمثلة في قطاع النقل باعتباره أحد دعامات البنية الأساسية التي يعتمد عليها نمو وتطور القطاعات الأخرى.

يتكون القطاع الزراعي من الزراعة والغابات والثروة الحيوانية. فالقطاع الزراعي بتكوينه هذا يعتبر أكبر القطاعات الاقتصادية على الإطلاق إذ يشارك القطاع بحوالي ٤٠% من إجمالي الناتج المحلي. وتوضح التقارير أن حوالي ٨٠% من السكان يعتمدون في معيشتهم على هذا القطاع، وأن القطاع يخدم حوالي ٧٠% من الأيدي العاملة ويشارك القطاع أيضاً بالقدر الأكبر في عائدات البلاد من العملات الأجنبية بنسبة تصل إلى ٩٨%. كما يمد بعض المصانع ببعض من المواد الخام (انظر الخطة الستية المجلد الثاني – العرض الاقتصادي ٧٨ / ٧٩)وعليه فإن هذا القطاع ذو أهمية خاصة في الاقتصاد السوداني.

١,١ الزراعة

عزيزي الدارس، بناءً على هذه الأهمية وتأكيداً لها فقد خصصت نسبة ٣١% من جملة استثمارات القطاع العام خلال الخطة الستية للقطاع الزراعي، أي ما يعادل ٤٢٥ مليون جنيه سودانى. كما خصصت للقطاع الزراعي ٢٩٠ مليون جنيه سودانى من استثمارات القطاع الخاص والذي يقوم بالاستثمار في مشاريع مختلفة بالتعاون مع

الحكومة والدول العربية ورأس المال الخاص الأجنبى والمحلي. وعليه فإن جملة الاستثمارات المتوقعة في القطاع الزراعي خلال الخطة الستية تبلغ ٧١٥ مليون من الجنيهات السودانية وهذا ما يعادل حوالي ٢٧% من جملة الاستثمارات في كل القطاعات، وعشرة اضعاف ما أستثمر في الخطة الخمسية الماضية. (أنظر الخطة الستية المجلد الثاني).

من جملة مساحة السودان التي تبلغ ٩٧٠,٠٠٠ ميلاً مربعاً (حوالي مليون ميل مربع) فإن الأراضي غير الصالحة للزراعة تبلغ ٦٥٧,٠٠٠ ميلاً مربعاً، أي ما يعادل ٤٠٥,٠٨٢,٠٠٠ فدان. ويعادل هذا نسبة ٦٨% من جملة المساحة الكلية. أما المساحة التي يمكن استغلالها في الزراعة والرعي فتبلغ ٣١٣,٠٠٠ ميلاً مربعاً، أي ما يعادل ١٩٠,٨٢٥,٠٠٠ فداناً.. وتبلغ هذه النسبة ٣٢% من مساحة السودان. (مصلحة الإحصاء، النشرة الاقتصادية عام ١٩٦٥م).

ولكن بالنظر إلى الأراضي التي تزرع بالفعل نجد أن نسبتها ضئيلة للغاية إذ أن الأراضي التي زرعت بالفعل في عام ١٩٦٩/١٩٧٠ لم تتعد ١٠ مليون فداناً. وقد جاء تقسيم الأراضي المزروعة حسب ريها في عام ٦٨/٦٧ على النحو التالي: الأراضي التي تعتمد على الأمطار في ريها تبلغ حوالي ٨٠% والأراضي التي تعتمد على الري المنتظم تبلغ ١٧%، والأراضي التي تسقى بمياه الفيضانات تبلغ ٣%.

وبالرغم من أن الزراعة تمثل العمود الفقري للاقتصاد السوداني فإن نشاط القطاع الخاص فيه كان هو الأسبق والأوفر حركة وانتشاراً منذ القدم. وما زال القطاع الخاص يؤدى الدور الأكبر في الزراعة في السودان إذ أنه يغطي ٥٦% من النشاط الزراعي. ولكن نشاط القطاع العام في مجال الإنتاج الزراعي بدأ يقوى ويتسع حتى أنه أصبح يغطي نسبة ٤٤% من جملة إنتاج هذا القطاع. وجدير بالذكر أن نسبة ٩٢% من جملة الزراعة المروية صناعياً، و ٤٣% من جملة الأراضي المطرية تقع تحت سيطرة القطاع العام. أما في مجال الحاصلات الزراعية فإن القطاع العام يهيمن هيمنة كاملة على قصب السكر، وعلى ٩٨% من القطن و ٩٣% من القمح و٦٨,٢% من الدخن

و٤٧,٢% من السمسم و ٤٥,٧% من الفول السوداني. (العرض الاقتصادي ٧٨ / ٧٩ ص ١٠).

نشـــاط



اكتب بايجاز وناقش زملاءك في الآتي:

١. الزراعة التقليدية في السودان.
٢. الزراعة الآلية في السودان.
٣. الحزم التقنية للزراعة.
٤. الهندسة الوراثية في الزراعة.

٢,١ إنتاج المحاصيل الرئيسة

وتتكون المنتجات الزراعية الهامة في السودان من محاصيل القطن والفول السوداني والسمسم والصمغ العربي والذرة والدخن والقمح والفواكه والخضروات وقصب السكر، بالإضافة إلى الأرز الذي يعتبر محصولاً جديداً في السودان حيث بدأ إنتاجه في السنوات الأخيرة. وكذلك محصول بذرة زهرة الشمس الذي يعتبر أحدث المحاصيل النقدية في السودان والذي بدأ يجد اهتماماً كبيراً في السنوات الأخيرة باعتباره محصولاً نقدياً أثبتت التجارب نجاح زراعته في مساحات كبيرة، كما يمكن أن يجد موطىء قدم ثابت في الأسواق العالمية.

ويحتل القطن مرتبة الصدارة بالنسبة للمحاصيل النقدية، إذ أنه المحصول النقدى الرئيس للبلاد، حيث يصدر للخارج ولا يستعمل منه في صناعة الغزل والنسيج التي بدأت حديثاً إلا نسبة صغيرة منه. وتجيء محصولات الفول السوداني والسمسم والصمغ العربي في مقدمة بقية المحاصيل النقدية التصديرية. أما من ناحية المساحة المزروعة بكل محصول فيجيء محصول الذرة في الصدارة. فهذا طبيعي إذ أن الذرة يعتبر

المحصول الغذائي الأول للسكان في السودان. فبلغت المساحة المزروعة ذرة ٥,٥٧٧,٠٠٠ فداناً في عام ٧٥/٧٤. ويجيء في المرتبة الثانية الدخن إذ زرع في نفس العام مساحة تبلغ ٢,٥٧٦,٠٠٠ فداناً دخناً. ثم يجيء السمسم في المرتبة الثالثة، والفول السوداني في المرتبة الرابعة، والقطن في المرتبة الخامسة (القطن بأنواعه الثلاثة).

فيوضح الجدول ٣-١ التالي موقف هذه المحاصيل بالنسبة للمساحة المزروعة بها، والناتج منها، لتقارن مع بقية المحصولات الأخرى في نفس الجدول.

جدول: ٣-١

زراعة وإنتاج المحاصيل

(المساحة بآلاف الأفدنة والناتج بآلاف الأطنان)

المحصول	٧٥/٧٤	فعلي	٧٧/٧٦	تقديري
	المساحة	**الناتج**	**المساحة**	**الناتج**
١) القطن				
– طويل التيلة	٠٨٥٦	٠٥٢٩	٠٧٦٠	٠٠٤٨٣
– متوسط التيلة	٠٢٢٢	٠١٠٢	٠٢١٠	٠٠١٠٥
– قصير التيلة	٠١٤١	٠٠١٦	٠١٥٥	٠٠٠١٩
الجملـــــة	١٢١٩	٠٦٤٧	١١٢٥	٠٠٦٠٧
٢) الذرة	٥٥٧٧	١٧٠٢	٦٠٠٠	٠١٩٠٠
٣) الدخن	٢٥٧٦	٠٤٠٢	٢٥٠٠	٠٠٤٠٠
٤) السمسم	٢١٧٣	٠٢٣٣	٢٢٠٠	٠٠٢٤٢
٥) الفول السوداني	١٧٩٢	٠٩٣٠	١٨٤٠	٠٠٨٣٩
٦) القمح	٠٥٩١	٠٢٦٩	٠٦٢٢	٠٠٣١١
٧) الذرة الشامي	٠١٩٧	٠٠٤٦	٠٢١٠	٠٠٠٥٣
٨) الكسافا	٠٠٨٠	٠٠٩٢	٠١١٠	٠٠١٦٥

٩) قصب السكر	٠٠٤٠	١٢٩٠	٠٠٤٠	٣٠٢٣٠
١٠) الفول المصري	٠٠٣٨	٠٠٣٩	٠٠٣٦	٠٠٠٢٩
١١) الأرز	١٥	٠٧	٢٤	١٢
١٢) البن	٠١	٠,٥	٠٣	١,٥
١٣) التبغ	٠١	٠,٢	٠١	٠,٢

المصدر: الخطة الستية، المجلد الثاني من جدول رقم ٢-١.

وبما أن الاقتصاد السوداني يعتمد اعتماداً أساسياً على القطاع الزراعي، فقد وجد هذا القطاع اهتماماً كبيراً يدعم توسعه أفقياً بإقامة المشروعات الجديدة ورأسياً بتكثيف الدورة الزراعية وتنويع الإنتاج واستعمال الأسمدة والمبيدات الحشرية والبذور المحسنة. وسيظل القطاع الزراعي على وجه العموم (الزراعة خاصة) هو القطاع الذي سيقود التنمية في البلاد، وتنمية وتطوير قطاعات الاقتصاد الأخرى. ولتحقيق ذلك كان تطوير القطاع الزراعي نفسه ضرورة جعلت الاهتمام بتطوير القطاع الحديث منه بالصورة التي تؤدى إلى تنويع الإنتاج الزراعي وكسر وحدة المحصول الرئيس الذي يقود الاقتصاد أمر لا بد منه. وقد ظهر ذلك الإتجاه في العام للانخفاض المستمر في المساحة التي تزرع قطناً سنوياً... فبينما بلغت المساحة التي زرعت قطناً ١,٢٠٣,١٣٤ فداناً في عام ١٩٧٢/٧١ انخفضت المساحة بصورة متتالية في السنوات ٧٣/٧٢، ٧٤/٧٣، ٧٥/٧٤، ثم بلغت أدنى مستوى لها في عام ٧٦/٧٥ حيث بلغت ٩٠٥ ألف فداناً. ولكن هذه المساحة ارتفعت في عام ٧٨/٧٧ لتبلغ ١١٣٩ ألف فداناً. ولا يعني هذا الارتفاع تقليل الأهمية النسبية لبقية المحاصيل الزراعية، إذ أن الجدول رقم ٣-١ يوضح أن المساحات التي خصصت لمعظم المحاصيل زادت في عام ٧٧/٧٦ عما كانت عليه في عام ٧٥/٧٤، خلافاً لما كان عليه موقف المساحة التي خصصت لزراعة القطن. انظر جدول (٣- ٦) الآتي لاحقاً والتعليق عليه لمزيد من البيانات.

وجدير بالملاحظة أن زيادة الرقعة المخصصة لزراعة المحاصيل المختلفة لا تعني بالضرورة زيادة الإنتاج السنوي فيها، إذ أن مستوى الإنتاج يعزى إلى الظروف المناخية في كل عام، وإلى مستوى متوسط الإنتاجية للفدان، وظروف الزراعة الأخرى، بالإضافة إلى المساحة المزروعة نفسها.

نورد فيما يلي بعض الفقرات عن أهم الحاصلات السودانية نبدأها بالمحاصيل النقدية لتوضيح الصورة العامة:

القطن

القطن هو المحصول النقدي الرئيس للبلاد حتى الآن بالرغم من اتجاه تنويع الإنتاج الزراعي المتبع. ونسبة لطبيعة الاقتصاد السوداني الذي اعتمد منذ عهد بعيد على القطن كمحصول الرئيس فإن تضييق الشقة بين القطن والمحصولات الأخرى لا يتأتى بصورة سريعة. وعليه فقد ظل القطن يحتل موقعه الصداري كمحصول البلاد النقدى الرئيس، إذ بلغت قيمة الصادرات من القطن ما يوازي ٥٠% من قيمة كل صادرات البلاد خلال الفترة ١٩٧٢-١٩٧٦.

وقد عرف القطن السوداني بتيلته الطويلة وإن دخلت الأنواع متوسط التيلة وقصير التيلة ضمن منتجات السودان من القطن. ويزرع القطن طويل التيلة في الجزيرة والمناقل. وينتج القطن متوسط التيلة في مناطق خشم القربة وطوكر والسوكى. أما منطقة جبال النوبة فتنتج القطن قصير التيلة. وقد كان الإنتاج الكلي للقطن في الفترة ٧٢/١٩٧١-٧٧/١٩٧٦ على النحو التالي:

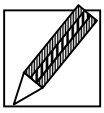
جدول: ٣-٢

المساحة والإنتاج الكلي للقطن

الموسم	المساحة (آلاف الأفدنة)	الإنتاج (آلاف البالات)
٧٢/٧١	١٢٠٣	١٢٨٨
٧٣/٧٢	١١٥٧	١٠٥٢
٧٤/٧٣	١١٧٨	١٢٤٨
٧٥/٧٤	١١٦٨	١٠٥٨
٧٦/٧٥	٠٩٠٩	٠٥٧١
٧٧/٧٦	٠٩٧٧	٠٦٢٨

المصدر: أعداد من العرض الاقتصادي.

تدريب (١)



من الجدول: ٣ – ١ السابق

احسب إنتاجية الفدان للقطن في العام ٧٤ / ١٩٧٥م:

القطن طويل التيلة.

القطن متوسط التيلة.

القطن قصير التيلة.

الفول السوداني

أما الفول السوداني فيعتبر من المحاصيل النقدية الهامة التي وجدت اهتماماً ملحوظاً فيما يختص بتوسيع رقعة المساحة المزروعة بصورة مستمرة. وكان من نتاج ذلك ازدياد الإنتاج المستمر حيث كان الموقف على النحو التالي في الفترة ٧٤/١٩٧٣-٧٩/١٩٧٨.

جدول: ٣-٣

المساحة المزروعة والإنتاج للفول السوداني

٧٩/٧٨-٧٤/٧٣

الموسم	المساحة (آلاف الأفدنة)	الإنتاج (آلاف الأطنان)
٧٤/٧٣	١٧٢٥,٣	٥٤٣,٨
٧٥/٧٤	١٧٨٥,٣	٩٢٩,٩
٧٦/٧٥	٢٠٦٥,٧	٩٣٠,٨
٧٧/٧٦	١٧٨٥,٣	٧٠٤,٩
٧٨/٧٧	٢٦٠٠	١٠٠٠
*٧٩/٧٨	٢٣٠٠	٨٣٠

المصدر: العرض الاقتصادي، اعداد

* أرقام تقديرية*

عزيزي الدارس، يلاحظ بالطبع الارتفاع الكبير الذي تحقق عام ٧٥/٧٤ بزيادة تصل إلى ٧٠% من إنتاج عام ٧٤/٧٣. ولكن أعقب ذلك انخفاض مفاجيء وكبير عام ٧٧/٧٦ عن الاتجاه الذي ساد السنوات التي سبقته. ويعزى الانخفاض أساساً إلى تدهور إنتاجية الفدان في تلك السنة وإلى انخفاض المساحة المزروعة عما كانت عليه في السنة السابقة. وقد استعاد الفول موقفه السابق بصورة أفضل في عام ٧٨/٧٧ سواء أكان من حيث المساحة التي زرعت أم من حيث الإنتاج.

الصمغ العربي

الصمغ العربي من أهم المحاصيل التي تدر العملات الصعبة للبلاد. فالصمغ محصول نقدى يوجه بصفة عامة نحو التصدير فينتج السودان حوالي ٨٠% من الإنتاج العالمي للصمغ. وقد ساهم الصمغ بنسبة ٨,٨% و ٧,٣% من إيرادات العملات الأجنبية في عامي ٧١/٧٠ و٧٢/٧١ على التوالي. والصمغ من الهشاب هو المصدر الأساس، وشارك صمغ الطلح بنسبة معقولة تصل إلى حوالي ١٠% من الإنتاج في بعض الأحيان.

وقد كان إنتاج الصمغ العربي في الفترة ١٩٦٢/١٩٦٣-١٩٧٧/٧٨ بالطن المتري على النحو التالي:

جدول: ٣-٤

إنتاج الصمغ العربي الفترة ٦٣/١٩٦٢-٧٨/١٩٧٧ (بالطن المتري)

الموسم	الكمية
٦٣/٦٢	٤٣,٦١٥
٦٤/٦٣	٣٩,٦٣٩
٦٥/٦٤	٤٨,١٣٦
٦٦/٦٥	٥٠,٤٠٤
٦٧/٦٦	٤٥,٠٠٩
٦٨/٦٧	٦١,٥٤٥
٦٩/٦٨	٤٥,٥٤٧
٧٠/٦٩	٣٩,٢٥٨
٧١/٧٠	٤٤,٣٥٥
٧٢/٧١	٢٥,٩٤٩
٧٣/٧٢	٢١,١٩٤
٧٤/٧٣	٢٢,٠٠٠
٧٥/٧٤	٥٢,٠٠٠
٧٦/٧٥	٤٣,٨٠٠
٧٧/٧٦	٣٢,٤٠٠
٧٨/٧٧	٣٤,٠٠٠

المصدر: العرض الاقتصادي (باللغة) وزارة التخطيط القومي والعرض الاقتصادي، وزارة المالية (اعداد) * أرقام تقديرية.

يلاحظ من هذا الجدول التذبذب الواضح في إنتاج الصمغ العربي. ويعزى هذا التقلب في الإنتاج إلى اختلاف كميات من الأمطار السنوية. كما يتأثر ذلك بتعرض منطقة أشجار الصمغ للجراد ونزوح الأيدى العاملة إلى المدن للعمل، وكذلك إلى امتداد الزراعة الآلية في بعض مناطق إنتاج الصمغ.

السمسم

يعتبر السمسم رابع المحاصيل النقدية التي يعتمد عليها السودان في الحصول على إيراداته من العملات الأجنبية. ويتعرض هذا المحصول لنفس الظروف التي تواجهها المحاصيل الزراعية الأخرى، مما يعرض الإنتاج للتذبذب في الكميات المنتجة سنوياً. وقد أظهرت الإنتاجية السنوية نوعاً من الثبات في الفترة ٧٣/٧٤-٧٦/٧٧.كما يتضح من الجدول التالي:

جدول: ٣-٥

إنتاج السمسم بآلاف الأطنان

السـنة	المساحة (آلاف الأفدنة)	الإنتاج آلاف الأطنان	إنتاج الفدان كجم/فدان
٧٣/٧٤	٢١٩٢,٥	٢٣٣,٨	١٠٧
٧٤/٧٥	٢١٧٢,٧	٢٣٣,٤	١٠٧
٧٥/٧٦	٢٢٩١	٢٢٩١	١٠٤
٧٦/٧٧	٢٠٥٤	٢٠٥٤	٩٩
*٧٧/٧٨	٢١٧٠	٢١٧٠	٨٨

المصدر: العرض الاقتصادي ٧٧/٧٨ جدول ¼

* أرقام تقديرية

إنتاج المحاصيل الرئيسة خلال الفترة ١٩٧٨– ١٩٩٥

٣,١ المحاصيل النقدية

إنتاج المحاصيل النقدية في السودان من حيث المساحة والإنتاج يعبر عنها الجدول التالي:

جدول: ٣-٦

زراعة وإنتاج المحاصيل الزراعية النقدية الرئيسة خلال الفترة ١٩٧٩/٧٨-٢٠٠٢

(المساحة بآلاف الأفدنة والإنتاج بآلاف الأطنان المترية)

السنة	القطن		الفول السوداني		السمسم		الصمغ	
	المساحة	الإنتاج	المساحة	الإنتاج	المساحة	الإنتاج	المساحة	الإنتاج
١٩٧٩/٧٨	٩٧٧	٧٣٣	٢٣٢٦	٨١٣	٢٠٥٧	٢١٤	–	٣٢٥٠٠
١٩٨٠/٧٩	٩٩٦	٣١٧	٢٣٥٢	٨٥٢	١٩٨٩	٢٠٩	–	٢١٩٠٠
١٩٨١/٨٠	٩٦٤	٢٨٧	٢١٢٩	٧٥٧	٢٠١١	٢٢١		٢٩٥٠٠
١٩٨٢/٨١	٩٧٤	٤٦٥	٢٣٤٦	٧٢١	٢٠٤٤	٢٤٢		٣٨٥٤٥
١٩٨٣/٨٢	١٠٢٣	٥٨٣	١٨٦٢	٤٩٢	١٩٩٩	١٦٣		٣٢٠٠٠
١٩٨٤/٨٣	١٠٨١	٦٢٩	١٨٣٤	٤١٣	٢١٧٧	٢٠٦		٣٨٠٠٠
١٩٨٥/٨٤	٩٩٣	٦٤٣	١٧٠٨	٣٧٨	١٨٢٨	١٣٠		١٤٠٠٠
١٩٨٦/٨٥	٨٠٧	٤١٩	٠٩٥١	٢٧٤	١٤٧٤	١٣١		٢٠٤٠٠
١٩٨٧/٨٦	٨٢١	٥١٦	١٢٨٩	٣٧٩	٢٦١٢	٢٦٤		٢١٩٠٠

السنة	القطن		الفول السوداني		السمسم		الصمغ	
	المساحة	الإنتاج	المساحة	الإنتاج	المساحة	الإنتاج	المساحة	الإنتاج
١٩٨٨/٨٧	–	٧١١	١٦٢٩	٤٣٢	٢٢٨٥	٢٣٣		٢٦٠٠٠
١٩٨٩/٨٨	–	٧١٩	١٦٢٥	٥٨٧	٢٧٩٥	١٩٤		٢٨٩٠٠
١٩٩٠/٨٩	–	٦٥٨	١٢٩٥	٢١٨	٢٦٢٢	١٤٠		٢٥٧٠٠
١٩٩١/٩٠	–	٤٤٣	٩٥٣	١٢٣	٢٠٦٢	٨٠		١٢٠٦١
١٩٩٢/٩١	–	٤٧١	٧٨٣	١٩٣	٢٠٠٨	٩٧		٩٠٠٠
١٩٩٣/٩٢	٣٥٦	١٧٠	١٩٢٧	٣٨٠	٤٣٠٦	٢٦٨		٩٦١٢
١٩٩٤/٩٣	٢٩٢	١٤٨	٢٤٠٨	٤٢٨	٤٥٣٥	١٧٥		٣٣٤٥٨
١٩٩٥/٩٤ *	٤١٦	٢٥٩	٢٤٧٢	٧١٤	٣٩٣٣	١٧٠		٤٨١٩٠
١٩٩٦/٩٥	٥٩٧	٣٠٧	٣١٦٩	٧٣٨	٤٥٨٠	٣١٣		٣١٧٠٠
١٩٩٧/٩٦	٦٩٠	٢٩٧	٢٢٥١	٨١٥	٤٤٣٠	٤١٦		١٨١٠٠
١٩٩٨/٩٧	٤٢١	٢٣٧	٣٦٤٧	١١٠٤	٣٧٦٦	٢٨١		١٦١٠٠
١٩٩٩/٩٨			٣٣٠٢	٧٧٦	٣٣٤٣	٢٦٢		٢٧٩٠٠
٢٠٠٠/٩٩			٣٦٠٧	١٠٤٧	٥١٧٧	٣٢٩		٨٠٠٠
/٢٠٠٠ ٢٠٠١			٣٤٨٢	٩٤٧	٤٤٧٧	٢٨٢		١٥٧٠٠
/٢٠٠١ ٢٠٠٢			٣٦٤٦	٩٩٠	٣٧٨٠	٢٧٤		١٦٥٠٠

المصدر: بنك السودان، التقارير السنوية

* أرقام تقديرية.

عزيزي الدارس، إن عدم ثبات حجم الإنتاج وعدم زيادته بوتيرة واحدة للمحاصيل النقدية الرئيسة– القطن، الفول السوداني، السمسم، والصمغ– خلال السنوات الأخيرة ١٩٧٩/٧٨–٢٠٠٢/٢٠٠١م كانت سمة ظاهرة. فإنتاج هذه المحاصيل تذبذب بصورة واضحة. كما أن المساحات المزروعة لم تكن هي أيضاً ثابتة كما يظهر في جـــــــدول ٣–٦. لتأكيد ذلك نتناول كلاً من هذه المحاصيل منفردة.

نشـــــاط



تلعب الثروة الحيوانية دوراً بارزاً في الاقتصاد السوداني. ناقش هذه العبارة.

أسئلة تقويم ذاتي



١. زيادة عائدات السودان من العملات الأجنبية لا ترتبط بزيادة المساحات المزروعة بسلع الصادرات. وضح؟
٢. التذبذب في إنتاج المحاصيل النقدية طوال العقود الأخيرة كانت سمة ظاهرة. وضح لماذا؟
٣. لماذا تعتبر الغابات من الثروات الطبيعية المهمة في السودان؟

أ) القطن

الإنتاج الذي تحقق في القطن في عام ١٩٧٩/٧٨ البالغ ٧٣٣ ألف طن لم يتحقق حتى اليوم. وكان حجم الإنتاج في عام ١٩٨٩/٨٨ أي بعد عشر سنوات هو الأقرب لهذا الإنتاج، حيث بلغ ٧١٩ ألف طن. وكان إنتاج عام ١٩٨٨/٨٧ أيضاً قريباً لما تحقق في عام ١٩٧٩/٧٨، حيث كان ٧١١ ألف طن.

نلاحظ أن إنتاج القطن قد تدهور في عام ١٩٨٠/٧٩ إلى ٣١٧ الف طن فقط وهذه الكمية أقل من نصف إنتاج العام السابق ١٩٧٩/٧٨. كما تدهور إنتاج القطن في عام ١٩٨١/٨٠ ليصل إلى ٢٨٧ ألف طن فقط. وهي كمية تزيد بقليل عن ثلث إنتاج عام ١٩٧٩/٧٨. ثم ارتفع إنتاج القطن تدريجياً في السنوات الأربعة التالية فكان ٤٦٥ ألف طن في عام ١٩٨٢/٨١، و ٥٨٣ ألف طن في عام ١٩٨٣/٨٢، و ٦٢٩ ألف طن في عام ١٩٨٤/٨٣، و ٦٤٣ ألف طن في عام ١٩٨٥/٨٤.

إن الانفخاض الكبير الذي حدث في إنتاج القطن خلال هذه الفترة لم يكن نتيجة لانخفاض في المساحات المزروعة قطناً حيث كانت المساحات المزروعة متقاربة منذ عام ٧٩/٧٨ حتى عام ٨٥/٨٤. بل إن المساحات المزروعة قطناً كانت في أعوام ٨٠/٧٩ و٨٣/٨٢ و٨٤/٨٣ و ٨٥/٨٤ أوسع مما كانت في عام ١٩٧٩/٧٨. ومع أن المساحة المزروعة قطناً زادت في عام ١٩٨٠/٧٩ عما كانت عليه في العام الأسبق انخفض الإنتاج إلى أقل من النصف. كل ذلك يؤكد أن السبب في انخفاض الكميات المنتجة لم يكن بسبب نقص في المساحات المزروعة، وإنما نتيجة لانخفاض إنتاجية الفدان.

انخفض إنتاج القطن في عام ٨٦/٨٥ مرة أخرى إلى ٤١٩ ألف طن فقط، وهو ما يعادل فقط ثلثي إنتاج العام الذي سبقه. في هذا العام بالذات انخفضت المساحة المزروعة قطناً من ٩٩٣ ألف فدان إلى ٨٠٧ ألف فدان. فالانخفاض في الإنتاج في هذه الحالة له ما يبرره. وبعد أن وصل إنتاج القطن في عام ٨٩/٨٨ مقدار ٧١٩ ألف طن كإنتاج مرتفع مقارنة مع السنوات التي سبقت، بدأ إنتاج القطن في انخفاض متدرج مستمر خلال السنوات الخمس التي تلت هذا العام إلى أن وصل أدنى مستوى له خلال سبعة عشر عاماً في عـــــام ١٩٩٤/٩٣، حيث بلغ الإنتاج الكلي للقطن ١٤٨ ألف طن فقط. وكان الإنتاج الكلي للقطن في العام الذي سبق أي عام ١٩٩٣/٩٢ هو ١٧٠ ألف طن فقط ويقلل هذا عن ربع إنتاج عام ١٩٧٩/٧٨. وفي عـــام ١٩٩٥/٩٤ وصل الإنتاج إلى ٢٥٩ ألف طن فقط. يعني ذلك أن إنتاج القطن قد تدهور تدهوراً كبيراً في

السنوات الثلاث الأخيرة. ويعزى ذلك جزئياً إلى انخفاض المساحة المزروعة قطناً في هذه السنوات الثلاث. فكانت المساحة المزروعة ٣٥٦ ألف فدان في عـــــــام ١٩٩٣/٩٢، و ٢٩٢ ألف فدان في عام ١٩٩٤/٩٣، و ٤٣٨ ألف فدان في عام ١٩٩٥/٩٤. وسيعكس لنا الجدول رقم ٣-٦ السابق كل هذه الحقائق.

ب) الفول السوداني

إن الإنتاج الذي تحقق في الفول السوداني خلال عام ١٩٧٩/٧٨ والبالغ ٨١٣ ألف طن متري وخلال عام ١٩٨٠/٧٩ الذي وصل إلى قمة ٨٥٢ ألف طن، لم يتحقق خلال الخمس عشرة سنة التي أعقبته. ومنذ هذه السنة الأخيرة ١٩٨٠/٧٩ ظل الإنتاج السنوي للفول السوداني يتدهور باستمرار خلال السنوات الست التي تلت ذلك العام. فكان الإنتاج ٧٥٧ ألف طن في عام ١٩٨١/٨٠، و ٧٢١ الف طن في عام ١٩٨٢/٨١، و ٤٩٢ ألف طن في عام ١٩٨٣/٨٢ و ٤١٣ ألف طن في عام ١٩٨٤/٨٣ و ٣٧٨ ألف طن في عام ١٩٨٥/٨٤، و ٢٧٤ ألف طن في عام ١٩٨٦/٨٥.

من أهم أسباب التدهور المستمر في الإنتاج بل أهمها هو تقلص المساحات المزروعة بالفول السوداني سنوياً منذ عام ١٩٨٢/٨١.ومقارنة الإنتاج الكلي مع المساحة الكلية المزروعة توضح أن الإنتاجية لم تنخفض بل زادت في كثير من السنين، كما أن الإنتاجية نفسها قد انخفضت في بعض السنوات كما يتضح في الجدول ٣-٦.

خلال السنوات الثـــــلاث المتتالية ١٩٨٧/٨٦ و ١٩٨٨/٨٧ و١٩٨٩/٨٨ زاد الإنتاج الكلي تدريجيا إلى ٣٧٩ ألف طن و٤٣٢ ألف طن و٥٨٧ ألف طن على التوالي. وقد زادت المساحة المزروعة أيضاً في السنتين الأولتين في هذه المجموعة. ولكن المساحة ثبتت في السنة الثالثة تقريبا. فكانت زيادة الإنتاج في هذا العام نتيجة لزيادة الإنتاجية بصورة طيبة.

في عامي ١٩٩٠/٨٩و ١٩٩١/٩٠ تدهور الإنتاج الكلي بصورة متدرجة كبيرة حيث كان الإنتاج الكلي في السنة الأولى ٢١٨ ألف طن وفي الثانية ١٢٣ ألف طن فقط. وفي هذين العامين تدهورت الإنتاجية أيضاً تدهوراً كبيراً ومتتالياً.

ولكن منذ عام ١٩٩٢/٩١ وحتى عام ١٩٩٥/٩٤ زاد الإنتاج زيادات سنوية متتالية، فبلغ ١٩٣ ألف طن و ٣٨٠ ألف طن و٤٢٨ ألف طن و٧١٤ ألف طن على التوالي. ويلاحظ أن هذه الزيادات كانت انعكاسا لزيادة المساحات المزروعة بالفول في السنوات الثلاث الأخيرة. وكانت الإنتاجية أيضاً مرتفعة في هذه الفترة ما عدا في عام ١٩٩٣/٩٢، حيث هبطت الإنتاجية وإن ارتفع الإنتاج الكلي.

ويعني كل ذلك أن إنتاج الفول السنوي والإنتاجية في أواخر السبعينات وبداية الثمانينات كان أعلى مما هو عليه الحال في النصف الثاني من الثمانينات وبداية سنوات التسعينات. لكن في النصف الثاني من التسعينات زاد إنتاج الفول زيادات كبيرة في المتوسط مقارنة مع إنتاجه السابق.

ج) السمسم

السمسم من المحاصيل النقدية المهمة وإن كان جزءً من المحصول يستخدم محلياً في إنتاج الزيوت والأمباز. وينتج السمسم في مناطق الزراعة المطرية التقليدية والآلية. وتتأثر الكمية المنتجة منه سنوياً بكمية الأمطار السنوية وتوزيعها. وكانت المساحة المزروعة سنويا في السنوات الست الأولى من الفترة ١٩٧٩/٧٨-١٩٨٤/٨٣
تدور حوالي ٢ مليون فدان سنوياً. ولكنها انخفضت في عام ١٩٨٥/٨٤ إلى حوالي ١,٨ مليون فدان، وانخفضت مرة أخرى في عام ١٩٨٦/٨٥ إلى حوالي ١,٥ مليون فدان، فكان ذلك نتيجة لشح الأمطار النسبي وسوء توزيعها. أما في عام١٩٨٧/٨٦ فقد زادت المساحة زيادة كبيرة حيث بلغت حوالي ٢,٦ مليون فدان أي بزيادة قدرها٧٧%.

ومنذ هذا العام لم تقل المساحة المزروعة عن ٢ مليون فدان. وتخطت في عام ١٩٩٣/٩٢ مقدار ٤,٣ مليون فدان بزيادة قدرها ١١٤% عن العام السابق. ثم زادت مرة أخرى إلى حوالي ٤,٥ مليون فدان في عام ١٩٩٤/٩٣ وإن انخفضت قليلاً عن ٤ مليون فدان في عام ١٩٩٥/٩٤، ولكنها زادت مرة أخرى إلى حوالي ٤,٥ ملون فدان في عام ١٩٩٦/٩٥. لكن زادت المساحة المزروعة في عام ١٩٩٩/٢٠٠٠ إلى ٥١٧٧ ألف فدان كأعلى مساحة تزرع على الإطلاق، وإن لم يبلغ الإنتاج ما بلغه في عام

١٩٩٧/٩٦ في مساحة أقل وهي ٤٤٣٠ ألف فدان. يعني ذلك أن الإنتاجية في عام ١٩٩٩/٢٠٠٠ كانت أقل مما كانت عليه في عام ١٩٩٧/٩٦.

التذبذب في إنتاج السمسم كان سمة ظاهرة خلال الفتـــــــرة ١٩٧٩/٧٨-٢٠٠٠م. وإن كان الإنتاج أكثر من ٢٠٠ ألف طن في السنوات الأولى من الفترة، وبلغ مداه في عام ١٩٨٢/٨١ حيث أنتجت كمية بلغت ٢٤٢ ألف طن. ولكن الإنتاج هبط بصورة كبيرة في عام ١٩٨٣/٨٢ ليصل إلى ١٦٣ ألف طن فقط بنسبة مئوية تصل إلـــــى ٦٧% فقط من إنتاج العام السابق. وقد بلغت إنتاجية الفدان ٠,٠٨ طناً فقط في عام ١٩٨٣/٨٢ مقابل ٠,١٢ طناً في عام ١٩٨٢/٨١، ومقابل ٠,١ طناً في بداية الفترة في عام ١٩٧٩/٧٨.

انخفض الإنتاج الكلي في عام ١٩٨٥/٨٤ إلى ١٣٠ ألف طن فقط بنسبة انخفاض قدرها ٥٨% عما كان عليه في عام ١٩٨٤/٨٣. واستقر الإنتاج تقريباً في عام ١٩٨٦/٨٥ فكان ١٣١ ألف طن. وكانت إنتاجية الفدان في هذا العام هي ٠,٠٩ طناً في عام ١٩٨٦/٨٥، في حين أنها كانت فقط ٠,٠٧ طناً في عام ١٩٨٥/٨٤. وكان أسوأ إنتاج طوال الفترة موضوع الدراسة هو ٨٠ ألف طن فقط في عام ١٩٩١/٩٠، حيث كانت الإنتاجية للفدان فقط ٠,٠٣٨ طناً، وهذا أيضا أسوأ إنتاجية للفدان. ولم يقارب إنتاج هذا العام إلا إنتاج العام الذي تلاه ١٩٩٢/٩١ حيث كان الإنتاج ٩٧ ألف طن والإنتاجية للفدان ٠,٠٤٨ طناً.

تجدر الإشارة إلى أن إنتاج السمسم لم يتخط ٢٦٠ ألف طن طوال الفترة ١٩٧٩/٧٨-١٩٩٦/٩٥ إلا في ثلاثة أعوام فقط هي ١٩٨٧/٨٦، و١٩٩٣/٩٢ و١٩٩٦/٩٥، حيث بلغ الإنتاج ٢٦٤ ألف طن، و٢٦٨ ألف طن و٣١٣ ألف طن على التوالي. وفي كل من هذه السنوات الثلاث كانت المساحات المزروعة أيضاً من أكبر المساحات.

د) الصمغ

إنتاج الصمغ شأنه شأن المحاصيل التي تعتمد على الأمطار، تعرض لتذبذب شديد طوال الفترة ١٩٧٩/٧٨-١٩٩٥/٩٤. انخفض الإنتاج من ٣٢٥٠٠ ألف طن في عام ١٩٧٩/٧٨ إلى ٢١٩٠٠ ألف طن في العام الذي تلاه وذلك بنسبة انخفاض قدرها ٤٨% ثم إرتفع الإنتاج تدريجياً في العامين التاليين ولكنه انخفض في عام ١٩٨٣/٨٢ إلى ٣٢٠٠٠ ألف طناً انخفاض قدره ٢٠,٥% عمَّا كان عليه في عام ١٩٨٢/٨١. ثم ارتفع الإنتاج في عام ١٩٨٤/٨٣ إلى ٣٨٠٠٠ ألف طن ولكنه انخفض في عام ١٩٨٥/٨٤ إلى ١٤٠٠٠ ألف طن، أي بنسبة انخفاض قدرها ١٧١,٤%.

كان أسوأ إنتاج للصمغ طوال هذه الفترة موضوع الدراسة هو في ثلاثة أعوام منها عامي ١٩٩٢/٩١ و١٩٩٣/٩٢ حيث كان الإنتاج فقط ٩٠٠٠ ألف طن، و ٩٦١٢ ألف طن على التوالي. فإذا قارنا هذا الإنتاج بأعلى إنتاج سجل قبل هذين العامين (كان ٣٨٥٤٥ ألف طن في عام ١٩٨٢/٨١) وأعلى إنتاج سجل بعد هذين العامين (كان ٤٨١٩٠ ألف طن في عام ١٩٩٥/٩٤) يظهر لنا ضآلة الإنتاج في عام ١٩٩٢/٩١ و١٩٩٣/٩٢. أما العام الثالث الذي كان الإنتاج فيه الأسوأ على الأطلاق هو عام ١٩٩٩/٢٠٠٠، حيث لم يتعد الإنتاج ٨٠٠٠ ألف طن فقط.

يدل كل ذلك على أن الإعتماد على المحاصيل النقدية المطرية والتي تتأثر بكميات الأمطار السنوية وتوزيعها فيه كثير من المخاطر. ونظراً لأن الأمطار لا يمكن التحكم فيها، فإن عائدات هذه المحاصيل من العملات الأجنبية معرضة للتذبذب نتيجة لتذبذب الإنتاج ولتقلبات الأسعار العالمية السنوية لهذه السلع الأولية. يؤثر ذلك دون شك على واردات البلاد من السلع الأجنبية سواء أكانت رأسمالية أم استهلاكية، كما قد يمتد ذلك إلى التأثير على قدرات التنفيذ لمشروعات التنمية حسب البرامج المحددة لذلك. وآثار ذلك دون شك كبيرة على الأبعاد الزمنية والتكاليف الكلية لتلك المشروعات.

نشـــــــاط



الصمغ العربي تدهور نتيجة للدمار الذي أحدثته الزراعة الآليـــة، وكذلك سياسة تصنيع الصمغ العربي وتحويله إلى دقيق. في بعض الأعوام أحجم المستورد ولم يجد المنتج من يشتري وحتى بأقل الأثمان، ثم يرتفـــع السعر في سنوات لاحقة إلى أرقام قياسية وهكذا في تذبذب.

ناقش زملاءك لإيجاد الحلول.

هـــ) زهـــــرة الشمـــــس

لا بد لنا ونحن نتحدث عن المحاصيل النقدية أن لا نغفل محصول زهرة الشمس الذي دخل الإنتاج حديثاً في السودان. يزرع هذا المحصول في القطاع المطري في منطقة النيل الأزرق لإنتاج بذرته باعتباره من الحبوب الزيتية ذات الشهرة العالمية، يعصر جزء من إنتاج بذور زهرة الشمس في السودن لإنتاج الزيوت. ولكن معظم إنتاجه يصدر وهو خام لوجود الطلب عليه في الأسواق العالمية.

زرع في موسم ١٩٩٢/٩١ مساحة ٧٧ ألف فدان أنتجت ١١,٢ ألف طن. وزادت المساحة المزروعة في عام ١٩٩٣/٩٢ إلى حوالي ٢١٥ ألف طن بنسبة زيادة في المساحة تصل إلى ١٧٩%. وبلغ الإنتاج في عام ١٩٩٣/٩٢ حوالي ٣٨ ألف طن بنسبة زيادة تصل إلى ٢٣٩% ويتوقع أن تتطور زراعة هذا المحصول الجديد مساحة وإنتاجاً خلال السنوات القادمة للنجاح الذي شهده خلال السنوات الأولى من إنتاجه في السودان.

٤,١ المحاصيل الغذائية الرئيسة

عزيزي الدارس، أما المحاصيل الغذائية الرئيسة فيعبر عنها الجدول التالي رقـــم ٣-٧ من حيث المساحات المزروعة والإنتاج.

جدول رقم: ٣-٧

زراعة وإنتاج المحاصيل الزراعية الغذائية الرئيسة

خلال الفترة ١٩٧٩/٧٨-٢٠٠٢

(المساحة بآلاف الأفدنة والإنتاج بآلاف الأطنان المترية)

السنة	الذرة		الدخن		القمح	
	المساحة	الإنتاج	المساحة	الإنتاج	المساحة	الإنتاج
١٩٧٩/٧٨	٧٢٠٢	٢٣٨٦	٣٠٧٩	٥٥٠	٥٧٦	١٦٨
١٩٨٠/٧٩	٦٣٤٩	١٦٦٩	٢٣٢٠	٣٠٩	٤٥٧	٢٣٣
١٩٨٠/٨٠	٦٩٥٦	٢٠٦٨	٢٥٩٨	٤٩١	٤٣٧	٢١٨
١٩٨٢/٨١	٩٢٣١	٣٢٧٧	٢٩٢٥	٥٠٩	٣٢٩	١٤٢
١٩٨٣/٨٢	٨٦٦٥	١٩٦٤	٢٧٢٣	٣٣٩	٢٣٣	١٤١
١٩٨٤/٨٣	٨٩٣٢	١٨٢٨	٣٢٠٥	٣١٤	٣٩٤	١٦٩
١٩٨٥/٨٤	٧٩٨٧	١٠٩٧	٣١٢٦	١٥٨	١١٥	٧٨
١٩٨٦/٨٥	١٢٨٧٥	٣٥٤٢	٤١٠٨	٤٢٨	٣٦٠	١٩٩
١٩٨٧/٨٦	١١٨١٣	٣٢٧٧	٣٦٧٦	٢٨٥	٢٨٢	١٥٧
١٩٨٨/٨٧	٨٠٦٩	١٣٦٣	٢٦٠٩	١٥٣	٣٤٣	١٨١

السنة	الذرة		الدخن		القمح	
	المساحة	الإنتاج	المساحة	الإنتاج	المساحة	الإنتاج
١٩٨٩/٨٨	١٣٢٩٧	٤٤٢٥	٥٦٧٨	٤٩٥	٣٩٣	٢٤٧
١٩٩٠/٨٩	٩٠٤٩	١٥٣٦	٢٧١٣	١٦١	٦١٤	٤٠٩
١٩٩١/٩٠	١١٥١١	١١٨٠	٤٢٨٣	٨٥	١١٠٤	٦٨٠
١٩٩٢/٩١	١٥٨٠١	٣٥٤٠	٥٤٤٠	٣٠٨	٩١٧	٨٩٥
١٩٩٣/٩٢	١٨١٢٣	٤٠٤٢	٦٢٤١	٤٤٩	٨٠٧	٤٥٣
١٩٩٤/٩٣	١٥٠٠٠	٢٣٨٦	٦٥٧٤	٢٢١	٨٩١	٤٧٥
١٩٩٥/٩٤	١٨٥١١	٣٦٥١	١٠٠٧٠	٩٧٣	٧١٠	٤٤٨
١٩٩٦/٩٥	١٤٦٦٣	٢٤٥٠	٨١٥٧	٣٨٥	٧٤٣	٥٢٧
١٩٩٧/٩٦	١٥٦٠٢	٤١٧٩	٣٨٨٩	٤٢٠	٧٨٤	٦٤٢
١٩٩٨/٩٧	١٢٦٤٦	٢٩٢٢	٦٦٨٥	٦٤٣	٦٠٧	٥٣٥
١٩٩٩/٩٨	١٥٠٢٤	٤٢٨٤	٦٥٧٧	٦٧٠	٣٣٧	١٧٢
٢٠٠٠/٩٩	١٠٧٨٠	٢٣٤٧	٥٦٩٩	٤٩٩	٢١٩	٢١٤
٢٠٠١/٢٠٠٠	٩٩٨٨	٢٤٨٨	٥٢٣٧	٤٨١	٢٨٦	٣٠٣
٢٠٠٢/٢٠٠١	١٣٧١٩	٤٣٩٤	٦٨٠٠	٥٧٨	٢٧٥	٢٤٧

المصدر: بنك السودان: التقارير السنوية حتى عام ٢٠٠٢م.

١. الذرة

يعتبر الذرة أهم المحاصيل الغذائية في السودان من حيث كمية الإنتاج ومن حيث أنه الغذاء الرئيس لغالبية أهل السودان. ويعتمد إنتاج الذرة أساساً على كميات الأمطار السنوية. ولا يساهم الجزء المنتج من الذرة بالري الصناعي إلا بنسبة ضئيلة من الإنتاج السنوي الكلي. لذلك نجد أن إنتاج الذرة السنوي كما يظهر في جدول ٣-٧ يتذبذب زيادة ونقصاناً من سنة لأخرى.

وقد تكون حدة الانخفاض كبيرة كما حدث في عام ١٩٨٥/٨٤، حيث انخفض الإنتاج فيها إلى ١٠٩٧ ألف طن فقط بعد أن كان ١٨٢٨ ألف طن في عام ١٩٨٤/٨٣. كما انخفض الإنتاج من ٣٢٧٧ ألف طن في عام ١٩٨٧/٨٦ إلى ١٣٦٣ ألف طن فقط في عام ١٩٨٨/٨٧، وهي نسبة إنتاج تمثل حوالي ٤٠% فقط من إنتاج العام الذي سبقه.

في عام ١٩٨٩/٨٨ ارتفع الإنتاج إلى ٤٤٢٥ ألف طن، وهو ما يساوي أكثر من ثلاثة أضعاف الإنتاج في العام الأسبق. ثم انخفض إلى ١٥٣٦ ألف طن في عام ١٩٩٠/٨٩ وهو ما يساوي ثلث كمية العام الأسبق تقريباً وانخفض الإنتاج أكثر إلى ١١٨٠ ألف طن في عام ١٩٩١/٩٠، ثم ارتفع في عام ١٩٩٢/٩١ إلى ٣٥٤٠ ألف طن، وهذه كمية تساوي ثلاثة أضعاف الكمية المنتجة في العام الأسبق. وارتفع أكثر إلى ٤٠٤٢ ألف طن في عام ١٩٩٢/٩١. ثم انخفض مرة أخرى إلى ٢٣٨٦ ألف طن في السنة اللاحقة ١٩٩٤/٩٣.

إن المساحات المزروعة ذرة في كل عام لم تكن ثابتة هي أيضاً. وإنما كانت مختلفة من عام إلى عام، وإن شهدت الأعوام الخمســـــة ١٩٨٠/٧٩و ١٩٨٤/٨٣ زيادات متتالية في المساحات المزروعة عدا عام ١٩٨٣/٨٢ حيث انخفضت المساحة من ٩٢٣١ ألف فدان إلى ٨٦٦٥ ألف فدان. ولكن في عام ١٩٨٦/٨٥ قفزت المساحة المزروعة إلى ١٢٨٧٥ ألف فدان بزيادة ٤٨٨٨ ألف فدان عما كان عليه في العام الأسبق.

منذ عام ١٩٨٦/٨٥ ظلت المساحات المزروعة تفوق ١١٥٠٠ فدان في كل سنوات الفترة التي امتدت إلى عام ١٩٩٦/٩٥ إلا في عامي ١٩٨٨/٨٧ و١٩٩٠/٨٩. بل وصلت المساحات المزروعة إلى أكثر من ١٥٠٠٠ ألف فدان في السنوات الأربعة الأخيرة ووصلت إلى ١٨١٢٣ ألف فدان في عامي ١٩٩٣/٩٢ و١٩٩٥/٩٤. يعني ذلك أن الاهتمام بزيادة إنتاج الذرة السنوي كانت واضحة في زيادة المساحات المزروعة. ولكن زيادة المساحة المزروعة وحدها لم تُقُد إلى زيادة الإنتاج في بعض السنوات، وذلك لانخفاض الإنتاجية الناجمة في أكثر الأحيان عن معدلات الأمطار التي يعتمد عليها الذرة في الري. كما أن للآفات الزراعية دور في انخفاض الإنتاجية في بعض الأحيان. ففي عامي ١٩٨٤/٨٣ و١٩٩١/٩٠ زادت المساحات المزروعة عما كانت عليه، ولكن الإنتاج الكلي فيهما كان أقل مما كان في العامين الذين سبقاهما.

٢. الدخن

الدخن من المحاصيل الغذائية المهمة لسكان غرب السودان على وجه الخصوص. ويعتبر هذا المحصول من المحاصيل المهمة. وخلال للفترة ١٩٧٩/٧٨-١٩٩٦/٩٥ تراوحت المساحات المزروعة دخناً بين ٢٣٢٠ ألف فدان في عام ١٩٧٩ومساحة ١٠٠٧٠، ألف فدان في عام ١٩٩٥/٩٤. ولكن طوال هذه الفترة تباينت المساحات المزروعة من عام لعام لآخر ولم تكن ثابتة. ولكن اتجاه التوسع المستمر في المساحات المزروعة دخناً كانت سمة الأعوام الأخيرة التي تلت هذه الفترة المذكورة وفي المتوسط.

أما الإنتاج الكلي من الدخن فكان أيضاً متغيراً. بل ومتذبذباً بالزيادة والنقصان من فترة إلى أخرى خلال هذه السنوات. وكان الانخفاض في الإنتاج واضحاً في بعض السنوات. ويعزى ذلك في كثير من الأحيان للعوامل الطبيعية المتمثلة في شح الأمطار. ففي بعض سنوات هذه الفترة زادت المساحات المزروعة عما كانت عليه ولكن انخفض الإنتاج الكلي. ففي عام ١٩٨٤/٨٣ زادت المساحة المزروعة ولكن انخفض الإنتاج الكلي. ونفس الشيء حدث في عام ١٩٩١/٩٠ حيث زادت المساحة المزروعة من

٢٧١٣ ألف فدان إلى ٤٢٨٣ ألف فدان، ولكن انخفضت الكمية المنتجة من ١٦١ ألف فدان إلى ٨٥ ألف فدان فقط. ونفس الشيء حدث كذلك في عام ١٩٩٣/٩٢.

يعني كل ذلك أن الإنتاجية كان لها أثر كبير في حجم الإنتاج الكلي في كثير من السنوات في هذه الفترة. كما كان لكميات الأمطار السنوية أثر لذلك.

٣. القمح

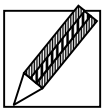
يعتبر القمح من أهم المحاصيل الغذائية في السودان، وخاصة لسكان شمال السودان وإن اعتبرت ولاية الخرطوم في السنوات الأخيرة من أكثر المناطق استهلاكاً للقمح. والقمح من المحاصيل التي تعتمد على الري الصناعي، وتعتبر الولاية الشمالية (موطن القمح) وولاية الجزيرة من المناطق الرئيسة لإنتاج القمح.

خلال الفترة ١٩٧٩/٧٨-٢٠٠٠م بدأت المساحات المزروعة قمحاً تنخفض سنوياً خلال السنوات الخمس الأولى من ٥٧٦ ألف فدان في بداية الفترة إلى ٢٣٣ ألف فدان في عام ١٩٨٣/٨٢. وتذبذبت المساحات المزروعة سنوياً في السنوات الخمس التي تلت. ومنذ عام ١٩٨٨/٨٧ بدأت المساحات تزيد سنوياً حتى وصلت أقصى مداها في عام ١٩٩١/٩٠، حيث بلغت المساحة المزروعة ١١٠٤ ألف فدان. ثم بدأت المساحات المزروعة في الانخفاض حتى وصلت ٧١٠ ألف فدان في عام ١٩٩٥/٩٤، وإلى ٢١٩ ألف فدان في عام ٢٠٠٠/١٩٩٩. ويلاحظ من الجدول أن المساحات المزروعة قمحاً السنوات ١٩٩٩/٩٨-٢٠٠٢/٢٠٠١م قلت بنسبة عالية عما كانت في السنوات التسع التي سبقت هذه الفترة. وكان الهدف من زيادة المساحات المزروعة في السنوات الأخيرة هو السعي لتحقيق الاكتفاء الذاتى من القمح.

وكان أقل مساحة زرعت طوال هذه الفـــترة هي في عـــام ١٩٨٥/٨٤ حيث بلغت المساحة المزروعة ١١٥ ألف فدان فقط. وكان أقل إنتاج طوال هذه الفترة هو أيضاً في هذا العام حيث بلغ الإنتاج الكلي ٧٨ ألف طن فقط وكانت إنتاجية الفدان ٠,٦٨ طناً فقط. ولكن هذه الإنتاجية لم تكن الأسوأ خلال الفترة. المذكورة حيث كانت إنتاجية الفدان في عام ١٩٧٩/٧٨ اول عام في الفترة ٠,٢٩ طناً فقط. وكانت أفضل

إنتاجية للفدان خلال الفترة هي في عام ١٩٩٢/٩١، حيث بلغت إنتاجية الفدان ٠,٩٨ طناً. ويعزى انخفاض الإنتاج في كثير من الحالات إلى ظهور الآفات الزراعية وخاصة الفئران في منطقة الجزيرة، وقصر موسم الشتاء في بعض الأحيان، إذ أن القمح محصول شتوي.

تدريب (٢)



من الجدول رقم ٣- ٧

احسب إنتاجية الفدان للعام ٢٠٠٠/ ٢٠٠١ للمحاصيل الآتية:

١. الذرة.

٢. الدخن.

٣. القمح.

٥,١ الغابات

لا شك أن لمساحة السودان الشاسعة ولامتداد أراضيه (من مسافة تقرب من خط الاستواء حتى مدار السرطان) أثر كبير في أن ظروفاً مناخية مختلفة تمتد عبر أراضيه.

ويعني هذا أن مستويات مختلفة من الأمطار تنزل فيه. لذا فإن مساحة كبيرة من أراضي البلاد تبلغ ٥٧٥ ألف كيلو متر مربع، أي ما يعادل ٢٣,٣% من مساحة القطر، تغطيها الغابات. وبما أن معظم الأمطار تنزل في الجزء الجنوبي من البلاد فإن ٤٣,٣% من الغابات تقع في هذا الأقليم. في حين أن ٢٩,٣% منها تقع في غرب السودان، و٢٢,٤% منها تقع في أواسط البلاد، وأن حوالي ٥% فقط منها يقع في الشمال الشرقي من البلاد(نسبة لطبيعتها الصحراوية وشبه الصحراوية).

وتعتبر الغابات من الثروات الطبيعية للبلاد إذا أمكن استغلالها استغلالاً حسناً، وأمكن السيطرة على تنظيم تربية وقطع الأشجار بالطريقة العلمية الصحيحة التي تمكن من الاستفادة من أجود الأنواع التي تناسب طبيعة البلاد. فتجديد الثروة الشجرية بالأنواع

المحسنة وتربيتها وحفظها من القطع الجائر والرعي ومن التنظيف لاستغلال أراضيها للزراعة أمر ضروري. ثم تحسين طرق ووسائل الإنتاج للاستفادة الكاملة من الثروة الغابية أمر أساس للإبقاء على هذه الثروة وتطويرها والاستفادة منها.

أما منتجات الغابات الحالية فتنحصر في:

١- الصمغ العربي الذي ينتج منه السودان ٨٠% من الإنتاج العالمي. وتبلغ صادرات السودان السنوية ٧٥% من هذه الكمية تقريباً، ويدر الصمغ العربي كما رأينا قدراً لا يستهان به من العملات الأجنبية للخزينة العامة.

٢- الثروة الخشبية وتتمثل في الأخشاب المصنعة (منشور، مضغوط، أبلكاش) وأخشاب المباني والمنازل وحطب الحريق والفحم النباتي.

٦,١ الثروة الحيوانية

توضح إحصاءات الثروة الحيوانية في البلاد أن السودان من أغنى الدول العربية والأفريقية في مجال الثروة الحيوانية. وقد ساعد ازدياد هذه الثروة ارتفاع معدلات النمو فيها. وقد أشارت تقديرات تعداد الثروة تزايدها تزايداً مضطرداً إذ كان موقفها في الفترة ١٩٧١-١٩٧٩ على النحو التالي:

السـنة	التقديرات (مليون)
٧٢/٧١	٣٥
٧٤/٧٣	٤١
٧٧/٧٦	٤٥
٧٨/٧٧	٤٨
٧٩/٧٨	٤٩,٧٢

وقد أشارت نتائج الإحصاء الحيواني الذي أجرى في السودان في عـام ٧٧/٧٦ إلى أن معدلات النمو في الثروة الحيوانية على النحو التالي:

النـــــوع	التقديرات (مليون)
الأبقار	%٦,١
الضأن	%٢,٨
الماعز	%٤,١
الجمـــال	%٣,٤

أما تقديرات أعداد الثروة الحيوانية في السودان بأنواعها المختلفة خلال الفترة ١٩٨٢/٨١-١٩٩٦/٩٥ فهي كما يجيء في الجدول:

جدول رقم: ٣-٨

أعداد الثروة الحيوانية خلال الفترة ١٩٨٢/٨١-٢٠٠٤

(بالألف رأس)

البيان / السنة	أبقار	ضأن	ماعز	جمال	الجملة
١٩٨٢/٨١	١٩٩٥٠	١٨٨٦٠	١٣٧٤٩	٢٦٩٧	٥٥٢٥٦
٨٣/٨٢	٢٠٩١٠	١٩٥٧٣	١٤١٨٦	٢٧٤٩	٥٧٣٨٨
٨٤/٨٣	٢١٣١٨	١٩٨٣٢	١٤٢٤٧	٢٨٠١	٥٨١٩٨
٨٥/٨٤	٢٠٩٤٠	١٩٧٠٩	١٤٢٦٦	٢٨٠٦	٥٧٧٢١
٨٦/٨٥	١٩٦٣٠	١٨٦٩١	١٣٧٩٩	٢٧١٣	٥٤٨٣٣
٨٧/٨٦	١٩٧٣٧	١٨٨٠٧	١٣٩٤٢	٢٧٠٥	٥٥١٩١
٨٨/٨٧	١٩٨٥٨	١٩٢٠٧	١٤١٧٥	٢٧٢٢	٥٥٩٦٢
٨٩/٨٨	٢٠١٦٧	١٩٦٦٨	١٤٤٨١	٢٧٢٢	٥٧٠٤٨
١٩٩٠/٨٩	٢٠٥٨٣	٢٠١٦٧	١٤٨٤٥	٢٧٤٢	٥٨٣٣٧
٩١/٩٠	٢٠٥٥١	٢٠٥٩٠	١٥٠٣٢	٢٨٣٥	٥٩٠١٠

٩٢/٩١	٢٠٩٣٨	٢١١٨٠	١٥٣١٢	٢٨٥١	٦٠٢٨١
*٩٣/٩٢	٢١٣٧٩	٢٢٢٦٥	١٥٧٤١	٢٨٧٠	٦٢٢٢٨
٩٤/٩٣	٢١٥٧١	٢٢٩٢٩	١٥٩٤٤	٢٨٨٩	٦٣٢٣٣
٩٥ / ٩٤	٢٢٠٨٣	٢٤٣٩٤	٢٠٦٦٥	٢٩٦٦	٧٠١٠٨
١٩٩٦/٩٥	٢٤٧٠٢	٢٥٩٥٤	٢٦٧٨٢	٣٠٤٥	٨٠٤٨٣
١٩٩٧	٣٠٠٠٠	٣٧٠٠٠	٣٣٠٠٠	٣٠٠٠	١٠٣٠٠٠
١٩٩٨	٣٥٠٠٠	٤٢٠٠٠	٣٦٠٠٠	٣٠٠٠	١١٦٠٠٠
١٩٩٩	٣٦٠٠٠	٤٥٠٠٠	٣٧٠٠٠	٣٠٠٠	١٢١,٠٠٠
٢٠٠٠	٣٧٠٠٠	٤٦,٠٠٠	٣٨٠٠٠	٣٠٠٠	١٢٤٠٠٠
٢٠٠١	٣٨٠٠٠	٤٧٠٠٠	٤٠٠٠٠	٣٠٠٠	١٢٨٠٠٠
٢٠٠٢	–	–	–	–	–

المصدر: العرض الاقتصادي (اعداد) عن وزارة الزراعة والموارد الطبيعية تقارير بنك السودان ٢٠٠٠/٢٠٠١ .

* أرقام تقديرية.

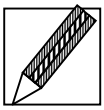
يلاحظ من بيانات الثروة الحيوانية الواردة في هذا الجدول أن أعدادها مجتمعة تزيد زيادات سنوية مضطردة، ولم تنخفض طوال فترة عشرين عاماً ممتدة ٨١/١٩٨٢– ٢٠٠٢، إلا في عام ٨٥/١٩٨٦ حيث انخفض تعدادها. ويعزى ذلك إلى تأثر هذه الثروة الحيوانية بالجفاف والتصحر الذي ضرب البلاد في الفترة التي سبقت هذه السنة .ففي هذه السنة انخفضت أعداد الأبقار والضأن والماعز والجمال جميعها بصورة لم تحدث طوال هذه الفترة. أما في السنوات الأخيرة فقد شهدت الثروة الحيوانية تطوراً ملحوظاً في أعدادها، حيث زاد معدل نموها من ٥,٧% في عام ٢٠٠٠ إلى ٦% في عام ٢٠٠١، وإلى ٦,٥% في عام ٢٠٠٢م. وكانت مساهمة الثروة الحيوانية في الناتج

المحلي لعام ٢٠٠١ بنسبة ٢١,٧%، مما يؤكد أهمية الثروة الحيوانية في إجمالي الناتج المحلي، وفي الحصول على العملات الأجنبية من تصديرها كحيوانات حية أو لحوم أو جلود.

ومعلوم بالطبع أن الثروة الحيوانية في السودان تعتمد اعتماداً أساسياً على الظروف الطبيعية والمناخية السنوية، وأن توزيع أصناف الثروة الحيوانية على المناطق التي تعيش فيها تعتمد على مقدرتها على تطبيع نفسها للعيش في تلك المناطق(الجمال في المناطق الصحراوية وشبه الصحراوية، الأبقار في مناطق الأمطار).

فتدر الثروة الحيوانية إيرادات بالعملة الصعبة للخزينة من تصدير الماشية واللحوم والجلود. ولتشجيع تسويق هذه الثروة الحيوانية فقد أنشئت المؤسسة العامة لتسويق الماشية واللحوم عام ١٩٧٧ للعمل على تسهيل انسياب الثروة الحيوانية بصورة علمية مدروسة نحو الأسواق العالمية، حتى تساهم هذه الثروة في زيادة إيرادات البلاد من العملات الصعبة. كما أنشىء حديثاً بنك الثروة الحيوانية لتشجيع تهيئة أعداد متزايدة من الثروة الحيوانية للتجارة الخارجية لاستقطاب مزيد من العملات الأجنبية.

تدريب (٣)



وضح أهمية القطاع الزراعي للاقتصاد السوداني؟

أسئلة تقويم ذاتي



١. ما هي مكونات القطاع الزراعي للاقتصاد السوداني؟
٢. ما هي المحاصيل التي تعتبر تقليدية في صادرات السودان؟
٣. ما هو موقف القطن في العقود التي أعقبت استقلال السودان مع موقفه خلال العقد الأخير؟
٤. زيادة عائدات السودان من العملات الأجنبية لا ترتبط بزيادة المساحات المزروعة بسلع الصادرات. وضح؟

٢. قطـــاع الصنـــاعة

١,٢ الصناعة في السودان

عزيزي الدارس، كانت بداية الصناعة في السودان نتاجاً طبيعياً للظروف التي أحاطت بالبلاد أبان الحرب العالمية الثانية من شح لاحتياجات السوق المحلية من المنتجات الصناعية والخفيفة. فنشأت صناعات صغيرة لسد احتياجات البلاد الاستهلاكية، مثل: مصانع الصابون ومعاصر الزيوت والحلويات ومصنع أسمنت عطبرة (١٩٤٩) مصنع تعليب اللحوم كوستى (١٩٥٢) ومصانع للأدوات المنزلية والزجاج والسجاير. وعليه فعند استقلال السودان في يناير ١٩٥٦ كانت الاستثمارات في الصناعة قد بدأت أولى خطواتها في هذا المجال. وقد أعلنت حكومة الاستقلال الأولى سياستها الرامية إلى تشجيع رأس المال المحلي والأجنبى في ميدان الصناعة بإصدار (قانون الميزات الممنوحة لعام ١٩٥٦) وكونت بموجبه اللجنة الاستشارية لترقية الصناعة لتقوم بتقييم طلبات إقامة الصناعات المحلية بواسطة المستثمرين. فكان لهذا القانون أثره الإيجابي في تنشيط الاستثمار في مجال الصناعة، إذ بلغ جملة الاستثمار في هذا المجال ٢,٧ مليون جنيه في عام ١٩٥٩، بينما لم يتجاوز المبلغ المستثمر في الصناعة ٥٤٠,٠٠٠ جنيه فقط في عام ١٩٥٦.وصدرت العديد من القوانين المشجعة للاستثمار بصفة عامة ومن ضمنها الاستثمار الصناعي. فصدر قانون تنظيم الاستثمار الصناعي وتشجيعه لسنة ١٩٦٧ وقانون تشجيع الاستثمار لسنة ١٩٨٠، وقانون تشجيع الاستثمار لسنة ١٩٩٩. وعدل هذا القانون الأخير سنة ٢٠٠٠م. ولكن بالرغم من ذلك فقد ظلت الصناعة تلعب دوراً ثانوياً في الاقتصاد القومي السوداني.

كانت مشاركة القطاع الصناعي في الناتج القومي في عام ٥٦/٥٥ متواضعة للغاية، ولم تتعد ١% من إجمالي الناتج المحلي. وارتفعت مساهمته إلى ٢% في عام ٦١/٦٠ وهو العام الذي سبق تنفيذ خطتنا العشرية الأولى. وحتى هذا العام فقد كان الجهد كله في تنمية القطاع الصناعي يقوده وينفذه القطاع الخاص.

وقد أعطت الخطة العشرية اهتماماً كبيراً لتنمية الصناعة في البلاد، فرصد لها في الخطة مبلغ ٧٦,٣ مليون جنيه (٢٥,٣ مليون من القطاع العام ٥١ مليون القطاع الخاص). ويدل هذا على أن الدولة قد بدأت مرحلة جديدة في تشجيع التطور الصناعي في البلاد بدخولها كمستثمرة في هذا الميدان الجديد. وأنشأت الدولة البنك الصناعي عام ١٩٦١ كمؤسسة حكومية تعمل على تشجيع نشاطات القطاع الخاص في مجال الصناعة في اتجاهين متوازيين ومكملين لبعضهما. فدعمت الدولة نشاطاتها في مجال الصناعة بإنشاء (هيئة المصانع الحكومية) عام ١٩٦٢ للإشراف على إدارة المصانع الحكومية. ثم أعيد تشكيل هذه الهيئة وسميت (مؤسسة التنمية الصناعية) عام ١٩٦٥ للإشراف على المصانع القائمة، بالإضافة إلى دراسة وإعداد المشروعات الصناعية الجديدة المناسبة لتوسيع القطاع الصناعي العام. ثم سميت أخيراً المؤسسة العامة للإنتاج الصناعي. وأنشىء كذلك معهد البحوث الصناعية عام ١٩٦٧ للقيام بإجراء البحوث والدراسات اللازمة لتطوير الصناعة، ووضع الخبرات الفنية المبنية على الدراسة العلمية تحت تصرف تنمية الصناعة في كلا القطاعين العام والخاص. وكذلك أقامت وزارة منفصلة للصناعة والتعدين عام ١٩٦٦.

فكان لهذا الجهد المزدوج بين القطاع العام والخاص في مجال الاستثمارات في القطاع الصناعي، بالإضافة إلى سياسة الدولة الرامية إلى تشجيع التصنيع بإصدار القوانين–قانون الميزات الممنوحة – وبالإضافة إلى إنشاء المؤسسات المتخصصة لرعاية الصناعة والإشراف عليها وتمويل الصناعات المبشرة، نقول كان لكل هذا أثره الكبير في توسيع القطاع الصناعي وزيادة مشاركة هذا القطاع في إجمالي الناتج المحلي من مستواه المنخفض الذي لم يتجاوز ١% عام ٥٦/٥٥ و٢% عام ٦١/٦٠ إلى ٨% في عامي ١٩٦٦و ١٩٦٧ وإلى ٨,٣% في عام ١٩٦٨ وإلى حوالي ٩,٤% في عام ١٩٦٩. انظر جدول ٤ – ٢.

فأوضحت مساهمة القطاع الصناعي في إجمالي الناتج المحلي خلال الخطة العشرية تطوراً متضطرداً. فبعد أن كان القطاع الصناعي أقل القطاعات مساهمة في إجمالي

الناتج المحلي منذ الاستقلال حتى عام ٦١/٦٠ تقدم تقدماً ملحوظاً في هذا المجال واحتل المركز الرابع في عام ١٩٦٨ كما يجيء في الجدول أدناه.

جدول: ٣-٩

نسبة مساهمة قطاعات الاقتصاد المختلفة

في إجمالي الناتج المحلي عام ١٩٦٨

الزراعة	%٣٧,٩٤
التجارة	%٢٠,٥٠
الخدمات الحكومية	%٩,٧٧
الصناعة والتعدين	%٨,٣٠
النقل والمواصلات	%٦,٤٢
الإنشاءات والأشغال العامة	%٤,٦١
الكهرباء والمياه	% ٥,٣٦
المالية والتأمين والعقارات وخدمات الأعمال الأخرى	%٦,٧٠
الجملة	%١٠٠

ويلاحظ أن تطور القطاع الصناعي خلال هذه الفترة قد قام على تطور الصناعة الحديثة – الصناعة التحويلية وانتشارها بسرعة تفوق تطور الصناعة التقليدية. وقد كان لتشجيع الدولة لتطور القطاع الحديث من الصناعة والدخول في إقامة هذا النوع بنفسها أثر كبير في توسعة القطاع الصناعي. ولكن هذا بالطبع لا يعني أن الصناعة التقليدية قد ركدت بل كان نموها بنسبة أقل بكثير من نمو قطاع الصناعة الحديثة. وبما أن الصناعة التقليدية كانت في واقع الأمر هي الجزء المهيمن على الصناعة عند بداية نمو القطاع الصناعي فقد ظلت مساهمة القطاع التقليدي للصناعة في إجمالي الناتج المحلي يفوق مساهمة قطاع الصناعة الحديث حتى عام ١٩٦٥، حيث بدأ تفوق مساهمة القطاع الحديث بصورة مضطردة وكبيرة.

وقد حتمت العديد من العوامل دخول الدولة كمستثمر في مجال الصناعة في البلاد ويمكن إيجاز النقاط التالية منها:

١. عدم إمكانية الاعتماد على المدخرات الخاصة المحلية الضعيفة في ظل دولة نامية كالسودان لتمويل صناعة حديثة ومتطورة وواسعة تلعب دوراً كبيراً في تنمية البلاد.
٢. دخول القطاع العام كمستثمر في مجال الصناعة يمكّن من توجيه التطور الصناعي حسب تصور الدولة وسياستها لتنمية صناعات معينة.
٣. ضخامة حجم الاستثمارات الضرورية لبعض الصناعات يفوق مقدرة المستثمرين في القطاع الخاص.
٤. هناك بعض الصناعات الضرورية لتطوير الصناعة والتي قد لا يجد القطاع الخاص حافزاً للاستثمار فيها نسبة لانخفاض عائد رأس المال منها، فلا مناص إذن من أن ينشئها القطاع العام.
٥. مقدرة القطاع العام في إقامة وحدات صناعية كبرى يمكِّن من إستجلاب الخبرات الفنية الضرورية للتطور الصناعي في البلاد وتنشر بالتالي الخبرة الفنية في هذا المجال–كصناعة السكر في السودان.

وبما أن تنويع الاقتصاد نفسه وعدم اعتماده على جانب واحد من الإنتاج أصبح من الاتجاهات الضرورية والحديثة للقضاء على التخلف الاقتصادي وتحديث الاقتصاد بالصورة التي تجعله أكثر حركة، فإن التصنيع قد اعتبر أهم العناصر التي تقود إلى تنويع الاقتصاد. فقيام قطاع صناعى واسع ونشط يساعد كثيراً على تقوية قاعدة الاقتصاد المحلي وزيادة إنتاج احتياجات القطاع الصناعي، كما يؤدى إلى مشاركة القطاع الصناعي نفسه في إنتاج احتياجات القطاعات الاقتصادية الأخرى والاستهلاك المحلي. ولا شك أن المساهمة الفعالة للقطاع الصناعي تؤدي إلى تحقيق معدل نمو أعلى للاقتصاد القومي، وتؤدى بالتالي إلى التقدم الاقتصادي والاجتماعي. في ضوء هذا المفهوم العام بدأت مساهمة الدولة في الاستثمار الصناعي في البلاد بتوسيع حصة القطاع العام في الصناعة بجانب تشجيعها للقطاع الخاص وإصدار التشريعات التي تساند ذلك، مع إنشاء المؤسسات التي تدعم هذا الاتجاه. وقد أكد هذا المفهوم الاعتمادات التي خصصت للتنمية الصناعية في الخطة

العشرية والتي بلغت ٧٦,٣ مليون جنيه، أي بمعدل متوسط سنوي يبلغ ٧,٦٣ مليون جنيه.واعتماد مبلغ ٦٠,٤ مليون جنيه للصرف على القطاع الصناعي في الخطة الخمسية ٧١/٧٠-٧٥/٧٤، أي بمتوسط سنوي يبلغ حوالي ١٢ مليون جنيه. وقد أشارت الخطة الستية إلى أن الدولة قد أولت عناية خاصة لخلق قطاع صناعى في خططها التنموية المختلفة حيث (بلغت جملة الاستثمارات في القطاع الصناعي لتصنيع الموارد الزراعية الأولية كالقطن والسكر وغيرها من المنتجات الزراعية في الخطة الخمسية وبرامج العمل المرحلية ٧١/٧٠-١٩٧٧/٧٦ أكثر من ٣٠٠ مليون جنيه سودانى. فلو صح ما جاء في هذا النص فهذا يعني أن انحرافاً كبيراً قد حدث في مجال الاستثمار الصناعي عما كان مخططاً له أصلاً في الخطة الخمسية (٦٠,٤ مليون جنيه) وأن مبالغ كبيرة قد رصدت للصرف في خلال السنتين ٧٦/٧٥، ٧٧/٧٦ اللتين أضيفتا للخطة الخمسية كبرامج العمل المرحلية في القطاع الصناعي.

ولكن نلاحظ أن المبالغ التي اعتمدت لهذا القطاع في الميزانية في السنوات ٧١/٧٠-٧٦/٧٥ كانت على النحو التالي:

جدول: ٣-١٠

المبالغ المعتمدة للصناعة في الميزانية

خلال الفترة ٧١/٧٠-١٩٧٦/٧٥

(بملايين الجنيهات)

السنة المالية	المبلغ
٧١/٧٠	٠٢,٠ مليون جنيه
٧٢/٧١	٠٤,١ مليون جنيه
٧٣,٧٢	٠٧,٣ مليون جنيه
٧٤/٧٣	١٣,٠ مليون جنيه
٧٥/٧٤	١٨,٠ مليون جنيه
٧٦/٧٥	٤٤,٢ مليون جنيه

المصدر: الميزانيات وتقارير المتابعة: العرض والطلب. العرض الاقتصادي ٧٦/٧٥.

فلا بد لنا أن نأخذ ما ورد في الخطة الستية عن الاستثمار الصناعي عن الفترة ٧١/٧٠-١٩٧٧/٧٦ بحذر شديد. خاصة مع الأخذ في الاعتبار أن جملة ما اعتمد للقطاع الصناعي للعام المالي ٧٧/٧٦ كان مبلغ ٧٨ مليون جنيه.

وتدعيما لأهداف الخطة العشرية الرامية إلى تحقيق التنمية الصناعية في البلاد فقد شملت الأهداف العامة للخطة الخمسية المعدلة وبرامج العمل المرحلية الخطوط التالية:

١. تحقيق الاكتفاء الذاتى من السلع الضرورية.
٢. الاستفادة القصوى من الخامات المحلية في الصناعة.
٣. توزيع الصناعات على مدى القطر في أماكن توفر الخامات، وذلك تحقيقاً للنمو المتوازن في الأقاليم المختلفة.
٤. تحديث وتطوير الصناعات التقليدية في الريف لتحقيق التكافؤ المنشود في المجالين الاقتصادي والاجتماعي.

وبانتهاء الفترة المحددة للخطة العشرية كانت المصانع التابعة للقطاع العام قد بلغت تسعة، أنشئت ثمانية منها خلال الخطة العشرية. فكان موقفها على النحو التالي:

جدول:٣-١١

حجم الاستثمار في مصانع الدولة

(بالجنيه السودان)

المصنع	جملة الاستثمار	تاريخ بدء الإنتاج
مصنع البلح بكريمة	٨٠٠٠٠	١٩٥٨
مدبغة الخرطوم	٩٠٣٢٦٠	١٩٦٢
مصنع سكر الجنيد	١٠١٠٣٨٧٠	١٩٦٢
مصنع الكرتون بأروما	٧٢٠٢٦٦	١٩٦٢
مصنع السكر بخشم القربة	٧٨٠٤٠٠٠	١٩٦٦
مصنع تعليب الفاكهة والخضروات بكريمة	١٠٢٨٤٠٠	١٩٦٦
مصنع تجفيف البصل بكسلا	٧٢٨٣٣٠	١٩٦٧

مصنع تعليب الفاكهة والخضروات بواو	٩٠٠٥٤١	١٩٦٨
مصنع منتجات الألبان ببانوسة	٩٠٠٠٠٠	١٩٦٨

ومع بداية الخطة الخمسية للتأميم والمصادرة التي اتبعت في عام١٩٧٠ لعدد ٣٨ مصنعاً من مصانع القطاع الخاص، فقد ارتفع عدد مصانع القطاع العام إلى ٤٧ مصنعاً. ولكن بمراجعة إجراءات التأميم والمصادرة فقد انخفض عدد مصانع القطاع العام إلى ٣٢ مصنعاً. ولكن عندما اكتمل إنشاء مصانع الغزل والنسيج بالحصاحيصا، والكناف بأبى نعامة، وسكر شمال غرب سنار إرتفع هذا العدد إلى ٣٥ مصنعاً.

وقد نظمت مصانع القطاع العام في مؤسسات عامة فرعية تتبع للمؤسسة العامة للإنتاج الصناعي على النحو التالي:

١- مؤسسة السكر والتقطير.

٢- مؤسسة مواد البناء والحراريات.

٣- مؤسسة الصناعات الغذائية.

٤- مؤسسة صناعة الجلود.

٥- مؤسسة الغزل والنسيج.

٦- مؤسسة الزيوت السودانية.

٧- مؤسسة التعدين السودانية.

وقد تقدمت مساهمة القطاع الصناعي في إجمالي الناتج القومي تقدماً ملحوظاً مع توسع نطاق القطاع العام.وعليه كانت هذه المساهمة في النصف الثاني من سنوات الخطة العشرية وسنوات الخطة الخمسية على النحو المبين في الجدول التالي:

جدول رقم: ٣-١٢

السنة	إجمالي الناتج القومي (مليون جنيه سوداني)	الناتج القومي للقطاع الصناعة (مليون جنيه سوداني)	نسبة القطاع الصناعي للناتج القومي الإجمالي%
٦٧/٦٦	١٠٦٠,٠	٠٨٩,٩	٠٨,٤
٦٨/٦٧	١١٢٥,٠	٠٩٤,٠	٠٨,٣
٦٩/٦٨	١١٩٣,٠	٠٩٨,٣	٠٨,٢
٧٠/٦٩	١١٤٣,٠	١٠٧,٦	٠٩,٤
٧١/٧٠	١١٩٩,٠	١٠٩,١	٠٩,٠
٧٢/٧١	١٢٤٠,٦	١٢٠,١	٠٩,٦
٧٣/٧٢	١٣٠٧,٠	١٣١,٦	١٠,٠
٧٤/٧٣	١٣٧٥,٠	١٩٠,٩	١٣,٨
*٧٥/٧٤	١٥١٠,٨	٢٢٨,٨	١٥,١

المصدر: الخطة الستية: المجلد الثاني: من جدول ١-٢

* وضح المصدر أن السنوات الأخيرة تقديرية.

ولكن بالرغم من تقدم مساهمة القطاع الصناعي في إجمالي الناتج القومي إلا أن هذه المساهمة لا تتمشى مع حجم الاستثمار في القطاع الصناعي وحجم الاهتمام به. ويعزى السبب الرئيس في عدم توسع مساهمة هذا القطاع بصورة أكبر إلى الظروف المحيطة بهذه الصناعات والصعوبات والمشاكل التي تواجهها، وهي في أول الطريق. ومن الأسباب الحقيقية التي تؤثر على مستوى الناتج القومي للقطاع الصناعي يمكن أن نورد بإيجاز هذه النقاط:

١. تشغيل المصانع بطاقات منخفضة (لأسباب عديدة) يؤدي إلى تخفيض الإنتاج وبالتالي مساهمة القطاع في إجمالي الناتج القومي.
٢. تواضع إنتاجية العمل مقارنة مع الإنتاجية في مثل هذه المصانع لعدم التمرس والتدريب وانخفاض مستوى المهارة نتيجة لذلك.

٣. تواضع إنتاجية رأس المال للظروف التي تكتنف تشغيل المصانع.
٤. ارتفاع تكلفة الإنتاج نتيجة لبعض الصعوبات التي تواجه المصنع–التوقف للأعطال ولعدم وجود أو وصول المواد الخام في الوقت المناسب.

ويلاحظ في نسبة مساهمة القطاع الصناعي في إجمالي الناتج القومي التذبذب. ولكن عند تدقيق النظر نجد أن هذا التذبذب لا ينتج من الناتج القومي للقطاع الصناعي إذ أبرز ذلك زيادة مستمرة. ولكن ربما يعزى هذا التقلب إلى تقلب مساهمة القطاع الزراعي في إجمالي الناتج القومي بحكم موقعه كقطاع أساس في الاقتصاد ونسبة لضخامة مساهمته، ولتأثره تأثراً مباشراً بالعوامل الطبيعية والتقلبات التي تكتنفه.

بالرغم من أن القطاع الصناعي ظل يساهم بأكثر من ٨% من تقديرات إجمالي الناتج المحلي خلال الفترة ١٩٧٧/٧٦–١٩٨٧/٨٦ إلا أنه يستخدم ٥% من القوى العاملة ويساهم بأقل من ١% من قيمة الصادرات.

٢,٢ الأهمية النسبية للصناعات القائمة

عزيزي الدارس، أبرز المسح الصناعي الشامل الذي قام به خبراء من مركز التنمية الصناعية في عام ١٩٦٩ مع النظراء السودانيين أن الأهمية النسبية في الصناعات السودانية القائمة من حيث مساهمتها في القيمة المضافة وإلى حد كبير من حيث عدد العاملين تأتي على هذا النحو:

١. صناعة المواد الغذائية والمشروبات الروحية والتبغ.
٢. صناعة الغزل والنسيج والمصنوعات من الأقمشة وصناعة الجلود والأحذية.
٣. صناعة الكيماويات والمنتجات الكيماوية والفحم والمطاط والبلاستيك.
٤. صناعة المنتجات المعدنية والماكينات والمعدات.
٥. صناعة الورق والطباعة والنشر والمصنوعات الورقية.
٦. صناعة الزجاج ومنتجات الخامات التعدينية غير المعدنية عدا البترول والفحم.
٧. صناعة الخشب ومنتجاته والأثاث.

وطبيعي أن تختلف الأهمية النسبية داخل كل مجموعة حسب مكوناتها وحسب مساهمة كل منها في تكوين القيمة المضافة للمجموعة، وبالطبع حسب ما تشارك به من تشغيل للأيدى العاملة.

كان لطبيعة الاستثمار الصناعي وقيادة القطاع الخاص له منذ الاستقلال أثره الكبير في هيكل الصناعة السائدة في السودان. فقد اتسمت الصناعة الناشئة بإنتاجها للسلع الاستهلاكية لمقابلة احتياجات السوق المحلي. كما اتسمت بصغر حجمها نسبة لمقدرة المستثمر الخاص المحدودة. وقد أكدت هذه الحقيقة موقف تشغيل العاملين في المصانع المختلفة في السودان عام ٦٨/٦٩، حيث أوضحت الاحصاءات أن أكثر من ٧٠% من المصانع القائمة تشغل أقل من ٣٠ عامل، فكان توزيع المصانع حسب التشغيل وحسب القيمة المضافة على النحو التالي:

جدول: ٣-١٣

عدد العمال	المنشـــــــآت		القيمة المضافة	القوى العاملة%
	العدد	النسبة %		
أقل من ٣٠ عامل	٤١٣	٧٤,٤	١٠,٨	١٠,٦
٣٠-١٠٠ عامل	٨٩	١٦,١	٢٠,٦	١٦,٤
١٠٠-٣٠٠عامل	٤٤	٠٧,٩	٣٦,٩	٣٠,٠
٥٠٠ عامل فأكثر	٩	١,٦	٣١,٧	٤٣,٠

المصدر: المسح الصناعي من جدول ٣ ص ٢٤.

تؤكد هذه الحقائق أن المصانع الكبيرة التي تؤلف حوالي ١٠% فقط من مجموع المصانع القائمة هي التي تشارك بمقدار ٦٨,٦% من القيمة المضافة، وبنسبة ٧٣% من القوى العاملة. يتضح من ذلك أن المصانع الكبيرة تعتمد على رأس المال الكبير في

الاستثمار، أي كثيفة رأس المال هي التي تشارك بقدر أكبر في القيمة المضافة وتشغيل الأيدى العاملة، وبالتالي فإن أثرها على الاقتصاد القومي أكبر.

أما بالنسبة لهذه الصناعات التي حددت عام ١٩٦٩ بعدد ٥٥٥ مصنعاً فقد تركزت تركيزاً كبيراً في العاصمة الخرطوم-بمدنها الثلاث-بصورة جعلت ٤٢٧ مصنعاً منها تقام بالخرطوم مقابل ٦٥ في الشمالية، ٢٩ في كسلا، ١٥ في النيل الأزرق، ١٠ في كردفان، و٩ في دارفور. والأسباب لهذا التركيز عديدة- منها قربها من السوق- توفر الخدمات، والمواد الخام، والمواصلات إلخ... فالخرطوم تستقطب إذن حوالي ٧٧% من المصانع القائمة في السودان.

لا نتوقع أن يقل استقطاب العاصمة الخرطوم بمدنها الثلاث لصناعة القطاع الخاص لأن تفكير ونهج مستثمري القطاع الخاص هو إقامة الصناعة حيث توجد الخدمات الضرورية لنجاح الصناعة. ويتضح ذلك بجلاء في توزيع الصناعات الاستراتيجية التي صدمت بإقامتها الأمانة العامة للاستثمار خلال الفترة ١٩٨١/٨٠-١٩٨٤/٨٣ على أقاليم السودان المختلفة.

جدول: ٣-١٤

توزيع الصناعات التي تم التصديق بها على أقاليم السودان خلال الفترة ١٩٨١/٨٠-١٩٨٤/٨٣

الأقاليم	عدد الصناعات المصدقة
معتمدية الخرطوم	١٤٣
الإقليم الأوسط	١٠٩
إقليم كردفان	١٩
الإقليم الشرقي	٣٠
الإقليم الشمالي	١٣
إقليم دارفور	١٢

الإقليم الجنوبي (الاستوائية)	٠١
الجملة	**٣٢٧**

وقد سعت الأمانة العامة للاستثمار لتوزيع الصناعات الجديدة بصورة مناسبة على أقاليم السودان المختلفة. وخطرت في سياساتها التي أتبعتها على قفل العاصمة قفلاً مطلقاً على بعض الصناعات، حتى تتجه هذه الصناعات نحو الأقاليم. وقد أقيمت منطقة صناعية كبرى في مدينة الجديد الثورة شمال الإقليم الأوسط وعلى مقربة من حدود معتمدية الخرطوم حتى يتجه المستثمرون إليها لقربها من الخرطوم. وقد ساعد ذلك بعض الشيء لإبعاد جزء من الاستثمار الصناعي عن العاصمة، وخاصة إلى الإقليم الأوسط والشرقى وكردفان. ولكن ما زالت العاصمة الخرطوم هي قبلة صناعة القطاع الخاص في السودان كما يشير بذلك أعداد المصانع القائمة في السودان في البيانات التالية.

جدول: ٣-١٥

توزيع مصانع القطاع الخاص على أقاليم السودان

حتى عام ١٩٨٧

الأقاليـــــم	**عدد المصانع عام١٩٨٥**	**عدد المصانع عام ١٩٨٧**
الخرطوم	٦٠٣	١٠٦٤
الأوسط	٢٣٤	٧٢٧
الشرقي	٠٩٩	٢٣٧
كردفان	٩٥	١٩٤
دارفور	٨٠	٠٩٥
الشمالي	٣٠	١٢٣
الجنوبي (الاستوائية)	٢٤	٣٣
الجملة	**١١٦٥**	**٢٤٧٣**

المصدر: مكون من جدول ٢/٢٠و ٢/٢١ العرض الاقتصادي ١٩٨٦/٨٥ و١٩٨٧/٨٦ عن وزارة الصناعة.

فيتضح مدى تركيز الصناعة في السودان في منطقة واحدة، ومدى عدم التوازن في توزيع الصناعات في مناطق القطر المختلفة. ولا شك أن قيادة القطاع الخاص للصناعة في البلاد كان لها أكبر الأثر في هيكل الصناعة القائمة الآن، وفي تركيزها في العاصمة. إذ لم يكن في مقدمة أهداف المستثمرين في هذا المجال إلا الحصول على عائد مجزٍ وسريع لاستثماراتهم دون إعطاء الأسبقية في المعايير التي تحكم الاختيار والتوزيع لمصلحة الاقتصاد القومي، وتوزيع الصناعات حسب التوازن المطلوب.

وقد أخذت مصانع القطاع العام مسلكاً خلاف ذلك، إذ لم ينشأ من مصانع الدولة التسعة الأولى إلا مصنعاً واحداً في الخرطوم وهو مدبغة الخرطوم.

٣,٢ الوضع الحالى للصناعة

في محاولة لتفعيل القطاع الصناعي والتغلب على بعض المشاكل التي تواجهه ليساهم بصورة أفضل في حجم الناتج القومي، وليعمل كعنصر فاعل ومؤثر في تحديث الاقتصاد اتخذت الدولة بعض السياسات للوصول إلى هذا الهدف.

كان أبرز هذه السياسات القرار الجمهوري الصادر في عام ١٩٨١ والخاص بحل مؤسسات القطاع العام الصناعية. فألغي بموجب هذا القرار أوامر تأسيس مؤسسات القطاع العام الصناعية الصادر في ديسمبر ١٩٨٠ ومارس ١٩٨١م. وتم تحويل المصانع التابعة لقطاعات السكر والنسيج والزيوت والصابون إلى شركات. كما عملت الدولة على تأهيل مصانع السكر (عدا شركة سكر كنانه) والمصانع الأخرى التي تتطلب ذلك خلال عام ١٩٨٢/٨١ حتى تساهم بصورة أكثر فاعلية في الناتج القومي والتصدير واستيعاب القوى العاملة وتعتبر أهم مكونات الصناعة في السودان هي السكر والغزل والنسيج والأسمنت والدقيق والسجاير والإطارت وأنابيبها والزيوت والصابون والمياه المعدنية والكبريت والأدوية والمنتجات البترولية وصناعة الجلود.

حتى نتلمس اتجاه الإنتاج الصناعي في بعض وحداته المهمة خلال الفترة ١٩٨٨/٨٧-١٩٩٥/٩٤ نقدم الجدول رقم ٣-١٦ التالي الذي يتحدث عن نفسه.

جدول: ٣-١٦

الإنتاج الصناعي لبعض الوحدات المهمة في القطاع الصناعي خلال الفترة ١٩٨٨/٨٧-١٩٩٦/٩٥

السلعة	وحدة القياس	٨٨/٨٧	٨٩/٨٨	٩٠/٨٩	٩١/٩٠	٩٢/٩١	٩٣/٩٢	٩٤/٩٣	٩٥/٩٤	٩٦/٩٥
السكر	ألف طن متري	٤٠٧,٧	٣٥١,٨	٣٩٥,٨	٤٣٢,٦	٤٤٣,٤	٤٧٠,٣	٢٣,١	٤٢٨	٤٥٩
الغزل	ألف طن متري	٩,٧	٨,٢	٨,٩	٩,٤	١٠,٧	٧,٨	٧,٤	١,٥	٢,٠
النسيج	ملايين الياردات	٦٢,٨	٣٤,٩	٤٢,٥	٣٣,٨	٤١,٩	٢٨,٦	٣٠,٨	٢٢,٢	١٨,١
الأسمنت	ألف طن متري	١٣١,٩	١٤٩,١	١٧٥,٩	١٤٧,٠	١٦٩,٦	١٥٨,١	١٤٨,٤	١٧٨,٥	٣٩
الدقيق	ألف طن متري	٤٦٦,٣	٤٤٩,٩	١٠٨٨,٤	٨٢٤,٢	–	–	–	–	–
السجاير	بليون سجارة	١,٨	١,٧	١,٠	٠,٨	٠,٧	١,٤	٢,٣	*٠,٨	٢,١
إطارات وأنابيب	ألف وحدة	٨٧٦,٢	٤٤٠,٥	٢٠٤,٧	٦٣,٥	٤٥٧,٤	١٠٠	١١٢	–	٤٥٦
مياه معدنية	مليون دستة	٢٠,٨	٢١,٥	٤٤,٩	٦٧,٥	–	–	–	–	–
الكبريت	بليون عود	١,٧	١,٧	١,٤	٠,٢	٠,١	٠,١	–	–	–
منتجات بترولية	ألف طن متري	٦٨٣,٥	٧٣٤,٧	٥٠٨,٩	٨٧٥,٩	٩٠٩,٢	٥٢٢	٤٥٣	*٧٣٤	–

المصدر: بنك السودان. التقرير السنوي ٣٤ و٣٥ عن رئاسة شرطة الجمارك الخرطوم والمصانع المذكورة أعلاه.

* يمثل الإنتاج من يونيو حتى ديسمبر ١٩٩٤ فقط.

إذا نظرنا إلى إنتاج هذه الصناعات العشر بصفة عامة خلال فترة السنوات الثمان التي غطاها هذا الجدول نستطيع أن نتلمس المؤشرات التالية:

١. كان تأرجح الإنتاج السنوي سمة بارزة في معظم هذه الصناعات.
٢. لم يزد الإنتاج السنوي باستمرار إلا في صناعة واحدة فقط هي المياه المعدنية.
٣. الكبريت هي الصناعة الوحيدة التي ظل إنتاجها السنوي في تدهور مستمر حتى اختفي تماماً عن الجدول في السنتين الأخيرتين.
٤. إنتاج الإطارات كان مبشراً في بدايته، ولكنه تدهور تدهوراً كبيراً في السنتين الأخيرتين.
٥. نستخلص من هذا الوضع الحقائق التالية:

أ- أن الصناعة ما زالت تواجه العديد من المشاكل التي تقف في طريق الإنتاج السلس المتنامي عبر الزمن.

ب-بعض الصناعات تواجه تنافساً قوياً في السوق المحلي من السلع المنافسة المستوردة من الخارج مما يضعف قدرتها على الإنتاج والمنافسة في السوق كسلعتي الكبريت والإطارات.

٦. يعني ذلك أن كثيراً من معوقات الصناعة ما زالت تفرد أجنحتها على القطاع الصناعي في السودان. ولا بد من معالجة مثل هذه الاختناقات والمعوقات حتى تستطيع الصناعة أن تنمو وتلعب دوراً أساسياً في الاقتصاد السوداني.

نظراً لأن الجدول السابق رقم ٣-١٦ الذي أبرز حجم وتطور الإنتاج الصناعي لبعض المؤسسات والشركات الصناعية لا يعبر عن مستوى الإنتاج في المصانع منفردة في بعض الصناعات الأكثر أهمية حتى يعكس لنا ذلك صورة عامة عن الأداء في القطاع الصناعي بأكمله وعن تطوره. وعليه سوف نحاول أن نستعرض الإنتاج السنوي لمصانع السكر والنسيج والأسمنت خلال الفترة ١٩٨١/٨٠-١٩٩٥/٩٤ باعتبارها صناعات استراتيجية.

أسئلة تقويم ذاتي



١. يقال أن الصناعة وجدت تشجيعاً كبيراً منذ الاستقلال. وضح هذا القول.
٢. هناك العديد من العوامل التي ضمنت دخول الدولة كمستثمر في القطاع الصناعي. بين هذه العوامل.
٣. بالرغم من الاهتمام بتطوير الصناعة وتشجيعها ظلت مساهمة القطاع الصناعي في إجمالي الناتج القومي ضعيفة. وضح أسباب ذلك.

٤,٢ صناعة السكر

عزيزي الدارس، صناعة السكر صناعة واعدة وملائمة جداً مع مناخ السودان وثرواته الطبيعية من الأراضي والمياه. وقد بدأت صناعة السكر في السودان منذ فترة ليست بالقصيرة عندما ظهرت هذه الصناعة لأول مرة بإقامة أول مصنع للسكر في الجنيد في أواخر خمسينات القرن العشرين. وأعقبه بسنوات قليلة مصنع سكر حلفا الجديدة ثم مصنعا سكر سنار وعسلاية. وكلها مصانع تنتمى للقطاع العام. أما أكبر وأهم مصنع الآن هو مصنع شركة سكر كنانة الذي أقيم بمشاركة بعض رؤوس الأموال العربية مع الحكومة. وهو المصنع الخامس في هذه الصناعة.

والطاقة القصوى لكل من هذه المصانع الخمسة على النحو التالي: مصنع الجنيد ٦٠ ألف طن،مصنع حلفا الجديدة ٧٥ ألف طن، مصنع سنار ١١٠ ألف طن،مصنع عسلاية ١١٠ ألف طن، ومصنع كنانة ٣١٥ ألف طن. والجدول التالي رقم ٣-١٧ يعكس الإنتاج الفعلي لهذه المصانع خلال الفترة ١٩٨١/٨٠-١٩٩٥/٩٤.

جدول رقم: ٣ – ١٧

إنتاج مصانع السكر خلال الفترة

١٩٨١/٨٠-١٩٩٦/٩٥-٢٠٠٢م

المصنع / السنة	الجنيد	حلفا الجديدة	سنار	عسلايا	كنانة	الجملة
١٩٨١/٨٠	٢٩,٠٠٠	٣٦,١٤٥	٢٦,١١٥	٨,٥٦٥	١٠٧,٠٠٠	٢٠٦٨٢٥
١٩٨٢/٨١	١٦,٠٠٠	٤٠,٠٠٠	٢٥,٠٠٠	–	١٦٢,٠٠٠	٢٤٣٠٠٠
١٩٨٣/٨٢	٢٠,٣٠٨	٣٨,٠١٨	٤١,٣١٣	٣١,٥٨٠	٢٣٠,٠٠٠	٣٦١٢١٩
١٩٨٤/٨٣	٢٢,٦٩٩	٤٧,٨٨٥	٥٧,٧١٠	٤١,١٠١	٢٥٠,٠٠٠	٤١٩٣٩٥
١٩٨٥/٨٤	١٤,٩٠٥	٦١,١٦٤	٦٨,٩٠٠	٤٧,٣٠٩	٣٠٦,٠٠٠	٤٩٨٢٧٨
١٩٨٦/٨٥	٢٥,١٠٠	٥٣,٧٠٠	٣٧,٦٠٠	٤٢,٢٠٠	٢٩٢,٠٠٠	٤٥٠٦٠٠
١٩٨٧/٨٦	٢٨,٩٠٠	٤٩,٥٠٠	٤٧,٤٠٠	٤٦,٨٠٠	٣١٠,٣٠٠	٤٨٢٩٠٠
١٩٨٨/٨٧	٢٦,٩٠٠	٤٢,٠٠٠	٤٤,٠٠٠	٣٠,٠٠٠	٢٦٥,٠٠٠	٤٠٧٩٠٠
١٩٨٩/٨٨	٢٢,٧٠٠	٢٨,٠٠٠	٤٤,٠٠٠	٢٦,١٠٠	٢٣٥,٩٠٠	٣٥٦٧٠٠
١٩٩٠/٨٩	٣٤,٠٠٠	٣٨,٣٠٠	٤٥,٠٠٠	٣٧,٠٠٠	٢٣٣,٢٠٠	٣٨٧٥٠٠
١٩٩١/٩٠	٤٠,١٠٠	٤٣,٨٠٠	٥٨,٨٠٠	٣٧,٦٠٠	٢٥٢,٠٠٠	٤٣٢٣٠٠
١٩٩٢/٩١	٥٢,١٠٠	٦٥,٢٠٠	٥٥,٦٠٠	٤٣,٦٠٠	٢٥٣,٠٠٠	٤٦٩٥٠٠
١٩٩٣/٩٢	٥٥,٠٠٠	٦٠,٠٠٠	٦٠,٠٠٠	٤٥,٠٠٠	٢٦٥,٠٠٠	٤٨٥٣٠٠
١٩٩٤/٩٣	٤٣٧٢٠	٥٣,٢٢٠	٤١,٨٣٥	٣٥,٦٨٥	٢٤٩,٠٠٠	٤٢٣٤٦٠
١٩٩٥/٩٤	٤٤١٢٤	٥٧٢٢٧	٤٢,٢٤٤	٣١٥٥٥	٢٥٣,٠٠٠	٤٢٨١٥٠
١٩٩٦/٩٥	٤٣٥٢٤	٥٥٢٦٩	٤٤٦٥٠	٣٥٨٥٨	٢٨٠,٠٠٠	٤٥٩٣٢٨
١٩٩٧/٩٦	٤٦٠٠٠	٥٢١٠٠	٣٦٠٠٠	٣٣٤٠٠	٣٣٠٠٠٠	٥٠٠٥٠٠
١٩٩٨/٩٧	٥٨٥٦٧	٦١٦١٥	٤٣٠٠٥	٣٨٠٢٣	٣٥٦٠٠٠	٥٥٧٢٢٤

١٩٩٩/٩٨	٦٩٥٥٠	٧٥٥٤٦	٥٥٠٠١	٤٥٢٣٤	٣٦٥٠٠٠	٦١٠٣٣١
٢٠٠٠/٩٩	٧١٦٩٦	٨٦٣٧٨	٦٤٥٢٢	٥٤١٩٣	٣٨٧٠٤٤	٦٦٣٨٣٣
٢٠٠٠١/٢٠٠٠	٨٤٠٠٠	٨٤٠٠٠	٦٣٠٠٠	٥٨٠٠٠	٤٠٢٠٠٠	٦٩١٠٠٠
٢٠٠٢/٢٠٠١	٩٤٠٠٠	٨٥٠٠٠	٧٨٠٠٠	٦٤٠٠٠	٣٧٦٠٠٠	٦٩٧٠٠٠

المصدر: المؤسسة العامة لتجارة السكر وشركة سكر كنانة(العرض الاقتصادي)(إعداد) وتقارير بنك السودان السنوية حتى عام ٢٠٠٢م.

إذا نظرنا إلى الإنتاج الفعلي لمصانع السكر خلال الفترة ١٩٨١/٨٠-١٩٩٥/٩٤ نجد التركيز على الجوانب المهمة التالية:

١. إن صناعةالسكر في السودان قد ثبتت أقدامها بصورة جيدة تجعلها من الصناعات المهمة في السودان.
٢. خلال الخمسة عشرة سنة الأخيرة زاد الإنتاج من حوالي ٢٠ ألف طن في عام ١٩٨١/٨٠ إلى حوالي ٤٧٣ ألف طن في عام ١٩٩٥/٩٤، بنسبة مئوية تصل إلى حوالي ٢٢٩%.
٣. بلغ الإنتاج الكلي للسكر في السودان أقصى مداه في عام ١٩٨٥/٨٤ حيث بلغ ٤٩٨٢٧٨ طناً. كان سبب الزيادة هي زيادة إنتاج مصنعي حلفا الجديدة وكنانة.
٤. انخفض إنتاج السكر في سنتين متتاليتين هما عام ١٩٨٨/٨٧ وعام ١٩٨٩/٨٨ انخفاضاً كبيراً عن متوسط معدل الإنتاج في السنوات الثلاث التي سبقته. وكان سبب الانخفاض في الكيمة هو انخفاض إنتاج كل مصانع السكر. وإن أخذ الإنتاج في الزيادة في السنة الثالثة الأخيرة من مجموعة هذه السنوات.
٥. أما السنوات الأربع التالية ١٩٩٠/٨٩-١٩٩٣/٩٢ فقد شهدت زيادات متتالية في إنتاج السكر الكلي وفي كل المصانع تقريباً وإن حدث انخفاض قليل نسبياً في إنتاج مصنع حلفا الجديدة في عام ١٩٩٣/٩٢ وفي إنتاج مصنع سنار في عام ١٩٩٢/٩١.

٦. عام ١٩٩٤/٩٣ شهد انخفاضاً في الإنتاج الكلي للسكر بقدر كبير يفوق ٦٠ ألف طن سكر بقليل، وهذه نسبة تصل إلى واحد على سبعة من الإنتاج الكلي تقريباً. ويعزى ذلك إلى انخفاض إنتاج السكر في كل مصانع السكر دون استثناء. ولكن كان الانخفاض في إنتاج مصنع سكر كنانة هو العامل المؤثر في حجم الانخفاض الكلي باعتباره أكثر المصانع إنتاجاً.

٧. في عام ١٩٩٥/٩٤ و١٩٩٦/٩٥ زاد الإنتاج الكلي في إنتاج السكر زيادة محسوسة. وكان السبب هو زيادة إنتاج السكر في كل المصانع. ولكن على غير العادى كانت زيادة الإنتاج في مصنع سكر عسلاية بحوالي ٢٠ ألف طن عما كان عليه في عام ١٩٩٤/٩٣ هو الأكثر أثراً في الزيادة الكلية للإنتاج.

٨. الطاقة الإنتاجية الكلية لمصانع الجنيد وحلفا الجديدة وسنار وعسلاية التي تبلغ ٣٥٥ ألف طن من السكر تفوق الطاقة الإنتاجية لمصنع سكر كنانة الذي يبلغ ٣١٥ ألف طن. ولكن بالرغم من ذلك ظل إنتاج مصنع سكر كنانة السنوي خلال الخمسة عشر عاماً الأخيرة المنتهية في عام ١٩٩٦ يفوق إنتاج المصانع الأربعة مجتمعة. يرجع ذلك في المقام الأول إلى أن هذه المصانع الأربعة تعمل بأقل من طاقاتها الإنتاجية المحددة بنسبة كبيرة تزيد على نسبة انخفاض إنتاج مصنع كنانة مقارنة بطاقته الكلية. فمصنع سكر كنانة هو الأكثر فاعلية في إنتاج السكر من المصانع الأخرى. ربما يعزى ذلك لحسن الإدارة وحسن التخطيط في توفير قطع الغيار والصيانة وتحفيز العاملين.

لكن يلاحظ من الجدول ٣-١٧ أن إنتاج السكر السنوي الكلي قد زاد زيادات كبيرة خلال الفترة ١٩٩٦-٢٠٠٢. والسبب الأساس في ذلك هو زيادة إنتاج المصانع جميعها زيادات كبيرة، وخاصة مصنعي الجنيد وسنار الذين كان إنتاجهما ضعيفاً من قبل.

ربما لا نكون مغالين إذا قلنا أن صناعة السكر وصناعة الأسمنت هما أفضل الصناعات التي شاركت فيها الدولة فاعلية، وأن صناعة السكر هي أكثر الصناعات التي

شاركت بفاعلية كبيرة في تغطية احتياجات الاستهلاك المحلي. فمنذ عام ١٩٩٠/٨٩ غطت صناعة السكر كل احتياجات الاستهلاك المحلي من السكر. واصبحت هذه الصناعة بعد ذلك تنتج أكثر من احتياجات البلاد من السكر باستمرار، كما يوضح الجدول التالي:

جدول رقم: ٣-١٨

إنتاج واستهلاك السكر خلال الفترة

١٩٨١/٨٠-٢٠٠٢م

(بالأطنان المترية)

السنة	الإنتاج الكلي	الاستهلاك المحلي	نسبة الإنتاج للاستهلاك المحلي%
١٩٨١/٨٠	٢٠٧٦٢٤	٣٥٢٣٣٧	٥٩
١٩٨٢/٨١	٢٨٣٩٣٥	٤٠٠١٧٠	٦٠
١٩٨٣/٨٢	٣٥٩٩٦٧	٤٢٥٠٠٠	٨٥
١٩٨٤/٨٣	٤١٨٥٢٦	٤٥٠٠٠٠	٩٣
١٩٨٥/٨٤	٤٩٦٩٣٩	٥٤١٣٤٣	٩٢
١٩٨٦/٨٥	٤٥١٥١١	٤٥٩٧٠١	٩٨
١٩٨٧/٨٦	٤٧١٨٨٩	٤٩٣٣٨٩	٩٤
١٩٨٨/٨٧	٤٠٧٧٤٠	٤٣٧٧٤٠	٩٣
١٩٨٩/٨٨	٣٥١٨٢٠	٣٥٨١٩٩	٩٨
١٩٩٠/٨٩	٣٩٥٧٦٢	٣٩٥٧٦٢	١٠٠
١٩٩١/٩٠	٤٧٢٥٨٣	٤٢٨٥٨٣	١٠١
١٩٩٢/٩١	٤٤٣٤٥٨	٤٢٩٦٤٨	١٠٣
١٩٩٣/٩٢	٤٧٠٣٢٥	٤٤٤٦٤٤	١٠٦

١٩٩٤/٩٣	٤٢٣٠٥٣	٣٤٦٠٩٨	١٢٢
١٩٩٥/٩٤	٤٢٨١٥٠	–	–
١٩٩٦/٩٥	٤٥٩٣٢٨	–	–
١٩٩٧/٩٦	٥٠٠٥٠٠	–	–
١٩٩٨/٩٧	٥٥٧٢٢٤	–	–
١٩٩٩/٩٨	٦١٠٣٣١	–	–
٢٠٠٠/٩٩	٦٦٣٨٣٣	–	–
٠٠١/٢٠٠٠	٦٩١٠٠٠	–	–
٠٠٢/٢٠٠١	٦٩٧٠٠٠	–	–

المصدر: بنك السودان: التقرير السنوي رقم ٣٢ و٣٥ لعامي ١٩٩٢و١٩٩٥وعام ٢٠٠٢ على التوالي. عن المؤسسة العامة لتجارة السكر وشركة سكر كنانة.

ملحوظة: هناك اختلاف قليل عن حجم الإنتاج السنوي للسكر مما جاء في الجدول السابق وذلك لاختلاف المصادر... وهذا شأن الدول النامية .

٥,٢ صناعة الغزل والنسيج

عزيزي الدارس، إذا نظرنا إلى تاريخ التطور الصناعي في كثير من البلاد التي دخلت مجال التصنيع منذ القرن الثامن عشر نجد أنها بصفة عامة بدأت بصناعة الغزل والنسيج. فكانت صناعة الغزل والنسيج هي رأس الرمح في ولوج مضمار التصنيع الواسع متى ما توفرت بعض العوامل التي تساعد على إنشاء هذه الصناعة. والسودان كأحد منتجي القطن بكميات كبيرة كان مؤهلاً لإنشاء صناعة نسجية متطورة لتقود بقية الصناعات الأخرى نحو نشاط تصنيعى مرغوب في مجالات كثيرة.

ولكن اتضح من واقع التجربة التي مر بها السودان في صناعة الغزل والنسيج منذ ستينات هذا القرن،أي لمدة قد تصل إلى ثلاثين عاماً، أن هذه الصناعة لم تنطلق حسبما

كان متوقعاً عند بداية الجهود الجادة فيها. فقد ظلت المصانع تعمل بأقل من طاقاتها الإنتاجية بكثير. ففي حين تبلغ الطاقة الإنتاجية القصوى لمصانع نسيج القطاع العام ٥٧,٤ مليون متر من الأقمشة، وأن طاقة مصنع غزل الحاج عبدالله ١١ ألف طن من الغزل، نجد أن هذه المصانع قد عملت بمتوسط ١٧% فقط من طاقتها في عام ١٩٨٦/٨٥.

فكانت نسبة الإنتاج الفعلي بالنسبة لطاقة كل مصنع خلال هذا العام ١٩٨٦/٨٥ على النحو التالي:

نسبة الطاقة التشغيلية للطاقة الكاملة خلال عام ١٩٨٦/٨٥

الصداقة للمنسوجات(الحصاحيصا)	%٢٦,٩
نسيج شندي	%١٠,٧
نسيج الدويم	%١٣,٩
نسيج كوستي	%٢٦,٣
نسيج كادوقلي	%١٤,٥
نسيج نيالا	%٠٣,٣

المصدر: العرض الاقتصادي ١٩٨٧/٨٦ ص ٣٧.

يعني ذلك أن مصانع الغزل والنسيج شأنها شأن المصانع الأخرى في السودان واجهت العديد من الاختناقات والمعوقات التي تواجه الصناعة في كثير من الدول النامية بصفة عامة كما سنشير فيما بعد. ولكن واجهت هذه الصناعة بصفة خاصة منافسة حادة لمنتجاتها من المنسوجات المستوردة واختناقات في ترحيل المواد الخام للمصانع في الوقت المناسب لبعد مواقعها من مواقع إنتاج المواد الخام، ونقص واضح في إمدادات الطاقة وعدم إستقرار العمالة فيها. وكانت نتيجة كل ذلك التذبذب الواضح في الإنتاج السنوي لكل هذه المصانع دون استثناء، كما يتضح لنا في الجدول رقم ٣-١٩ أدناه. كما توقف مصنع منقلا عن الإنتاج منذ ١٩٨٤/٨٣.

ونتيجة لهذه الظروف الصعبة التي تواجه هذه الصناعة صدر قرار في عام ١٩٨٣ بتحويل هذه المصانع التابعة للقطاع العام إلى شركات عامة ذات مسئولية محدودة فكانت أن كونت:

أ- الشركة العامة للغزل والنسيج المحدودة وتضم مصانع النسيج الستة التالية:
مصانع شندي والدويم وكوستي وكادقلي ونيالا ومنقلا.

ب-شركة الصداقة للغزل والنسيج المحدودة.

ولكن لا يبدو أن هذا التغيير الذي حدث في تنظيم وإدارة هذه المصانع قد أدى إلى نتائج إيجابية كبيرة. فقد ظل ضعف الإنتاج مقارنة بالطاقة الإنتاجية القصوى للمصانع والتذبذب المستمر في حجم الإنتاج خلال الستة عشر عاماً التي أوردنا بياناتها في هذا الجدول دلالة واضحة على أن صناعة الغزل والنسيج لم ترتق إلى الطموحات التي وضعها فيها أهل السودان والقائمون على أمر هذه الصناعة لظروف موضوعية وغير موضوعية واجهت هذه الصناعة. فقد تذبذب إنتاج هذه المصانع، وضعف إنتاج بعضها، وتوقف بعضها تماماً، كما يتضح في الجدول التالي:

جدول رقم: ٣-١٩

إنتاج مصانع القطاع العام للغزل والنسيج

خلال الفترة ٨٠/١٩٨١-٢٠٠٢م

(بآلاف الأمتار ومنذ عام ٨٥/٨٦ بآلاف الياردات)

المصنع	الصداقة للمنسوجات	شندي	كوستي	الدويم	كادوقلي	نيالا	منقلا	غزل الحاج عبدالله	المجموع
/٨٠ ١٩٨١	٣٧٠٤	١٤٢٢	١٣٢٠	٦١٧	٤١٥	٣٠٤	١٦٢٠	-	٧٩٤٤
/٨١ ١٩٨٢	٤٦٣٠	١٥٨٠	١٥٥٣	٨١٢	٥٦٨	٣٦٠	٢٣٥	-	٩٧٣٨
/٨٢ ١٩٨٣	٣١١٤	٢٦٢٣	٢٤٢١	١١٧٠	١٠٩٠	٧٣٢	٢٣٠	-	١١٣٨٠
/٨٣ ١٩٨٤	٤١٩٠	١٤٣٥	٧١٧	١٣٨٦	١١٣٠	٢٥٤	*	-	-
/٨٤ ١٩٨٥	٦٦٧٩	١٥٣١	٧١١	١٤٧٥	١٤٧٩	*	*	-	-
/٨٥ ١٩٨٦	٤٧٢٠	١١٥٩	٢٨٥١	١٥٠٦	١٥٦٣	٣٦١	*	-	-
/٨٦ ١٩٨٧	٤٩٠٠	١٦٠٠	٢٦٠٠	١٧٠٠	١٨٠٠	٣٠٠	*	١٤٠٠	١٢١٦٠
/٧٨ ١٩٨٨	٥٤٠٠	١٠٠	٢٩٠٠	٢٢٠٠	١٤٠٠	٦٠٠	*	١٠٠٠	-
/٨٨ ١٩٨٩	٦٠٠٠	٧٠٠	١٧٠٠	١٩٠٠	١١٠٠	٧٠٠	*	٨٠٠	-
/٨٩ ١٩٩٠	٧٩٠٠	١٣٠٠	٢٢٠٠	١٦٠٠	١٥٠٠	١٣٠٠	*	٦٠٠	-
/٩٠ ١٩٩١	١٢٦٠٠	٦٠٠	١٢٠٠	٩٠٠	٥٠٠	١٥٢١	*	٦٠٠	-
/٩١ ١٩٩٢	٨٤٠٠	١٠٦٨	٢٧٤٦	١٤٠٠	١٥٢٩	٦٠٠	*	٩٠٧	-
/٩٢	٩٨٨٩	١٧٩١	٤٠٢٥	١١٣٣	٨٩٨	١٢١٢	*	١٥٩٢	-

١٩٩٣									
/٩٣ ١٩٩٤	–	١٤٥٣	٣١٠٧	٢٢٢٥	٨٠٥	١٧٢٨	*	١٣٢٨	–
/٩٤ ١٩٩٥	٥٢٢٩	١٠٥٦	١٤٠٥	١٢٢١	٦٧٤	١٠١٣	*	٩٩٢	–
/٩٥ ١٩٩٦	٤٤٧٩	٧٦٦	١٢٤٤	١١٠٩	–	٧٠٧	*	٨٩٢	–
١٩٩٧	٥٦٧٢	٤٣٧	١٠٤	٧٦٣	–	٨٧٠	–	–	
١٩٩٨	٣٨٤٧	٣٤٦	٧١٥	٥٦٩		–		٥٥٤	
١٩٩٩	٢٥٣	٢٦٧	٣١٩	٥٥٥		٦٢٩		٤٧٧	
٢٠٠٠	٢٧١٤	–	–	٣٠٧		–		–	
٢٠٠١	٢٧٢٦	–	–	–					
٢٠٠٢									

المصدر: العرض الاقتصادي (إعداد) عن الشركة العامة للغزل والنسيج المحدودة وبيانات عام ١٩٩٦/٩٥ من بنك السودان التقرير السنوي ٢٠٠٢/١٩٩٥م.* متوقف عن العمل.

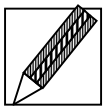
ملحوظة: وحدة القياس للغزل منذ عام ١٩٩٢/٩١ بالكيلو جرام.

لم يقتصر الجهد في صناعة النسيج في السودان على القطاع العام وحده، وإنما كان للقطاع الخاص دور واضح وفاعل، وإن لم تنج صناعة الغزل والنسيج من الإختناقات والصعوبات والمشاكل التي تواجه الصناعة في السودان بصفة عامة. والتي سنشير لبعضها في القسم التالي من هذا الفصل.والتذبذب السنوي سمة ظاهرة في كل مصانع الغزل والنسيج الخاصة. والتدهور في الإنتاج لبعضها لسنوات متتالية صورة متكررة في كل المصانع تقريباً. وأن كل إنتاج مصانع الغزل والنسيج في القطاع الخاص قد تدهور في عام١٩٩٥/٩٤ عما كان عليه في عام ١٩٩٤/٩٣ ما عدا إنتاج النسيج في شركة مصانع المنسوجات القطنية فقط، حيث زاد في هذه السنة عما كان عليه وربما تكون أوضح دلالة للصعوبات التي تواجهها هذه الصناعة هو توقف بعضها عن الإنتاج في بعض السنوات. ونعتبر أن توقف مصنع النسيج السوداني عن الإنتاج تماماً منذ عام ١٩٨٩/٨٨ مؤشراً خطيراً لما يمكن أن يواجه الصناعة في السودان بالرغم من أن المشاكل التي واجهت هذا المصنع وأدت إلى قفله كانت فريدة.

وتتكون صناعة النسيج الخاصة من عشرة مصانع هي:

مصنع النسيج السوداني، شركة النيل الأزرق للغزل والنسيج، شركة نسيج ود مدنى، شركة الهدى للغزل والنسيج، مصانع المنسوجات القطنية، شركة الجزيرة والمناقل للمنسوجات، شركة سنار للغزل والنسيج، شركة البحر الأحمر للغزل، شركة الغزل والنسيج الدولي، شركة الصداقة للمنسوجات.

تدريب (٤)



١. بالرغم من أهمية صناعة الغزل والنسيج وإنتاج السودان الكبير للقطن لم تبرز هذه الصناعة كقائدة للقطاع الصناعي، وضح ذلك.

وكان إنتاج هذه المصانع خلال الفترة ١٩٨٨/٨٧– ١٩٩٦/٩٥ على النحو التالي:

جدول رقم ٣–٢٠

إنتاج مصانع القطاع الخاص للغزل والنسيج خلال الفترة

١٩٨٨/٨٧–١٩٩٦/٩٥–٢٠٠٢م

المصنع	الوحدة	٨٨/٨٧	٨٩/٨٨	٩٠/٨٩	٩١/٩٠	٩٢/٩١	٩٣/٩٢	٩٤/٩٣	٩٥/٩٤	٩٦/٩٥
مصنع النسيج السوداني										
– غزل	طن متري	٢٤٧١,٩	–	–	–	–	–	–	–	–
– نسيج	ألف ياردة	٢٣١٠٨,٩	–	–	–	–	–	–	–	–
شركة النيل الأزرق										
– الغزل	طن متري	١٠٦٣,٩	٥١٢,٠	٤٨٩,٨	٣٧٤,٨	٥٢٤,٠	٦٢٧,٠	٥٣٨,١	٢٥٦	٦٣
– النسيج	ألف ياردة	١٠٤٩٢,١	٦٥٥٣,٣	٦٩٦٥,٩	٧١٥٢,٩	٩٢٥٩,٠	٦٥٥٣,٠	٤٦١٠,١	٢٩٧٢,٠	٣٣٧٢,٣
شركة النسيج ود مدني										
– الغزل	طن متري	٦٨٧,٦	٦٢٦,٥	٦٣٥,١	٥٢٤,٢	٦٥٩,٠	٦٥٨,٢	٤٠٨,٧	١٣٧٥٧٣,٠	١٢,٠
– النسيج	ألف ياردة	٥٣١٢,٢	٥٤٣١,٩	٣٨٤١,٩	٣٦٦٩,٠	٤٦٩,١	٤٩٦,٢	٣٧١٧,٠	١٢٣٧,٠	٢٩٢٤
شركة الهدى للغزل										
– الغزل	طن متري									

		١٣١٨,٦	٢٦٨٢,٥	٣٠٤٦,١	٣٨٨٣,١	٣٦٣٣,٠	٢٨٣٤,٠	٢٦٢١,١	١٠١٧,٠	٦٦٥٨

المصنع	الوحدة	١٩٩٧	١٩٩٨	١٩٩٩	٢٠٠٠	٢٠٠١	٢٠٠٢
مصنع النسيج السوداني							
– الغزل	طن متري					٥٨	
– النسيج	ألف ياردة					٥٧٢	
شركة النيل الأزرق							
– الغزل	طن متري	١٧١,٧	٤١	٢٦٣	–		
– النسيج	ألف ياردة	٢٣٣٩,٢	١٧٠٤	١٩٤٣	٢١٠٥,٥		
شركة النسيج ود مدني							
– الغزل	طن متري	١٧٧	٦٥	١٤٩			
– النسيج	ألف ياردة	١٤١٩	٥٦٢	٨٠٨			
شركة الهدى للغزل							
– الغزل	طن متري	٦٦٧٢	–	–	٣١٩,٢		
– النسيج	الف ياردة	–	–	–	٦٠٦,٨		

تابع الجدول: ٣-٢٠

المصنع	الوحدة	٨٨/٨٧	٨٩/٨٨	٩٠/٨٩	٩١/٩٠	٩٢/٩١	٩٣/٩٢	٩٤/٩٣	٩٥/٩٤	٩٦/٩٥
مصانع المنسوجات القطنية										
– الغزل	طن متري	٩٨٦,١	٦٦٩,١	٧٠٦,٥	٦٥٠,١	٨٩٦,٠	٩٧٢,٨	٨٤١	٢٨٢	١٣٥
– النسيج	ألف ياردة	٤٣٩٢,٣	٤٥٥٥,٥	٣٧٣٢,٥	٤٦١٨,٠	٣٥٨٤,٠	٣٢٦,٥	٢٢٢٧,٧	٢٩٥٦,٠	١٣١٧٨
شركة الجزيرة والمناقل										
– الغزل	طن متري	٧٢٩,٩	٧٤٧,٦	٩٩٢,٤	٧٢٩,٥	٩٧٢,٠	٨٧٣,٥	٣٨١,٦	١٣٦	١٩٥٧
– النسيج	ألف ياردة	٦١٥٤,٩	٥٥٧٦,٣	٨٢٠,٧	٦٥٧٥,٦	٨١٥,٠	٨١٢٧,٠	٤٥٤٩,١	١٨٥٨,٠	٢٤٤٧٥
شركة سنار للغزل والنسيج	طن متري	٤٤١,٦	١٥٦,٧	١٦٦,٦	٢٥٦,٦	٢٦٩,٠	–	٢٣٢,٠	–	–
شركة البحر الأحمر للغزل	ألف ياردة	٦٤٤,٦	٣٥٧,٤	٤٩٠,٥	٧١٨,٧	٨٤٠,٠	٨٣٨,٦	٥٧٦,٠	–	–
شركة الغزل والنسيج الدولي	طن متري	٨٤٥,٥	٥٦١,٤	٤٧٤,٣	٣٩٦,٠	٦٦١,٠	٣٥٩,٢	٣٩٦,٣	٣٨٢	–

المصدر: بنك السودان التقرير السنوي ٣٥ لعام ١٩٩٥ ملحق ٥ ص ١٠٤ و ٣٢ لعام ١٩٩٢ ملحق ٢١ ص ١٢٣.

تابع الجدول ٣-٢٠

المصنع	الوحدة	١٩٩٧	١٩٩٨	١٩٩٩	٢٠٠٠	٢٠٠١	٢٠٠٢
شركة الجزيرة والمناقل للغزل والنسيج	طن متري ألف ياردة	١٥٠	–	–	–	–	–
شركة سنار للغزل والنسيج	طن متري	٤٢٧,٢	–	–	–	–	–
شركة البحر الأحمر للغزل	طن متري	١١٩,٩	٤,٢	–	–	١٩٧,٥	–
شركة الغزل والنسيج الدولي	ألف ياردة	١٢٧,٤	–	–	٢٣٢٩,٩	–	

المصدر: بنك السودان التقرير السنوي ٣٥ لعام ١٩٩٥ ملحق ٥ ص ١٠٤ و٣٢ لعام ١٩٩٢ ملحق ٢١ ص ١٢٣

٦,٢ صناعة الأسمنت

عزيزي الدارس، هي من الصناعات الاستراتيجية المهمة التي تشارك بفاعلية في عمليات التشييد والبناء التي تنتظم البلاد، وبالرغم من أهمية هذه الصناعة لم يقام فيها إلا مصنعين فقط هما: مصنع ماسبيو للأسمنت في عطبرة، ومصنع شركة النيل للأسمنت في ربك. ولا يكفي إنتاج هذين المصنعين إلا جزءً يسيراً من احتياجات الأسمنت السنوية الكلية. وبالرغم من جودة الإنتاج المحلي من الأسمنت مقارنة بجودة الأسمنت المستورد إلا أن التوسع في هذه الصناعة لم يتحقق. ولاحتياج هذه الصناعة لرأس مال كبير للاستمثار فيه ولصعوبة توفير هذا القدر من رؤوس الأموال لم يكن هناك إقدام فعلي للتوسع في هذه الصناعة.

ولكن نتيجة للطلب المتزايد على الأسمنت كانت هناك محاولات جادة لتوسيع الطاقة الإنتاجية للمصنعين في السنوات الأخيرة. كما تم تأهيل وتجديد بعض جوانب المصنعين لزيادة الإنتاجية وتوسيع الإنتاج.

الإنتاج الفعلي للمصنعين ما زال أقل بكثير من طاقتهما الإنتاجية. فالطاقة الإنتاجية القصوى لمصنع ماسبيو هي ٢٠٠ ألف طن ولمصنع ربك هي ١٢٠ ألف طن في العام. ولكن ظل إنتاج المصنعين الفعلي ضعيفاً مقارنة مع الطاقة القصوى وإن كان مصنع ماسبيو أفضل من مصنع ربك في هذا الجانب.

نتيجة للطلب المتزايد على الأسمنت وبعد إنتاج المصنعين الفعلي عن الحجم الكلي لاستهلاك الأسمنت، بذلت محاولات جادة في منتصف الثمانينات لتوسيع الطاقة الإنتاجية للمصنعين. كما بذلت جهود لتجديد وتأهيل بعض جوانب هذين المصنعين لرفع الإنتاجية وزيادة الإنتاج الكلي. ولكن بالرغم من كل ذلك لم تستغل الطاقة الكلية ولم يصل أي من المصنعين طاقته القصوى على الإطلاق. وأهم الأسباب في ذلك هي:

- عدم توفر المواد البترولية الضرورية للتشغيل.
- صعوبة توفير مدخلات الإنتاج في الوقت المناسب.

- اختناقات الترحيل إلى ومن المصنع.
- عدم توفر قطع الغيار في الوقت المناسب.
- عدم توفر أكياس تعبئة الأسمنت في بعض الأحيان.

تنعكس المشاكل التي تواجه صناعة الأسمنت في السودان سلباً على الإنتاج السنوي للمصنعين. فكان التذبذب الدوري في الإنتاج سمة بارزة يعكسها بوضوح الجدول التالي رقم ٣-٢١ خلال الخمس عشرة سنة الأخيرة. فإرتفع الإنتاج باستمرار في السنوات الثلاث الأولى المذكورة (منذ عام ١٩٨١/٨٠)، وانخفض متدرجاً في العامين التاليين، واستمر في التذبذب بقية الفترة حتى نهايتها في عام ١٩٩٦/٩٥ بزيادة عن العام الذي سبقه.

وإن ظل مصنع ماسبيو يفوق المائة ألف طن سنوياً خلال الفترة المذكورة إلا أن إنتاجه خلال الأعوام الثلاثة ١٩٨٥/٨٤و١٩٨٨/٨٧ و١٩٩١/٩٠ كان أقل من معدله المعروف بكثير، حيث كان الإنتاج خلال هذه السنوات الثلاثة حوالي ٧٤ ألف و٧٠ ألف و٨١ الف طن على التوالي. وكانت لبعض المشاكل التي ذكرت أثر كبير في ذلك.

أما مصنع أسمنت ربك فكان التأرجح في الإنتاج سمة مميزة له أيضاً. ولكن كان إنتاج هذا المصنع بصفة عامة ضعيفة نسبياً. ولم يبلغ الإنتاج الفعلي لهذا المصنع خلال الخمس عشرة سنة المذكورة إلى نصف طاقته القصوى إلا في سبع سنوات فقط. والجدول التالي يوضح وضع هذه الصناعة بجلاء.

جدول رقم: ٣-٢١

إنتاج الأسمنت

خلال الفترة ١٩٨١/٨٠-٢٠٠٢م (بالطن)

السنة	مصنع ماسبيو بعطبرة	مصنع شركة النيل للأسمنت بربك	الجملة
١٩٨١/٨٠	١٢٧٤٥٧	٢٢٣٠٠	١٤٩٧٥٧
١٩٨٢/٨١	١٢٧٩٦٥	٤١٢٧٤	١٦٩٢٣٩
١٩٨٣/٨٢	١٥٠٥٥٤	٨١٠٠٠	٢٣١٥٥٤

١٩٨٤/٨٣	١١٣٥٧١	٨١٠٩٢	١٩٤٦٦٣
١٩٨٥/٨٤	٧٤١٢٩	٧٣٦٧٦	١٤٧٨٠٥
١٩٨٦/٨٥	١١٠٥٩٧	٤٣٠٠٠	١٥٣٥٩٧
١٩٨٧/٨٦	١٢٧٨٠٠	٧١٤٠٠	١٩٩٢٠٠
١٩٨٨/٨٧	٧٠٣٠٠	٦١٦٠٠	١٣١٩٠٠
١٩٨٩/٨٨	١١٣٤٠٠	٣٥٧١٠	١٤٩١٠٠
١٩٩٠/٨٩	١٣٢٠٠٠	٤٤٠٠٠	١٧٦٠٠٠
١٩٩١/٩٠	٨١٠٠٠	٦٦٠٠٠	١٤٧٠٠٠
١٩٩٢/٩١	١١٢٤٠٠	٥٧٢٠٠	١٦٩٦٠٠
١٩٩٣/٩٢	١٠٣٥٠٠	٥٤٦٠٠	١٥٨١٠٠
١٩٩٤/٩٣	١٠٢٥٠٠	٤٥٩٠٠	١٤٨٤٠٠
١٩٩٥/٩٤	١٠٢٥٠٠	٧٦٠٠٠	١٧٨٥٠٠
١٩٩٦/٩٥	١٧٨	٦١٠٠٠	٢٣٩٠٠٠
١٩٩٦*	٢٠٤٩٠٠	٥٤,٣٠٠	٢٥٩٢٠٠
١٩٩٧	٢٤٤٦٠٠	٦٠,٠٠٠	٣٠٤٦٠٠
١٩٩٨	١٦٢٠٠٠	٤٤,٠٠٠	٢٠٦٠٠٠
١٩٩٩	١٨٥٧٠٠	٦٠,٥٠٠	٢٤٦٢٠٠
٢٠٠٠	١٠٥٥٠٠	٥٥,٥٠٠	١٦١٠٠٠

المصدر: العرض الاقتصادي (إعداد) ٨٣/٨٢ حتى ٨٧/٨٦ عن السنوات ٨١/٨٠ حتى ٨٧/٨٦.

بنك السودان: التقرير السنوي لعامي ١٩٩٢ و ١٩٩٥ و١٩٩٦ عن السنوات ١٩٨٧/٨٦ حتى ١٩٩٦/٩٥. كلها عن شركتي ماسبيو والنيل للأسمنت.

* ابتداء من عام ١٩٩٦ يغطي الإنتاج من أول يناير حتى نهاية ديسمبر.

٧,٢ مشاكل ومعوقات تقدم الصناعة في السودان

كقطاع من أحدث قطاعات الاقتصاد في الدول النامية ولطبيعة الصناعة والتصنيع التي تميزها عن بقية القطاعات الاقتصادية في هذه الدول طبيعي أن يواجه القطاع الصناعي بعض المشاكل والمعوقات التي تعوق تقدمه. ولا شك فإن لظروف الدول النامية ومصادرها وطاقتها وخبراتها المحدودة أثرها الكبير في تعميق جذور هذه المشاكل والمعوقات.

والصناعة في السودان شأنها شأن الصناعة في الدول النامية تواجه العديد من المصاعب التي تحد من انطلاق تقدمها. ويمكن إيجاز أهم مشاكل ومعوقات الصناعة في السودان في النقاط التالية:

أولاً: ضعف دراسات الجدوى الاقتصادية للمشروعات الصناعية

إقامة أي مشروع صناعى يتطلب في البداية تدقيق النظر فيه بعناية، ودراسته دراسة عميقة لمعرفة جدواه الاقتصادية والفنية قبل البدء في استثمار الأموال عليه. وإجراء دراسات الجدوى ينبغي أن تعمل بواسطة أناس لهم الخبرة والدراية في هذا المجال.

وقد أظهرت التجربة العملية في إنشاء مصانع القطاع العام الثمانية خلال الخطة العشرية أن الدراسات التي أجريت قبل إقامة هذه المصانع لم تكن بالشمول والعمق والدقة التي تساعد على تنفيذ إقامة هذه المصانع وتشغيلها بالصورة المطلوبة. إذ بدأت المشاكل العديدة تظهر مع بداية تنفيذه هذه المشروعات الصناعية، ومع بداية تشغيل بعضها. وتتلخص أهم هذه المشاكل والصعوبات في النقاط التالية:

١- امتداد إنشاء المصانع لفترة أطول مما كان متوقعاً.
٢- زيادة تكلفة الإنشاء.
٣- عدم مناسبة مواقع بعض المصانع.
٤- الصعوبات في توفر المواد الخام.

٥- تعطل بعض المصانع في بعض الفترات من السنة لأسباب عديدة.

٦- العمل بأقل من الطاقة الإنتاجية المحددة بكثير.

أوضح المسح الذي أجري لهذه المصانع عام ١٩٦٩ أن استغلال الطاقة الإنتاجية للمصانع كانت على النحو التالي :-

سكر الجنيد ٤٠%، مدبغة الخرطوم ٥٠%، سكر حلفا الجـــديدة ٩٥%، مصنع تعليب كريمة ٥٠%، مصنع تجفيف البصل بكسلا ٥٥%، مصنع تعليب واو ١٥%، مصنع منتجات الألبان بابنوسة ٢٠%.

توضح هذه الحقائق أن دراسات الجدوى الاقتصادية والفنية لإقامة هذه المصانع كانت ضعيفة وغير عميقة.

ثانياً: مشكلة المواد الخام

عدم توفر المواد الخام بشكل عام وللمصانع بشكل خاص وعدم توفر مستلزمات الإنتاج الأخرى بصورة يضمن استمرارية دوران المصانع أصبحت سمة ملاحظة في المصانع الحكومية. فقد لوحظ أن حوالي نصف المصانع القائمة تواجه هذه المشكلة. وتعتبر هذه المشكلة سبب الخسارات المالية لهذه المصانع. ومن أسباب التشغيل بأقل من الطاقة الكاملة، ويلاحظ أن مصانع القطاع الخاص لا تواجه هذه المشكلة، أو ربما تواجهها بصورة مؤقتة تزول مع وصول الشحنات إليها بصورة منتظمة.

ثالثاً: مشكلة النقص في الأيدي العاملة المدربة

هذه المشكلة تواجه معظم أو كل الدول النامية. ولا شك في أن الخبرات الفنية تتطلب ممارسة طويلة وتدريب منظم. فانتشار درجة الأمية وقلة المدارس الفنية والمهنية من الأسباب الرئيسة لهذه المشكلة في السودان. وبالرغم من محاولات الدولة لإنشاء المدارس الفنية إلا أن الجهد في هذا الاتجاه لا يواكب الحوجة الحقيقية لها. إذن فإن الاعتماد على الخبراء الأجانب في بعض المناصب يصبح ضرورة ولكنها لا تكفي حوجة البلاد، بالإضافة إلى أنها تضيف تكاليف باهظة على البلاد يصعب تحملها.

وقد أنشئت بعض معاهد التدريب الفني لسد النقص في هذا الجانب المهم من الفنيين إلا أن الحاجة الفعلية لهذه الكوادر ما زالت واسعة.

رابعاً: مشكلة ضيق نطاق السوق

حجم السوق يختلف بالنسبة للصناعات المختلفة بناء على حجم الطلب نفسه على المنتجات ومقدار وقوة منافسة السلع البديلة المستوردة، ونشاطات التسويق بالنسبة لهذه المنتجات. فعدم حماية الصناعات تعرضها للمنافسة غير المتوازنة وتؤثر على توزيع المنتجات المحلية، مثال: منتجات تعليب الفاكهة (حتى ١٩٦٩) في القطاع العام. المستحضرات الطبية من القطاع الخاص. إذن فإن سياسة التجارة الخارجية وإجراءات الحماية لها أثرها على حجم السوق المتاح للإنتاج المحلي.

خامساً: النقص في المقدرة الأدارية والتنظيمية

هذه سمة من سمات الدول النامية.. والسودان كدولة نامية يعيش هذا النقص بأبعاده المختلفة. ولا شك أن آثار هذا النقص الكبيرة تنعكس على التخطيط والتشغيل والإنتاج والتسويق. كما يكون لهذا النقص آثاره على الإنتاجية نفسها. ويتطلب توفير هذا النوع من المهارات نوعية خاصة من التدريب في ضوء خلفية من التعليم (المخصوص).

ومعلوم بالطبع أن النقص في هذه النوعية من الإداريين لا يساعد على تطبيق التنظيم الحديث على الأسس العلمية. وتسعى بعض مؤسسات الدولة التدريبية مثل أكاديمية السودان للعلوم الأدارية ومركز تطوير الأدارة وبعض المؤسسات التدريبية الخاصة للمساهمة مساهمة فاعلة في هذا الجانب التدريبى.

سادساً: ضعف المنشآت الأساسية اللازمة لدعم الصناعة

يتطلب النمو الصناعي منشآت أساسية أو بنية أساسية تقدم الخدمات الضرورية للصناعة الناشئة. فتوفر وسائل المواصلات والنقل والتوزيع ضرورة لتحريك المواد الخام والمنتجات وخلاف ذلك إلى المصانع ومنها إلى المستهلك النهائى.كما أن مرافق الخدمات الأساسية كالكهرباء، والمياه، والطرق، وخدمات البنوك..إلخ.. ضرورة تساعد

على تطور الصناعة بصورة مستمرة. ويلاحظ أن تركيز الصناعة في العاصمة كان لضعف المنشأت الأساسية في المناطق الأخرى، ولأهمية هذه الخدمات للصناعة الناشئة من جوانب عديدة.

سابعاً: الصـــــيانة

أعمال الصيانة من أهم الأعمال التي تتطلبها الصناعة بأنواعها المختلفة. إذ أن الصيانة هي العنصر الأساس الذي يساعد على عدم توقف المصانع عن العمل لفترات طويلة أو قصيرة بصورة تؤثر على خطط وبرامج الإنتاج. والصيانة الدورية والعارضة من الجوانب الضعيفة في الصناعة السودانية لعدم تخطيط أعمال الصيانة نفسها، ولضعف إمكانات وكفاءة ورش الصيانة التابعة للمصانع نفسها، ولعدم توفر قطع الغيار في الوقت المناسب نتيجة لعدم التخطيط لذلك أو لعدم توفر النقد الأجنبي اللازم لاستيرادها.

ثامناً: صعوبات التمويـــــل

توفر التمويل من إحدى ركائز دوافع الاستثمار في الصناعة. وطبيعة الدول النامية تعكس الضعف في حجم الدخل القومي، وضعف متوسط دخل الفرد يضعف إمكانيات الادخار وتوجيه ذلك نحو الاستثمار في الصناعة. ومخاطر الصناعة لا تجذب رؤوس الأموال المحلية فتفضل الاتجاه نحو مجالات أخرى أكثر ربحية، كالعقارات، والتجارة...الخ. ولا شك في أن عدم الاستقرار لا يجذب رؤوس الأموال الخارجية إلا إذا كانت هنالك تأكيدات لضمانها ومجالات لأرباح كبيرة، خوفاً على عدم إمكانية تحويل الأرباح أو تحويل رأس المال نفسه. كما أن مجالات الأرباح المعروفة والمضمونة تجعل المستثمرين يحجمون عن الدخول في الميادين الجديدة التي تكتنفها أنواع من المخاطر والغموض.

تاسعاً مشاكل ومعوقـــات أخرى

من المشاكل والمعوقات العامة يمكن إبراز النقاط التالية:

أ- عدم توفر المناخ الملائم للاستثمار في الصناعة.

ب- ضعف الوعي الصناعي.

ج- ارتفاع اسعار الكهرباء الصناعية والوقود وانقطاع التيار الكهربائي عن المصانع أحياناً.

د- تفشي الروتين والبيروقراطية، وبطء الإجراءات الحكومية الخاصة بمتطلبات الصناعة والتصنيع التي لا تحتمل التأخير.

أسئلة تقويم ذاتي



١- تأثير هيكل القطاع الصناعي في السودان بقيادة القطاع الخاص لهذا النشاط الهام. وضح السمات الرئيسة للقطاع الصناعي في السودان.

٢- ما هي أهم الصناعات في السودان؟

٣- تعتبر صناعة السكر من الصناعات الواعدة والمتطورة في السودان وضح ذلك.

٤- ما هي أهم مشاكل ومعوقات الصناعة في السودان؟

نشـــــاط



ناقش زملاءك عن أثر الضرائب المتعددة والجمـــارك والزكـــاة والحركة والضرائب المحلية على تدهور الصناعة في السودان وكيفيـــة إيجاد الحلول.

٣. قطاع البترول

عزيزي الدارس، نظراً لأن إنتاج واستهلاك الطاقة ذو فاعلية كبرى في تحريك اقتصاديات الدول ورفع مستوى المعيشة في المجتمع، فقد أخذ كأحد المعايير التي يقاس بها مدى تقدم الدول. لذلك يعتبر البترول أحد أهم السلع الاستراتيجية في عالم اليوم سواء للدول المنتجة أو المستهلكة. فهو للدول المنتجة أحد المصادر الأساسية من مكونات الدخل الوطني. بل هو أهمها في كثير من الدول المنتجة للبترول وخاصة الدول النامية منها. أما الدول المستهلكة التي تعتمد على استيراده من الأسواق العالمية فالبترول أحد أهم السلع للقطاعات الإنتاجية والقطاعات الاستهلاكية المختلفة.

لصغر هيكل الاقتصاد السوداني واعتماده على القطاع الزراعي كمحور للنشاطات الإنتاجية ظل البترول والمنتجات البترولية خارج إطار المساهمة الفاعلة في الناتج القومي لزمن طويل. وبالتالي ظل السودان يعتمد على استيراد احتياجاته من المواد البترولية النهائية حتى إقامة مصفاة بورتسودان عام ١٩٦٤م بطاقة تصميميه قدرها ١,١ مليون طن متري.

لذلك يعتبر البترول أحد أعمدة مصادر الطاقة الأساسية في السودان. وظل استهلاك البترول متزايداً مع زيادة النشاطات الزراعية والصناعية والنقل. وقد اعتمد السودان في تلبية احتياجاته من البترول على الاستيراد من الخارج قبل دخول السودان مجالات إنتاج البترول.

بعد إنشاء مصفاة بورتسودان عام ١٩٦٤م بدأ السودان يعتمد على استيراد البترول الخام وفق طاقة هذه المصفاة، واستيراد بقية احتياجاته من منتجات البترول الجاهزة لسد الفجوة بين الإنتاج والاستهلاك. فأوضحت البيانات تزايد واردات السودان من البترول الخام مع تزايد احتياجات السودان من هذه السلعة الاستراتيجية.

نشـــــــاط



تصور وناقش حال السودان إن لم يتمكن من إنتاج البترول. كمـــا ناقش مستقبل السودان بعد انتاج البترول هل يمكنه أن يصل إلى مـــستوى الدولة كاملة النمو؟

الجدول رقم ٣-١٢ التالي يوضح حجم واردات السودان من البترول الخام خلال الفترة ١٩٧٤-١٩٨٤م.

جدول ٣-٢٢

واردات السودان من البترول الخام خلال الفترة ١٩٧٤-١٩٨٤م

(مليون طن متري)

السنة / البيان	١٩٧٤	٧٥	٧٦	٧٧	٧٨	٨٠/٧٩	٨١/٨٠	٨٢/٨١	٨٣/٨٢	٨٤/٨٣
الخام	١,١	١,١	١,٢	١,٣	١,٧	١,٠	٠,٠٠٩	٠,٨٢	٧٢,٠	٠,٤٦
المنتجات الجاهزة	*	*	*	*	٠,٢	٠,٢٣	٠,٣٧	٠,٤٩	٤٣	

المصدر: وزارة المالية والاقتصاد: العرض الاقتصادي- إعداد.

جدول :٣-٢٣

كميات وقيمة خام البترول والمنتجات البترولية المستوردة

خلال الفترة ١٩٩٠-١٩٩٧ م

البيـــــــان / الســـــنة	البترول الخام بالطن المتري	المنتجات البترولية بالطن المتري	جملة القيمة مليون دولار أمريكي
١٩٩٠	٨٧٨٨٨٨	٦٩٥٧٠٥	٣٢٣

١٩٩١	١٤٣٥٩٧	٥٥٦١٨٨	٢٣٨
١٩٩٢	٦٤٢٧٢٨	٧٥٧٧٦٤	٢٥٤
١٩٩٣	٣١٣٢٤٧	٨١٩٧٩٥	٢٠٠
١٩٩٤	٣٨٦٥٧٠	١٠٧٧١٣٢	٢٥٤
١٩٩٥	٦٤٢٧٢٨	٧٤١٨٩٠	٢٠٤
١٩٩٦	٦٤٦٩١٥	٥٨٦٧٧٨	–
١٩٩٧	٦٣٠٠٢٣	٧٣٧٣٧١	٣٤٢

المصدر: العرض الاقتصادي ١٩٩٦ و ١٩٩٧ م عن وزارة الطاقة والتعدين.

يعكس الجدولان تذبذباً واضحاً في الكميات المستوردة من خام البترول والمنتجات البترولية. فقد شهد السودان شحاً واضحاً في احتياجات البلاد من المنتجات البترولية في بعض سنوات الثمانينات وأوائل تسعينات القرن العشرين نتيجة لعدم توفرالتمويل اللازم لاستيراد خام البترول ومنتجاته. وقد انعكس هذا الشح بصورة واضحة في تدافع المواطنين في صفوف طويلة ولفترات زمنية طويلة في محطات توزيع البنزين والجازولين والغاز للحصول على احتياجاتهم. وقد أحدث هذا الشح والتدافع للحصول على هذه المنتجات البترولية ظهور السوق الأسود لبيع هذه المنتجات بصورة واسعة لأول مرة في السودان.

١,٣ استكشـــاف وإنتاج البترول

نظراً لأهمية البترول كسلعة استراتيجية ضرورية للبلاد وللضغوط التي يحدثها استيراد المواد البترولية على ميزان المدفوعات فقد اهتمت الدولة بتشجيع الاستثمار في مجالات استكشاف وإنتاج البترول منذ فترة طويلة، خاصة وأن البترول منذ فترة طويلة ينتج في بعض الدول المجاورة.

فبدأت عمليات استكشاف النفط في السودان في أواخر خمسينات القرن العشرين في مناطق البحر الأحمر بواسطة شركة أجب العالمية، فأظهر هذا الاستكشاف عن ظهور

شواهد تبين وجود البترول والغاز. أدى ذلك إلى اهتمام الدولة بعمليات الاستكشاف والتنقيب عن البترول بوضع قانون ولائحة المواد البترولية لسنة ١٩٧٢. بموجب هذا القانون وقعت بعض الشركات العالميةعلى عقود امتياز مع الحكومة للاستشكاف والتنقيب في مواقع مختلفة على أساس المخاطرة وقسمة الإنتاج. فبدأت هذه العمليات الجادة في مناطق شرق السودان، وأواسط وجنوب السودان، وشمال وأواسط شمال السودان. فوقعت اتفاقية مع شركة شفرون في عام ١٩٧٤ للتنقيب في أواسط السودان فكانت نتائجها إيجابية ومشجعة. ولذلك وقعت مع شركة شفرون اتفاقية ثانية في عام ١٩٧٩م للتنقيب في حوض المجلد والنيل الأزرق، ووقعت اتفاقيتان مع توتال الفرنسية عام ١٩٨٠م ومع شركة فيلبس في عام ١٩٨١ م، ومع شركة صن أويل الأمريكية عام ١٩٨٢م.

ففي ضوء هذه الاتفاقيات أجريت المسوحات الجيولوجية والجيوفيزيائية في المناطق المتفق عليها مع هذه الشركات. وكانت من نتائجها حفر أول بئر استكشافية هي بئر البركة في عام ١٩٧٧ ثم بئر الوحدة ثم بئر الوحدة بمنطقة بانتيو في عام ١٩٧٨م وتوالت الأستكشافات حيث تم حفر ٩٥ بئراً استكشافية، منها ٤٦ بئراً منتجة منها حقول سواكن، أبو جابرة، شارف، الوحدة، طلح، هجليج، عداربيل، وكايكانق. ولكن لم يتبع هذا الاستكشاف أي نشاط إنتاجى قبل أن توقف شركة شفرون نشاطها في عام ١٩٨٤م.

وبدأ استخراج البترول منذ عام ١٩٩١ في حقول ابو جابرة وشارف وهجليج وعداربيل التي خلفتها شركة شفرن قبل تطويرها. ومنحت الحكومة شركة ستيت الكندية حقوق الأمتياز الاستكشافي والتطويري للحقول الواعدة في هجليج والوحدة وكايكانق في أغسطس ١٩٩٣م واندمجت الشركة مع شركة اراكيس. وبعد ثلاثة أعوام استطاعت الشركة إنتاج عشرة ألف برميل في اليوم في يونيو ١٩٩٦م.

وفي نهاية عام ١٩٩٦ بدأ الترويج لاستكشاف وإنتاج البترول وتشييد أنابيب الصادر بدعوة عدة شركات عالمية من الغرب والشرق. وبدأ الإنتاج النفطي في حقول أبي

جابرة وشارف، ثم حقول عداريل وهجليج. وبلغ معدل الإنتاج اليومي ١٥٠ الف برميل يومياً في عام١٩٩٩م.

٢,٣ تكرير البترول

ظل السودان يعتمد على استيراد المواد البترولية للاستهلاك المباشر حتى أنشئت مصفاة بورتسودان عام ١٩٦٤م. وإقامة مصافي البترول واستيراد البترول الخام لتكريره داخل البلاد أفضل من الناحية الاقتصادية لأنه يساعد على زيادة إجمالي الناتج المحلي، كما أنه يقلل من الصرف على الواردات بالعملات الصعبة، ويخفف الضغط على ميزان المدفوعات. لذلك فإن سياسة إقامة المصافي لتكرير البترول بدلاً من استيراد المواد البترولية الجاهزة تعتبر سياسة إيجابية، ولذلك قامت صناعة تكرير البترول داخل البلاد منذ النصف الأول من ستينات القرن العشرين. وعند اكتشاف وإنتاج البترول في السودان أصبح إقامة مصافي البترول أمراً لازماً لتلبية احتياجات البلاد من المواد البترولية، فأقيمت أربعة مصافي أخرى. نقدم في الفقرات التالية موجزاً عن هذه المصافي:

أولاً: مصفاة بورتسودان

مصفاة بورتسودان هي أول مصفاة في السودان أنشئت في عام ١٩٦٤ك بشراكة بين حكومة السودان وشركة شل العالمية. وفي عام ١٩٩٣م قامت حكومة السودان بشراء نصيب شركة شل لتؤول ملكيتها الكاملة للحكومة. وتبلغ الطاقة التكريرية للمصفاة ٢٥,٠٠٠ برميل في اليوم. وقد صممت المصفاة لتكرير خام الزيت الإيراني والزيوت المشابه. وتبلغ الطاقة التخزينية للمصفاة ١٦٨ طن متري.

ثانياً: مصفاة أبو جابرة

أقيمت هذه المصفاة في أبى جابرة في غرب البلاد لتكون على مقربة من حقول البترول. وقد قامت شركة كونكورب للبترول، وهي شركة سودانية، بتشييد هذه المصفاة في عام ١٩٩٣م وتعتبر المصفاة من النوع البسيط وتبلغ الطاقة التكريرية لهذه المصفاة ٢٠٠٠ برميل في اليوم. ولهذه المصفاة طاقة تخزينية سعتها ٢١٤٠٠ طن متري.

ثالثاً: مصفاة الأبيض

أنشئت هذه المصفاة في مدينة الأبيض في غرب البلاد في عام ١٩٩٦م. وهي من أنواع المصافي البسيطة. وتبلغ الطاقة التكريرية للمصفاة ١٠,٠٠٠ برميل في اليوم ووسعت طاقتها إلى ١٣,٠٠٠ برميل في اليوم. وتعتمد هذه المصفاة على الزيت الخام المرحل لها من حقل هجليج أو حقل الوحدة المرحل إليها عن طريق السكة حديد. ولكنها ستعتمد فيما بعد على الخام الذي يصلها عن طريق أنابيب البترول الصادر. وتبلغ الطاقة التخزينية للمصفاة ٣٤٢٠٠ طن متري.

رابعاً: مصفاة كونكورب

أقيمت هذه المصفاة بواسطة شركة كونكورب في منطقة الشجرة بمدينة الخرطوم في مارس ١٩٩٦م، بطاقة تكريرية قدرها ١٠,٠٠٠ برميل في اليوم، وهي من المصافي البسيطة أيضاً. وقد بدأ تشغيلها تجارياً في الربع الأول من عام ١٩٩٩م. وتبلغ الطاقة التخزينية لهذه المصفاة ٨٩٠٠ طن متري.

خامساً: مصفاة الخرطوم

تطلبت احتياجات البلاد من المنتجات البترولية، وخاصة بعد بدء إنتاج البترول المحلي إقامة مصفاة للبترول بمواصفات فنية متقدمة وبطاقة تكريرية يومية قدرها ٥٠,٠٠٠ برميل في اليوم في مدينة الخرطوم بحري. وقد تقرر أن تبدأ المصفاة إنتاجها

في النصف الثاني من عام ١٩٩٩ م. وتبلغ الطاقة التخزينية لهذه المصفاة ١٤٢٣٠٠ طن متري.

وقد جاء إنتاج المصافي العاملة خلال الفترة ١٩٩٥-١٩٩٩م على النحو التالي:

جدول ٣-٢٤

إنتاج مصافي البترول في السودان (طن متري)

السنة	مصفاة بورتسودان	مصفاة أبو جابرة	مصفاة الأُبيض	الجملة
١٩٩٥	٦٨٢٨٦٣	٣٥٠٢	-	٦٨٦٣٦٥
١٩٩٦	٦٨٥٦٣٢	٢٨٥٧٨	٤٣٠٦٣	٧٥٧٢٧٣
١٩٩٧	٧١٧٦٧٠	١٥١٦٢	١٧٧٥٠٥	٩١٠٣٣٧
١٩٩٨	٤٢٥١٥٠	٣٥٧٤٥	١٦٩٩٦٢	٦٣٠٨٥٧
١٩٩٩*	١٩٣٩٤١	٣٢٢٩٨	١٧٣٨٧٠	٤٠٠١٠٩

المصدر: العرض الاقتصادي ١٩٩٩ ص ٦٠، عن المؤسسة السودانية للنفط.

* مصفاة بورتسودان عملت لمدة ثلاثة أشهر فقط خلال عام ١٩٩٩م.

من واقع إنتاج هذه المصافي كما جاء في الجدول رقم ٣-٢٤ يتضح الآتى:

١. يتأثر الإنتاج الكلي لتكرير البترول بإنتاج مصفاة بورتسودان إذ أنها الأكبر إنتاجاً بين هذه المصافي.
٢. تزايد الإنتاج الكلي حتى وصل أعلى مستوى له في عام ١٩٩٧م، ثم بدأ في التدهور.
٣. أعلى معدلات إنتاج مصفاة بورتسودان كان في عام ١٩٩٧، وبدأ إنتاجها ينخفض بعد ذلك بصورة واضحة.

٤. مع أن مصفاة أبو جابرة في مواقع الإنتاج فإن إنتاجها ظل متذبذبا بين عام وآخر.
٥. مصفاة الأبيض هي المصفاة الوحيدة التي ظل إنتاجها متزايداً عاماً بعد عام. لا شك أن دخول مصفاة الخرطوم في الإنتاج سيؤثر كثيراً على حجم الإنتاج لأنها الأكبر والأكثر تقدماً من حيث تصميمها الفني.

٣,٣ خط أنابيب البترول

عزيزي الدارس، النقل من أهم القطاعات المساعدة للقطاعات الإنتاجية، وبالتالي تعتبر منشآت النقل المختلفة من أهم جوانب البنية الأساسية، وتحظى باهتام كبير كأحد أهم العوامل المساعدة في تحقيق التنمية. وتتأثر تكاليف النقل بحجم ووزن المنقول وبالمسافة التي يقطعها المنقول. وبما أن خام البترول ومنتجاته ذات وزن وحيز مكانى فإن نقلها من مكان إلى آخر بوسائل النقل البرية والسكك الحديدية ذات تكلفة عالية نسبياً.

أعتمد السودان على استيراد المواد البترولية للاستهلاك من الخارج عبر ميناء بورتسودان عبر تاريخه الحديث. ونظراً لبعد ميناء بورتسودان عن الخرطوم عاصمة البلاد، وباعتبار الخرطوم أحد أهم مواقع استهلاك المنتجات البترولية "وبعد إقامة مصفاة بورتسودان" أصبح إقامة خط أنابيب لترحيل منتجات البترول البيضاء من بورتسودان إلى الخرطوم ذا جدوى وأهمية.

بدأ العمل في إقامة هذا المشروع كأحد أكبر مشروعات التنمية لنقل الجازولين والبنزين والكيروسين والنافتا ووقود الطائرات إلى الخرطوم في عام ١٩٧٣، واكتمل العمل من هذا المشروع عام ١٩٧٦م. ويبلغ طول هذا الخط ٨١٥ كيلومتراً. وقد صمم المشروع لينفذ على ثلاثة مراحل بطاقة تصميمية على النحو التالي:

المرحلة الأولى ٦٤٠ ألف طن.

المرحلة الثانية (لم تنفذ بعد) ٨٠٠ ألف طن

المرحلة الثالثةوالأخيرة. ١٠٠٠ ألف

أما بعد دخول السودان مرحلة إنتاج وتصدير البترول أصبح من الضروري العمل على إنشاء خط لتصدير البترول. فوقعت إتفاقية في أول مارس ١٩٩٧م لإنشاء خط يربط حقول الإنتاج بهجليج مروراً بمصفاتي الأبيض والخرطوم إلى ميناء بشائر جنوب مدينة بورتسودان بطول قدره ١٦١٠ كيلومتر، وسعة قدرها ١٥٠ ألف برميل في اليوم وتصل إلى ٢٥٠ ألف برميل في اليوم في عام ٢٠٠٠م وتكلفة كلية قدرها أكثر من مليار دولار.

يتضمن هذا المشروع ثلاث مراحل تشمل: عمليات تجميع الخام من الحقول وتوصيل خط الأنابيب بطول ١٦١٠ كليومتر، وإنشاء ميناء التصدير في بشائر جنوب بورتسودان ويضم خمسة مستودعات بسعة ٢,٥ مليون برميل. فقد ساهمت في تنفيذ المشروع سبع شركات تضمن أعمالها:

- توصيل الخط من هجليج إلى الميناء، وقامت به شركة صينية.
- تشييد محطات الضخ ووسائل الاتصال والتحكم ومرسى الصادرات في بشائر، وقامت بها شركة أرجنتينية.
- توريد المضخات شركة بريطانية.
- توريد المولدات الكهربائية شركة بريطانية.
- تصنيع الأنبوب بطول ١١٠٠ كيلومتر شركة صينية.
- – تصنيع الأنبوب بطول ٥٠٠ كيلومتر وقطر ٢٨ بوصة شركة ألمانية. شركة ماليزية.
- مستشارين.

وقد عملت هذه الشركات تحت إشراف شركة النيل الكبرى لعمليات البترول وأكمل العمل وتم افتتاح الخط يوم ١٩٩٩/٥/٣١ GNPOC وأصبح بعدها تصدير النفط السوداني ينساب عبر هذا الخط.

٤. قطـــــاع النقـــــل

عزيزي الدارس، يعتبر قطاع النقل من أهم قطاعات الاقتصاد القومي إذ يساعد قطاعات الإنتاج لتقوم بدورها بصورة طيبة، ويهيء لقطاعات الاستهلاك والخدمات الحصول على احتياجاتها من القطاعات الأخرى بصورة مستمرة وسلسة. فكل السلع الرأسمالية والاستهلاكية والمواد الخام وتنقلات المواطنين تمر جميعاً بقناة النقل. فقطاع النقل عنصر أساس من عناصر الاقتصاد القومي ويؤثر تأثيراً مباشراً على تقدمه ونموه. ويمثل قطاع النقل ركناً أساسياً من أركان البنية الأساسية في الاقتصاد. فاهتمام الدول بتقوية بنياتها الأساسية ينبع من القناعة بأن تطور الاقتصاد وتقدمه لا يتأتى بمعزل عن بنية أساسية تهيء المناخ وتوفر المدخلات وبقية الاحتياجات لقطاعات الإنتاج، وتقوم بتوزيع المنتجات إلى مناطق الاستهلاك الداخلية، ومخارج الأسواق الأجنبية.

انطلاقاً من هذا المفهوم وجد قطاع النقل اهتماماً كبيراً في خطط وبرامج التنمية المختلفة في السودان. وتزداد أهمية قطاع النقل في السودان نسبة لإتساع رقعة مساحته التي تغطي ٢,٥ مليون كيلومتر مربع. وبالرغم من أهمية النقل لبلد مترامي الأطراف كالسودان إلا أن الأهمية النسبية لكل نمط من هذه الوسائل تختلف. ففي السودان احتلت السكة الحديد مكاناً متقدماً على بقية وسائل النقل منذ زمن بعيد في هذا القرن. وكان النقل النهري يلعب دوراً هاماً في مجال النقل إلا أن أهميته النسبية قد قلت مع توسع السكة حديد وبروز النقل البرى كعنصر من عناصر النقل الفاعلة في عصرنا هذا، مع إنشاء الطرق البرية والكباري التي تربط مناطق كثيرة في السودان.

وعليه فإن الأهمية النسبية لوحدات قطاع النقل تأتي في هذا التسلسل:

١- السكك الحديدية حتى عقد السبعينات من القرن العشرين.
٢- النقل البري.
٣- النقل النهري.
٤- النقل البحري.
٥- النقل الجوي.

١,٤ السكك الحديدية

عزيزي الدارس، دخلت السكك الحديدية السودان كوسيلة من وسائل النقل عام ١٨٧٣ عندما بدأ مد أول خط في السودان من حلفا إلى صرص لمسافة تبلغ ٥٤ كيلومتراً ليخدم الأغراض العسكرية وتوقف الخط عند ذلك الحد. ثم بدأ مد السكك الحديدية مرة أخرى بين حلفا وأبي حمد مع دخول قوات الاحتلال عام ١٨٩٨. وقد توسعت خدمات السكة الحديد في عهد الحكم الثنائي ليربط أجزاء مهمة من القطر حتى وصل طولها ٣٢٤٧ كيلومتر في عام ١٩٥٠. واستمر مد خطوط السكك الحديدية في عهد الاستقلال حتى بلغ طولها ٤٧٨٦ كليومتراً في عام ١٩٧٨/٧٧ لتصل إلى مناطق عديدة من القطر في الشرق والغرب والجنوب. وما زالت السكك الحديدية تحتل الصدارة في مجالات النقل في السودان إذ أنها تربط معظم مناطق الإنتاج بميناء السودان الوحيد على البحر الأحمر. فتقوم السكك الحديدية بدور أساس وفعال في نقل احتياجات مشروعات التنمية المنتشرة داخل السودان من الآلات والمعدات والمواد الخام، كما تقوم بنقل المواد الأخرى. فما زالت السكك الحديدة تستأثر بحوالي ٧٥% من مجموع النقل في السودان حتى أوائل السبعينات من القرن العشرين.

وبالرغم من الاستثمارات الكبيرة التي وجهت لتطوير السكك الحديدية خلال الخطة العشرية، والخطى الخمسية المعدلة، إلا أن التقارير قد أشارت إلى أن تحسناً ملحوظاً لم يحدث في هذا المرفق وأن كفاءته ما زالت ضعيفة. وقد كان أداء السكك الحديدية في عام ١٩٧٥/٧٤ أقل بكثير من الأهداف التي كانت الخطة الخمسية تسعى لتحقيقها (١).

لذلك تضمنت أهداف الخطة الستية لهذا المرفق بنوداً لتطويره ليساير التوسع السريع في إنتاج قطاعي الزراعة والصناعة. وعليه فقد تضمنت مشروعات الخطة الستية:

١- تدعيم القوى الساحبة

٢- تحسين الخطوط وازدواج خط هيا بورتسودان.

٣- بناء ورش الصيانة.

٤- تحديث وسائل الاتصال لربط الرئاسة برئاسات الأقاليم.

٥- إنشاء وسائل الاتصال لربط الرئاسة برئاسات الأقاليم.

ويلاحظ أن السكك الحديدية في السودان تفتقر إلى الخطوط المزدوجة حتى الآن، مما يعرقل الاستفادة الكاملة من القاطرات والعربات، ويؤدي إلى استغراق ساعات أطول في الرحلة الواحدة. وإذا علمنا أن عدد عربات السكة الحديدية بأنواعها لم تزداد بصورة تتماشى مع الطلب على النقل، فإن الإعتماد على خط واحد يقلل كفاءة هذه العربات بصورة واضحة. وفي كثير من السنوات فإن الطاقة الساحبة المتوفرة للسكك الحديدية لم تستغل بفاعلية لظهور كثير من المعوقات منها العوامل الطبيعية كالأهوية والأمطار ومنها الأعمال المفاجئة، وعدم توفر قطع الغيار.

يعبر الجدول التالي عن نشاط السكك الحديدية السودانية في نقل الصادرات والواردات والنقل المحلي خلال الفترة ١٩٨٦/٨٥-١٩٩٦

جدول: ٣-٢٥

نشاط سكك حديد السودان في النقل

خلال الفترة ١٩٨٦/٨٥-٢٠٠٢م

(بآلاف الأطنان)

السنة البيان	الصادرات المنقولة	الواردات المنقولة	النقل المحلي	نقل الحيوان	نقل الزيوت السائبة
١٩٨٦/٨٥	٣٨	٥٠٩	٢٤٦	٥	–
١٩٨٧/٨٦	١٠٨	٣٨٥	٢٠٠	١٣	–
١٩٨٨/٨٧	٦٨	٣٨٣	١٨٤	٦	–
١٩٨٩/٨٨	٧٣	٢٩٤	١٦٤	٣	–
١٩٩٠/٨٩	٨١	١٠٦	١٨٥	٥	١٦١
١٩٩١/٩٠	٤٩	١٦٣	٩٧	٨	١٤٤
١٩٩٢/٩١	٨٠	٥١٢	٣٠٠	٢	١٤٤
١٩٩٣/٩٢	٥٢٥	٦٦١,٥	٥٥٠,٨	١٢,٧	–
١٩٩٤/٩٣	٢٢٠,٦	٩٦٠,٦	٥٧٠,٤	٩,٧	–
١٩٩٥/٩٤	٤٤٢,٩	٨٠٠,١	٥١٢	٢٠,٩	–
١٩٩٥	٤٠٩,٩	٨١٤,٧	٧١١,٥	٦٧,٩	–
١٩٩٦	٢٧٩,٢	١٠٥٩,٤	٩٦٣,٢	١٣٥,٩	–
١٩٩٧	٢٩٨	٥٧٦	–	٨٤,١	–
١٩٩٨	٢٤٤	٨٢٧	٦٤٨	١٥٩	
١٩٩٩	١٧٤	٦٨٥	٤٩١	٢٠٥	
٢٠٠٠	٧٨	٦٤٦	٥٣٨	١٣٠	
٢٠٠١				٠٦	
٢٠٠٢				١٠٤	

المصدر: هيئة سكك حديد السودان. الإدارة العامة للتخطيط والبحوث الاقتصادية. عطبرة.

٢,٤ النقل البري

عزيزي الدارس، يعتبر النقل البرى الآن أهم سبل النقل، واحتل الصدارة بين سبل النقل التي كانت يحتلها السكة حديد في السودان. وتبرز أهمية هذا المرفق من مرونته في الحركة، ومن تغلغله في مواقع الإنتاج المختلفة. ومع توسع الإنتاج خلال تنفيذ الخطة العشرية فقد ظهرت أهمية النقل البري وضرورة إنشاء الطرق المعبدة لتساعد على توسع استعمال النقل البري. وقد أبرز استهلاك وقود العربات على الطرق في الفترة ١٩٦٩/١٩٧٥ أنها قد ازدادت بنسبة ٤٤%. وتشير الدلائل إلى أن الاستهلاك سيستمر في زيادته مع امتداد الطرق المعبدة، وزيادة عربات النقل العامة على الطرق البرية. وكان عدد اللواري والبصات والشاحنات العاملة على الطرق البرية قد ارتفع من ١٣٨٤٣ في عام ١٩٦٩ إلى ٢٦٠٤٥ في عام ١٩٧٤ بزيادة قدرها ٨٨%. وفي خلال الفترة ٧٠/٦٩-٧٥/٧٤ فقد زاد نقل البضائع بنسبة ١٦٧% والركاب بنسبة ٦٨%.

وبالرغم من أن الطرق المعبدة بالأسفلت في السودان قد ازداد عددها وطولها خلال السنوات الأخيرة إلا أن ما عبد من طرق لا يتماشى ومساحة السودان الشاسعة، وقد تم الآن رصف حوال ١٤٥٤ كيلومتراً من الطرق على النحو التالي:

جدول: ٣-٢٦

الطرق البرية السريعة (المعبدة) حتى عام ١٩٩٧

اسم الطريق	طول الطريق (كلم)	تاريخ إكمال الطريق
الخرطوم – مدني	١٨٧	١٩٧٠
مدنى – القضارف	٢٢٧	١٩٧٧
القصارف – كسلا	٢٢٠	١٩٨٠
كسلا – هيا – بورتسودان	٥٥١	١٩٨٠
مدنى– سنار– كوستي	٢١٧	–
جبل أولياء – الدويم– ربك	٢٦٨	–
الدبيبات– الدلنج – كادوقلي	١٨٨	١٩٧٦

الأبيض– الدبيبات	٠٩٠	–
كوستي– الأبيض	٣٠٠	–
سواكن– طوكر	٧٣	–
أمدرمان– وادي سيدنا	٢٢	–
سنار– سنجة	٦٥	–
الخرطوم– جبل أولياء	٣٥	–
نيالا – كاس – زالنجي	٢١٥	–
أمدرمان– دنقلا(٤٥٠) اكتمل	١٠٠	–
الخرطوم– شندي– عطبرة	٥٣٥	١٩٩٧
المجموع	٣٣٩٣	–

المصدر: الإدارة العامة للمرور المركزي ١٩٩٧.

ومع اكتمال وافتتاح مرحلتي القضارف/كسلا–كسلا/هيا من طريق بورتسودان الخرطوم عام ١٩٨٠، فقد أصبح هذا الطريق أهم الطرق البرية في السودان. ولا شك أن كثافة استعمال هذا الطريق ستزيد بصورة ملحوظة، وسيؤدي ذلك، بكل تأكيد، إلى زيادة الشاحنات واللواري التي ستستعمل الطريق في نقل الصادرات إلى بورتسودان وإحضار الواردات إلى أجزاء القطر الداخلية المختلفة. ولا شك أن اكتمال طريق بورتسودان الخرطوم كان عوناً أكيداً للسكك الحديدية في نقل البضائع من وإلى الميناء. وبالرغم من أن كثيراً من طرق العربات في غرب وشمال السودان ما زالت غير مسفلتة فإن كميات كبيرة من العربات قد باشرت السفر فيها منذ سنوات عديدة. وسيكون هذا الاتجاه حافزاً للتوسع في إنشاء وتعبيد الطرق حتى تقوم هذه الوسيلة بدورها في مساعدة قطاع الإنتاج. وسيؤدي كل ذلك بالطبع إلى زيادة عدد العربات في الطرق البرية وعلى اتساع حركة النقل البري بدرجة كبيرة. ويلاحظ أن عدد اللواري يأتي في المرتبة الثانية من جملة العربات الموجودة في السودان بعد عربات الصالون الصغيرة

خلال الفترة ١٩٧٧/٦٨، وقد ارتفعت نسبة عدد اللواري مقارنة مع عدد جميع العربات في السودان من ٢٤% في عام ٦٨ إلى ٢٧% في عام ٧٢، ثم إلى ٣٣% في عام ١٩٧٥ وإن إنخفضت في العامين التاليين إلى نسبة ٣٠% على التوالي، فكان عدد اللوارى مقارنة مع جميع أنواع العربات في السودان في الفترة المشار إليها على النحو التالي:

جدول: ٣-٢٧

عدد وأنواع العربات

١٩٧٧-١٩٦٨

السنة	عدد جميع أنواع العربات	عدد اللواري	%
١٩٦٨	٤٩٨٨١	١١٩٢٩	٢٤
١٩٦٩	٥٢٤٨٠	١١٧٥٣	٢٢
١٩٧٠	٤٩٤٨٤	١٠٨١٧	٢٢
١٩٧١	٥٢٧٩٧	١٢٦٧٧	٢٤
١٩٧٢	٥٩٤٥٠	١٥٨١٣	٢٧
١٩٧٣	٦٨١١٩	٢٠٠٨٨	٢٩
١٩٧٤	٧٩٠٧٩	٢٢٩٠٨	٢٩
١٩٧٥	٩١٥٩٧	٣٠٤٩٢	٣٣
١٩٧٦	٩٦٩٢٨	٢٩٤٦٥	٣٠
١٩٧٧	١١٠٨٥٩	٣١١٠٠	٢٨

المصدر :نشرة إحصاء النقل، قطاع النقل والمواصلات وزارة التخطيط القومي من جدول ٣ النقل البرى ص. ٣١.

ويعزى انخفاض نسبة اللواري في عام ١٩٧٧ إلى ٢٨% من مجموع العربات، بالرغم من أن عددها قد زاد من ٢٩,٤٧٥ في عام ١٩٧٦ إلى ٣١,١٠٠ في عام ١٩٧٧، إلى زيادة عدد العربات الصالون زيادة كبيرة خلال عام ١٩٧٧ لتصل إلى ٥٢,٩٥٠ مقارنة مع ٤٤,٦٣١ عربة في السنة السابقة.ولكن مع تخفيض الجمارك على اللواري والشاحنات خلال عام ١٩٨٠، وحظر العربات المستعملة وإيقاف إعفاءات المغتربين أدى إلى زيادة استيراد عربات النقل زيادة كبيرة.

٣,٤ النقل النهري

عزيزي الدارس، النقل النهرى من أقدم وسائل النقل في السودان لامتداد الأنهار في مناطق عديدة من القطر. ولكن بالرغم من أن الأنهار صالحة للملاحة في كثير من المناطق فإن النقل النهرى ما زال يلعب دوراً ثانوياً في مجالات النقل في السودان، إذ أن ما يقوم به النقل النهري يبلغ ٢% فقط من حجم النقل الكلي في البلاد. وقد ظلت كفاءة النقل النهري التشغيلية منخفضة، وانعكست هذه الكفاءة المتدنية في انخفاض إيرادات التشغيل في الوقت الذي زادت فيه مصروفات التشغيل خلال الفترة ١٩٦٥ – ١٩٧٠، ولكن نتيجة لزيادة الاستثمارات في هذا المرفق خلال الخطة الخمسية المعدلة ١٩٧٠–١٩٧٧ لتحديثه وتوسيع طاقته فقد أظهرت نوعاً من التحسن خلال السنوات الأخيرة من هذه الفترة. ولكن حتى الآن فإن إيرادات النقل النهري تقل عن مصروفاته.

ويقوم النقل النهري بالعمل أساساً في خطين رئيسيين هما :

١- خط شمال السودان ويعمل بين كريمة ودنقلا ويبلغ طوله ٣٨٧ كيلومتراً.

٢- خط جنوب السودان ويعمل بين كوستي وجوبا ويبلغ طوله ١٤٣٦ كيلومتراً.

ويخدم أكثر من ٧٥% من طاقة النقل النهري جنوب السودان. ويعتبر خط كوستى- ملكال-جوبا هو الخط الرئيس للبواخر النيلية في السودان من حيث عدد البواخر العاملة فيه، ومن حيث نقل البضائع والركاب. ولاشك في أن مجالا توسيع وتحسين وتدعيم النقل النهري في السودان ما زالت واسعة، ويمكن أن يساهم هذا المرفق مساهمة فاعلة في مجال النقل في السودان.

٤,٤ النقل البحري

عزيزي الدارس، النقل البحري نشاط مهم مكمل لنشاطات السكك الحديدية والنقل البرى داخل البلاد، ويساهم في حمل الصادرات والواردات من السلع المختلفة من وإلى السودان. مجمل أسطول النقل البحري عشرة بواخر تمتلكها شركة الخطوط البحرية السودانية، وتبلغ جملة حمولة أسطول النقل البحرى السوداني ١٢٣ ألف طن وتعمل بواخر شركة الخطوط البحرية في خطين منتظمين:

١- خط المملكة المتحدة وشمال أوربا والبحر الأحمر، وتعمل فيه ثمانية بواخر بحمولة ١٠٠ ألف طن.

٢- خط البحر الأبيض المتوسط والبحر الأحمر وتعمل فيه الباخرتان الأخريتان وهما مخصصتين للدحرجة فقط، وتعمل في نقل الحاويات والشاحنات الثقيلة. تبلغ حمولة هاتين الباخرتين ٢٣ ألف طن.

خلال الفترة ١٩٨٥-١٩٩٦ كان حجم منقولات شركة الخطوط البحرية كما يتضح في الجدول التالي:

جدول : ٣- ٢٨

حجم منقولات شركة الخطوط البحرية السودانية

١٩٨٥-١٩٩٦

السنة	الصادرات	الواردات	جملةالمنقول
١٩٨٥	٥٠٦٠٦	٥٢٢٨٨٤	٥٧٣٤٩٠
١٩٨٦	٧٦٤٤٥	٤٦٣٥٩٣	٥٤٠٠٣٨
١٩٨٧	١٦٤٨٨٣	٤٥٤١٨١	٦١٩٠٦٤
١٩٨٨	١٩٩١٢٧	٥٠٤٠١٩	٧٠٣١٤٦
١٩٨٩	٣٨٠٢٦٦	٢٤٣٧١٢	٦٢٣٩٧٨
١٩٩٠	١٢٥٧٧١	٥٩٨٤٣٢	٧٢٤٢٠٣
١٩٩١	٩٤٦٧٩	٣٩٣٩٣٢	٤٨٨٦١١
١٩٩٢	١٧١٤٢٦	٢٧٠٤٤٢	٤٤١٨٦٨
١٩٩٣	٧٨٥٦	٥٢٥٠٧	٦٠٣٦٣
١٩٩٤	–	–	–
١٩٩٥	١٤٣٩٨١	٩٥٤٢٥	٢٣٩٤٠٦
١٩٩٦	٩٠١٩٠	١٠٠٥٨٣	١٩٠٧٧٣

المصدر: شركة الخطوط البحرية السودانية.

يتضح من هذا الجدول الحقائق التالية:

١. منذ عام ١٩٨٥ وحتى عام ١٩٨٩ زادت حمولة السفن زيادات سنوية كبيرة، فارتفع وزن المنقول من الصادرات في عام ١٩٨٦ بنسبة ٥١% عما كان عليه في العام الذي سبقه. وزاد في عام ١٩٨٧ بنسبة ١١٥% عما كان عليه في عام ١٩٨٦.

ولكن الزيادة في عام ١٩٨٨ كانت بنسبة ٢١% فقط. في عام ١٩٨٩ بلغت نسبة الزيادة السنوية في حمولة السفن ٩١% عما كان عليه في العام السابق له.

٢. في عام ١٩٨٩ انخفضت كميات المنقول من الصادرات لأول مرة وبنسبة كبيرة، حيث كانت نسبة الانخفاض في المنقول عما كان عليه في عام ١٩٨٨ نسبة ٦٧%.

٣. كان الانخفاض السنوي الكبير في منقولات الخطوط البحرية بعد عام ١٩٩٠ نتيجة لانخفاض الإنتاج في بعض سلع الصادر ونتيجة لإهتزاز أسعار بعض السلع عالمياً، وعدم قدرة هذه السلع دخول السوق العالمي.

٤. خلال السنوات ١٩٨٥-١٩٩٠ كانت حمولة الواردات متأرجحة، ولكن الانخفاض في حمولة الواردات كان كبيراً جداً في عام ١٩٨٩ بنسبة مئوية بلغت ٥٢% مما استورد في عام ١٩٨٨.

٥. منذ عام ١٩٩١ بدأت حمولة الواردات تنخفض سنوياً وبنسب كبيرة، فانخفضت حمولة واردات عام ١٩٩٣ بنسبة ٨٠,٦% عما كانت عليه في عام ١٩٩٢.

٦. عام ١٩٨٨ كان العام الوحيد طوال هذه الفترة زادت فيه حمولة كلا الصادرات والواردات.

٧. خلال السنوات الأخيرة من هذه الفترة انخفض فيه جملة المنقول السنوي باستمرار حتى وصل أدنى مستوى له عام ١٩٩٣. فكان المنقول الكلي في عام ١٩٩٣ فقط واحد على سبعة من جملة المنقول في عام ١٩٩٢.

٨. خلال عام ١٩٩٥ ارتفع المنقول ارتفاعاً كبيراً بلغ أربعة أضعاف المنقول في عام ١٩٩٣ تقريباً. ولكنه انخفض مرة أخرى في عام ١٩٩٦ نتيجة لانخفاض حجم منقولات الصادرات انخفاضاً كبيراً بالرغم من زيادة منقولات الواردات.

٥,٤ النقل الجوي

عزيزي الدارس، للنقل الجوي أهمية خاصة في بلد شاسع ومترامي الأطراف كالسودان، وفي بلد لم تكتمل شبكة المواصلات الأرضية ولم تتوسع بصورة تفي

باحتياجات النقل. ولكن بالرغم من هذه الأهمية الخاصة فإن النقل الجوي في السودان لا يمثل إلا نسبة ضئيلة للغاية من حجم النقل الفعلي. والسبب الواضح لذلك هو صغر حجم الأسطول الجوي العامل لدى الخطوط الجوية السودانية. ولم تتعد عدد الطائرات العاملة في الأسطول الجوي خلال الفترة ٦٤-١٩٧٠ عشر طائرات. ارتفع عددها خلال الخطة الخمسية المعدلة إلى ١٤ طائرة. بالإضافة إلى العدد المحدود من الطائرات فإنها تعمل بأقل من طاقتها لعدم مقدرتها على المنافسة العالمية. فاستغلت الخطوط الجوية السودانية نسبة ٣٦% فقط من طاقتها المتاحة للطن المنقول خلال عامي ٧٦/٧٧و٧٧/٧٨. كما استغلت نسبة ٥٠% و ٥٥% من طاقتها المتاحة في نقل المسافرين خلال العامين المذكورين على التوالي. أدى ذلك إلى خسارة مستمرة في حسابات هيئة الخطوط الجوية السودانية. فلا بد إذاً من بذل جهود كبيرة حتى يقوم النقل الجوي بدور فعال في عمليات النقل ويساهم بنسبة أكبر فيه.

خلال عام ١٩٩٢ تكون أسطول النقل لشركة الخطوط الجوية السودانية المحدودة من عشر طائرات، ٢ طائرة أير بص، ٢ طائرة بوينج ٧٠٧، ٢ طائرة بوينج ٧٣٧، ٢ طائرة فوكرز، واحدة طائرة توين وترز، وواحدة طائرة كنج أير. وبجانب السفريات الداخلية تعمل شركة الخطوط الجوية السودانية في السفريات الخارجية بين أربع مدن أوربية، والسعودية والخليج العربي والقاهرة وطرابلس وصنعاء، وست مدن أفريقية.

ويوضح الجدول التالي طاقة نقل أسطول الخطوط الجوية السودانية خلال الفترة ١٩٨٥-١٩٩٦.

جدول ٣: ٢٩

نشاط شركة الخطوط الجوية السودانية

في نقل الركاب والبضائع خلال الفترة

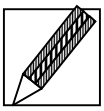
١٩٨٥-١٩٩٦/٢٠٠٢م

السـنة	عدد الركاب بالآلاف	كمية البضائع بالطن

١٩٨٥	٣٦٧،٧	١١٣٧،٥
١٩٨٦	٣٦٣،٢	٥٠٤١،٢
١٩٨٧	٤٣٩،٦	١٢٦١١،٧
١٩٨٨	٤٣٧،٥	٣٠٥٨،٠
١٩٨٩	٣٦٣،٢	١٢٣١٧،٠
١٩٩٠	٤٥٤،١	١٠٠٣٦،٠
١٩٩١	٣٦٣،٢	٨٦٢٤،٠
١٩٩٢	٣٨١،٦	٢٧٠٠٠،٠
١٩٩٣	٤٠٧،٩	٦٣٠٠،٠
١٩٩٤	٥٨٩،٠	١٤١٠٠،٠
١٩٩٥	٦١٨،٤	١٤٨٠٠،٠
١٩٩٦	٣٧٩،٣	٨٢٠٠،٠
١٩٩٧	٣٣١،٧	١٨٢٠٠،٠
١٩٩٨	٥٠٨،٨	٢١٣٠٠
١٩٩٩	٤٧٥،٢	١٢٠٠٠
٢٠٠٠	٥٤٥،٠	١١٦٠٠
٢٠٠١	–	–
٢٠٠٢	–	–

المصدر: شركة الخطوط الجوية السودانية المحدودة.ووزارة المالية: العرض الاقتصادي (إعداد)

تدريب (٥)



تعتبر خطوط أنابيب البترول دفعة حقيقية لإنتاج البترول في الـــسودان. وضح.

أسئلة تقويم ذاتي



١. يعتبر قطاع النقل قطاعاً فاعلاً في دعم نشاطات الإنتاج. وضح كيف يكون ذلك.
٢. ما هي الأسباب التي جعلت النقل بالسكة حديد يتخلف عن الصدارة التي كان يحتلها دائماً في النقل في السودان؟
٣. لم يتمكن النقل البحري من المنافسة بقوة في السوق العالمي. وضح ذلك.

الخلاصة

ها نحن قد وصلنا إلى نهاية الوحدة، فهل تعتقد أننا قد حققنا الأهداف التعليمية الواردة في بدايتها؟ أرجو منك مراجعة الأهداف التعليمية مرة أخرى، والتأكد من أنك قد حققتها جميعاً فإن كان كذلك فإنني أهنئك، وإلا فما عليك سوى الرجوع إلى الوحدة ومراجعة الأجزاء التي تراها ضرورية.

تناولنا في هذه الوحدة النشاط الإنتاجي في السودان. ففي القسم الأول استعرضنا القطاع الزراعي، والذي يتكون من الزراعة والغابات والثروة الحيوانية. والقسم الثاني استعرضنا فيه القطاع الصناعي، وأما القسم الثالث فقطاع البترول، وأخيراً القسم الرابع الذي تناولها فيه قطاع النقل.

ويمتلك السودان موارد طبيعية. كما تركزت جهود التنمية الاقتصادية في تنويع هيكل الاقتصاد عن طريق الاستثمار في البنية التحتية والصناعات الأساسية، وشهد عقد السبعينات من القرن الماضي تغييراً مهماً في توجه السياسة الاقتصادية، حيث ركزت السياسات الاقتصادية في تلك الحقبة على جذب الاستثمارات العربية والأجنبية مما نتج عنه اعتماد الاقتصاد على الخارج، والذي أدى بدوره إلى تقلبات خارجية وداخلية أسهمت في التدهور الاقتصادي في منتصف الثمانينات.

نرجو أن تكون قد استمتعت أثناء دراستك للوحدة، وأن تكون قد حققت الأهداف التعليمية الواردة في بدايتها، وأن تساهم معنا في تطويرها مستقبلاً.

لمحة مسبقة عن الوحدة الدراسية التالية

تأتي الوحدة القادمة والأخيرة من هذا المقرر بعنوان التجارة الخارجيـــة، وهـــي وحدة تركز على موضوعات سياسة التصدير والاستيراد، وموقـــف تجـــارة الـــسودان الخارجية، وأخيراً الميزان التجاري وميزان الموضوعات.

إجابات التدريبات

تدريب (١)

إنتاجية الفدان للقطن في عام ٧٤ / ١٩٧٥م

القطن طويل التيلة ينتج الفدان ٠,٦١٧ طن

القطن متوسط التيلة ينتج الفدان ٠,٤٥٩ طن

القطن قصير التيلة ينتج الفدان ٠,١١٣ طن

تدريب (٢)

إنتاجية الفدان للعام ٢٠٠٠ / ٢٠٠١

الذرة بمقدار ٠,٢٤٩

الدخن بمقدار ٠,٠٩١

القمح بمقدار ١,٠٥٩

تدريب (٣)

تنبع أهمية القطاع الزراعي من كونه يمثل الزراعة والغابات والثروة الحيوانية، ويساهم بما يعادل ٩٨% من العملات الأجنبية حصيلة الصادرات. كما أن حوالي ٨٠% من سكان السودان يعمل بهذا القطاع، لذا فهو المفتاح الحقيقي للنمو الاقتصادي من الصناعة والخدمات والتعدين.

تدريب (٤)

وبما أن صناعة الغزل والنسيج كانت الرائدة للصناعة في كثير من الدول إلا أنّ السودان لم يكن كذلك، نسبة لأن إنتاج القطن بدأ في مشروع الجزيرة المشروع الذي أقامه الاستعمار الإنجليزي بغرض تغذية مصانع الغزل والنسيج في لانكشير ببرطانية.

كما أن السودان عندما أنشأ مصانع الغزل والنسيج كان يفتقر إلى العون الفني والإداري والخبرة في هذا المجال لإنجاح هذه الصناعة.

كما أن عدم القدرة المالية، وتمويل هذا القطاع وتحديثه وفك الاختناقات التي يعاني منها، إلى جانب كثرة الحكومات بعد الاستقلال، وتبدل السياسات والسيطرة والنفوذ، فقد أضعف هذا القطاع.

تدريب (٥)

خام البترول ومنتجاته ذات وزن وحيز مكاني إلى جانب المسافة الطويلة من آبار الإنتاج إلى ميناء الصادر، بحيث يصبح نقل البترول عن طريق السكة حديد، أو النقل البري غير ذي جدوى اقتصادية. لذا يعتبر النقل عن طريق خط أنابيب البترول حيث السحب المستمر والتكلفة المتدنية وإمكانية تأمين الخط الناقل وإمكانية التحكم في الكميات المسحوبة وحساب زمن السحب، كما أنه يمكن توسعة الخط حسب كمية الإنتاج والطلب. وهذا يساعد في التوسع في الاستكشاف وإدخال الآبار الجديدة في الخط الناقل.

المراجع

- وزارة التخطيط القومي، **الخطة الستية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية.** الخرطوم، المجلد الثاني ٧٧ / ١٩٧٨م.
- وزارة المالية والاقتصاد، **العرض الاقتصادي.** للسنوات ١٩٧٨ – ١٩٩٥م.
- بنك السودان، **التقارير السنوية.** (١٩٧٨ – ١٩٩٦).
- هيئة سكك حديد السودان، الإدارة العامة للتخطيط والبحوث الاقتصادية بيانات غير مطبوعة.


الوحـــدة الرابعة
تجارة السودان الخارجية

محتـــــويات الوحـــــدة

الموضـــــــــــوع	الصفحة
مقدمة	١٩٧
تمهيد	١٩٧
أهداف الوحدة	١٩٩
١. سياسات التصدير والاستيراد	٢٠٠
١,١ سياسة التصدير	٢٠٠
٢,١ سياسة الاستيراد	٢٠٥
٢. موقف تجارة السودان الخارجية	٢١٠
٣. الاتفاقيات والبروتوكولات التجارية	٢٤٢
١,٣ البرتوكول التجاري بين السودان ومصر	٢٤٤
٢,٣ البرتوكول التجاري بين السودن والأردن	٢٤٥
٤. الميزان التجاري وميزان المدفوعات	٢٤٦
١,٤ الميزان التجاري	٢٤٦
٢,٤ ميزان المدفوعات	٢٥١
الخلاصة	٢٦٤
إجابات التدريبات	٢٦٦
مسرد المصطلحات	٢٦٧
المراجع	٢٦٩

المقدمة

تمهيد

عزيزي الدارس،

مرحباً بك في الوحدة الرابعة من مقرر "الاقتصاد السوداني" وهي بعنوان سياسات التصدير والاستيراد.

تعتبر نشاطات التجارة الخارجية لأي دولة من الدول من أهم النشاطات الاقتصادية في البلاد، لما لها من آثار عميقة ومتشعبة على بقية قطاعات الاقتصاد الأخرى.

فعلاقات التجارة الخارجية المتشابكة تبدأ من مصادر إنتاج السلع المصدرة إلى العمليات العديدة التي تتم حتى خروج السلع للأسواق الخارجية، ثم الحصول على العملات الصعبة التي تمول شراء احتياجات مشروعات التنمية في البلاد.

ثم وبالضرورة تمتد آثارها المباشرة إلى معدل نمو الدخل القومي ومستواه. ومن ثم فإنها تؤثر على مستوى الرفاهية الاقتصادية في الدولة.

ولا شك أن استغلال المزايا النسبية التي تتمتع بها الدولة في إنتاج وتصدير بعض السلع استغلالاً حسناً يساعد على الاستفادة من الموارد المحدودة بصورة أفضل وبما أن أى دولة لا تستطيع العيش في عزلة تامة اعتماداً على مواردها الذاتية لتحقيق الاكتفاء الذاتى فإن الاستفادة من مزايا تقسيم العمل الدولي والتخصص أصبح من الأمور المسلم بها الآن. فاصبحت التجارة الدولية الآن معلماً من معالم الاقتصاد العالمي، وأصبح أثر التجارة الخارجية العميق على اقتصاديات الدول النامية تؤكد أهميتها على تطور هذه الدول سلباً وإيجاباً (إذ تكون لبعض ظروف الأسواق العالمية آثارها سلبية وإيجابية على عائداتها من العملات الصعبة وبالتالي على إمكانية تنفيذ تطوير مشروعات عائدات الصادرات وتنفيذ مشروعات التنمية الأخرى) بمقدار ما تتعرض له الدول من ضغوط على ميزان مدفوعاتها. فتقلبات ظروف الأسواق، وتقلبات ظروف الإنتاج

للمواد الأولية التي تعتمد عليها كثير من الدول النامية في الحصول على عائداتها من العملات الأجنبية تجعل اقتصاديات هذه الدول عرضة للضغوط (التي تبدأ بالضغوط على ميزان مدفوعاتها) والتي تؤثر على مسار تنميتها.

السودان كدولة نامية وكدولة تقوم صادراتها الأساسية على المنتجات الأولية وكدولة تعتمد على أعداد قليلة من منتجاتها للحصول على إيراداتها من نشاطات التجارة الخارجية وكدولة تعتمد اعتماداً كبيراً على تجارتها الخارجية؛ تتأثر بالظروف التي تنتاب الأسواق العالمية والتقلبات التي تحدث فيها.

فتجارة السودان الخارجية تنبني على نتائج صادرات السودان التي تتكون أساساً من منتجات المواد الأولية أو المنتجات الزراعية، والواردات التي تتكون من المواد الغذائية الاستهلاكية، والمنتجات الصناعية والمعدات وآلات ووسائل النقل، ومن المواد الخام والكيماويات. وتبين موازنة الصادرات مع الواردات السنوية الموقف في صورة الميزان التجاري الذى يعكس موقف إيرادات البلاد من العملات الصعبة. وتعتمد نتيجة هذه الموازنة إيجاباً وسلباً إلى كمية حصيلة البلاد من منتجات السودان الزراعية التي تتجه للأسواق العالمية لا يمكن التحكم فيها، فإن موقف الميزان التجاري يكون عرضة للتقلبات. وتنعكس آثار هذه التقلبات على نشاطات البلاد التنموية بصورة تؤثر على مسار العديد من المشروعات بظهور اختناقات عديدة نتيجة لصعوبة الحصول على احتياجاتها من المعدات والآلات والمواد الخام وقطع الغيار من الأسواق العالمية.

ولا شك أن سياسات التصدير والاستيراد تكون لها آثاراً كبيرة على موقف تنشيط التجارة الخارجية وعلى تحسين موقف الميزان التجاري. وتقوم كل دولة بتحديد سياساتها حسب الظروف الموضوعية التي تكتنف وضع التجارة الخارجية. وغنى عن البيان أن شمول الدراسة وعمق التحليل ودقة المعلومات التي تبنى عليه أسس هذه السياسات كلها أركان جوهرية لبلورة سياسات واقعية وفعالة.

ونختم هذه الوحدة بخلاصة توجز أهم الأفكار التي تضمنتها أقسامها المختلفة، كما نقدم لك مسرداً للمفاهيم والمصطلحات وقائمة بالمراجع.

عزيزي الدارس

حتى يتيسر لك أمر دراسة هذه الوحدة واستيعابها فإننا عمدنا إلى إدخال الكثير من المعينات من أمثلة وجداول للمقارنة وتحليل لهذه الجداول وغير ذلك، كما عمدنا إلى استشارة تفكيرك بأسئلة التقويم الذاتي والتدريبات لتحاول الإجابة عنها، فإن تعذر عليك أمر حلها فستجد الإجابة في نهاية الوحدة.

أهداف الوحدة



عزيزي الدارس،

بعد فراغك من دراسة هذه الوحدة ينبغي أن تكون قادراً على أن:

- ✓ **تعرف** التجارة الخارجية.
- ✓ **تحدد** صادرات السودان.
- ✓ **تعدد** واردات السودان.
- ✓ **تعرض** السياسات التجارية الخارجية.
- ✓ **تشرح** الميزان التجاري.
- ✓ **تشرح** ميزان المدفوعات.
- ✓ **تحدد** وتوضح عناصر ميزان المدفوعات الرئيسة.

١. سياسات التصدير والاستيراد

١,١ ســـياسة التصـــــــدير

تتبني سياسة التصدير أساساً على توجيه فوائض المنتجات المحلية عن الاستهلاك المحلي إلى الأسواق العالمية، للحصول على قدر من العملات الأجنبية، لشراء احتياجات البلاد من السلع الاستهلاكية الضرورية والسلع الرأسمالية والمواد الخام لمقابلة متطلبات مشروعات التنمية الجديدة وتشغيل المشروعات القائمة. وتقوم سياسة التصدير المتبعة على محاولة فتح مجالات أرحب لصادرات البلاد. كما ترمي سياسة التصدير إلى الاهتمام بجودة الإنتاج لتتماشى مع المواصفات التي تحددها الأسواق العالمية.

وقد استهدفت سياسة إخضاع السلع السودانية لرخص التصدير (التي بدأت عام ١٩٧٣ لكل السلع السودانية، عدا القطن والصمغ العربي) النقاط التالية :-

١. التحكم في تصدير فوائض الإنتاج بالصورة التي لا تؤثر على الاستهلاك المحلي.
٢. تحقيق أعلى الأسعار السائدة في الأسواق العالمية للمنتجات السودانية.
٣. توجيه الصادرات إلى بلدان العالم التي تتعامل مع السودان.

ويشارك كل من القطاع العام والقطاع الخاص في نشاطات التجارة الخارجية. وقد انحصرت نشاطات الدولة في احتكار تجارة أكبر الحاصلات الزراعية النقدية وهي القطن والصمغ العربي والحبوب الزيتية بواسطة المؤسسة العامة للقطن وشركة الصمغ العربي المحدودة وشركة الحبوب الزيتية المحدودة. والأخيرتان شركتا امتياز. وقد تركت التجارة في بقية السلع لنشاطات القطاع الخاص.

ويتعامل السودان في سلعه الرئيسة على أساس التصدير عن طريق المقايضة الكاملة أو المقايضة الجزئية بالعملات الحرة. ويحكم هذا التقسيم الأهمية النسبية للسلع.

وفي اعتقادنا أن تجارة المقايضة في حد ذاتها نمط متخلف من أنماط التجارة الدولية، ولا ينبغي الدخول فيها إلا في حدود ضيقة للغاية، ومن واقع الظروف التي يحتمها موقف (احتياطات) البلاد من العملات الصعبة وظروف توسيع قاعدة التصدير

لبضع السلع غير المعروفة وتعريف الأسواق العالمية ببعض السلع السودانية. وحسب الممارسة المتبعة في تجارة المقايضة فإنها تنقسم إلى مقايضة المدن التي يصدر بموجبها بعض السلع بناء على تحديدها بإعلان صحفي، ومقايضة الحدود التي تحاول تقنين السلع التي تكون عرضة للتهريب عبر الحدود للحصول على عائدات الرسوم الجمركية منها. ويتم التعامل في هذه التجارة لكل السلع عدا تلك المحتكرة بواسطة الدولة. ويصدق لكل تاجر بسلع لاتتجاوز قيمتها مبلغاً محدداً للصادر ومثل هذا المبلغ للسلع الموردة.

حتى نوفمبر ١٩٩٢ كانت اللجنة العليا للصادرات هي التي تتولى الإشراف على الصادرات وتوجيه مسارها. بناء على قرار مجلس الوزراء رقم ١١٧٢ الصادر في العاشر من نوفمبر ١٩٩٢ استبدلت هذه اللجنة العليا باللجنة الوزارية للصادر. وتضمنت اختصاصات هذه اللجنة الوزارية الجوانب التالية:

- اجازة السياسات العامة للتصدير.
- اعتماد البرامج التي تحقق أهداف سياسات الصادر.
- اتخاذ القرارات العاجلة لتذليل العقبات التي تقف في طريق انسياب سلع الصادر للأسواق الخارجية .
- اعتماد مؤشرات أسعار الصادر وفقاً للأسعار العالمية.

لتشجيع الصادرات خلال عام ١٩٩٢-١٩٩٣ تم الآتي:

أولاً

- تخفيض ضريبة الصادر على القطن والصمغ العربي من ٧٥% إلى ١٠%.
- تخفيض ضريبة الصادر على السلع الأخرى من ٢٠% و١٠% إلى ٥% فقط.

رفع الحظر عن تصدير الذرة والدخن وأمباز بذرة القطن والقمح وردة القمح.

ثانياً

اعتماد القائمتين التاليتين لسلع الصادر:

القائمة الرئيسة للصادرات وتشمل :

الذرة والحبوب الزيتية والأمباز والماشية والجمال واللحوم والجلود وحب البطيخ. وقد تم تحديد أسعار دنيا لصادرات هذه القائمة. كل سعر أعلى من الأسعار الدنيا المحددة لهذه الصادرات يحصل عليها المصدر له حق التصرف فيها دون قيد أوشرط(يمكنه تجنيبها).

وتكون هذه المبالغ معفاة من ضريبة الصادر. ويتم التصدير في هذه الأحوال عن طريق خطابات اعتماد مستندية عن طريق البنوك التجارية، واستخدام الاستمارة المخصصة لهذا الغرض بواسطة. (Form Ex) بنك السودان. وتضم القائمة الثانية جميع سلع الصادر الأخرى التي لم يرد ذكرها في القائمة الرئيسة، ولم يتم تحديد أسعار دنيا لها.

في إطار سياسة التصدير التي اتبعت منذ فبراير عام ١٩٩٢، فقد ألغي في أكتوبر ١٩٩٣ السوق الحر الموحد وأنشئت نافذتان للتعامل بالنقد الأجنبي. أولهما نافذة بنك السودان المركزي التي يتم التعامل فيها بسعر الصرف الذى يحدد عن طريق وزارة المالية والاقتصاد وبنك السودان. وتتكون موارد هذه النافذة من حصيلة جميع الصادرات وتحويلات وإيرادات النقد الأجنبي التي تأتي من الخارج. وحددت استخدامات موارد هذه النافذة لمقابلة مدفوعات البترول الخام وواردات القطاع العام والمدفوعات غير المنظورة. وثانيهما هي نافذة صرافات البنوك التجارية التي تعمل على استقطاب العملات الحرة من المصادر الأخرى.

في هذا الجزء الأخير من هذا العام ١٩٩٣ حددت وزارة الصناعة والتجارة سياسة الصادرات الجديدة التي تسعى لتشجيع الصادرات وتوسيع قاعدتها وتنظيمها لتوافق بين الصادرات واحتياجات الاستهلاك المحلي. كما حددت هذه السياسة تسليم حصيلة كل الصادرات لبنك السودان.

وقد تضمنت هذه السياسة تكوين سبعة مجالس للصادر لاقتراح السياسات والأسعار، والترويج للسلع السودانية في الأسواق الخارجية، ورقابة الجودة، تشمل مجلس الذرة،

والحبوب الزيتية والبقوليات، الحيوانات الحية والمذبوحة، الكركدي، حب البطيخ، النباتات والأعشاب الطبية، الخضر والفاكهة، الصادرات الصناعية والتعدينية.

في ٢ يوليو ١٩٩٤ ألغي العمل بنظام نافذتي النقد الأجنبي، وسمح للبنوك التجارية بشراء وبيع النقد الأجنبي حسب ظروف العرض والطلب على أن يخطر بنك السودان صباح كل يوم بالسعر المعلن ليقوم بنك السودان بتحديد الهامش بين سعري الشراء والبيع.

ولتشجيع الصادرات فقد أعفيت من رسوم العبور المفروضة من قبل السلطات الولائية. كما حددت سياسة التصدير هذا العام تصدير الجمال لجمهورية مصر العربية بالدولار الحر بسعر ١٧٥ دلاور أمريكى للرأس وأن يتم الدفع نقداً مقدماً.

لزيادة تشجيع الصادرات وخاصة السلع سريعة وكبيرة العائد وذات الطلب في الأسواق العالمية، فقد صدرت السياسات والإجراءات التالية:

١. إلغاء ضريبة الصادر على الحيوانات الحية واللحوم والقطن المطري وبذرة زهرة الشمس والخضر والفاكهة. وتخفيضها بنسبة ٥٠% على جميع سلع الصادر الأخرى.
٢. ٢-منح مصدرى الأبقار الحية واللحوم والقطن المطري وبذرة زهرة الشمس والخضر والفاكهة والمنتجات الصناعية تجنيباً بالعملة الحرة بنسبة ٥٠% من عائد الصادر ولهم حرية استخدامها.
٣. تحديد الحد الأدنى لأسعار الصادر بما يمتاشى مع السوق العالمي.
٤. تخصيص ١٥% من التمويل العام المتاح لتمويل تصدير الثروة الحيوانية.

أما السياسة التسويقية للقطن والصمغ العربي فهي على النحو التالي:

أولاً: القطن

عزيزي الدارس، توضح السياسات التسويقية للقطن وتحدد أسعاره في بداية كل موسم بواسطة مجلس إدارة المؤسسة العامة للقطن سابقاً وشركة السودان للأقطان المحدودة حالياً، بالتشاور مع وزير المالية والاقتصاد الوطني، آخذة في الاعتبار

الجوانب المتعلقة بتصدير القطن، مثل: الأسعار، ونظام البيع، وطريقة الدفع، ونوع العملة، ومصاريف التحويل، ومصاريف التخزين، والأوزان، والعلامات على البالات.

ثانياً: الصمغ العربي

يقوم تسويق الصمغ العربي على أساس الحد الأدنى لسعر الصادر الذى تحدده وزارة التجارة بالتشاور مع شركة الصمغ العربي المحدودة عند بداية كل موسم، بناء على مسح ودراسة الأسواق العالمية للصمغ من طلب وعرض وأسعار متوقعة وموقف البدائل الصناعية له والأسعار المتوقعة لها. ويترك للتجار شراء الصمغ من أسواق المحاصيل المحلية إذا كان ثمن شرائهم أعلى من السعر الأدنى المحدد. وتقوم شركة الصمغ العربي المحدودة بشراء الكميات التي اشتراها التجار بعد منحهم هامش ربح محدد. أما إذا هبطت الأسعارفي الأسواق المحلية إلى السعر الأدنى أو أقل تدخل الشركة مشترية الصمغ وتقوم بإعاده للتصدير.

يلاحظ من السياسات المتبعة في مجال الصادرات خلال سنوات التسعينات أنها تحاول إعطاء الصادرات دفعة قوية لتجد موقعاً مناسباً في السوق العالمي. وبديهي أن تراجع السياسات من وقت لآخر لتقويمها وتدعيم جوانبها الإيجابية. ولكن يبدو من التغييرات الكبيرة التي تحدث على سياسات الصادرات من عام لآخر أن سياسات الصادر في السودان تفتقر إلى الدراسات الواسعة والعميقة للسلع السودانية وإتجاهات نموها وتطويرها، وإتجاهات الأسواق العالمية، ومنتجات وتطور السلع نفسها في الدول المنافسة وسياساتها التسويقية.كما تفتقد سلع الصادر السودانية خطة طويلة المدى لإنتاجها وتسويقها تبعدها عن تغييرات سياسات وإجراءات الصادرمن وقت لآخر.

نشـــــــاط



إلى أي مدى استطاع السودان الاستفادة من التجارة الإلكترونيـــة عبر الإنترنت، وتجارة البضائع، وحركة رأس المـــال عبـــر البورصـــات العالمية، والتجارة البنكية، حدد وناقش.

٢,١ ســـياسة الاستيراد

عزيزي الدارس، حددت سياسة الدولة في التجارة الخارجية نظماً معينة تسير عليها نشاطات استيراد السلع الأجنبية إلى البلاد. واتباع نظم واضحة ومحددة تغطي كل مجالات الاستيراد أمر له أهميته في توسيع قاعدة التجارة الخارجية المشروعة، ولإحكام السيطرة على دخول السلع للسوق المحلية ولتوجيه الاستيراد حسب احتياجات البلاد للسلع المستوردة. وقد تضمنت سياسة الاستيراد خلال السبعينات خمسة نظم تسيرعليها نشاطات الاستيراد وهي: نظام الاستيراد بتحويل القيمة، نظام الاستيراد بالتسهيلات الائتمانية، نظام الاستيراد بالمقايضة، نظام الاستيراد عن طريق تجارة الحدود، نظام الاستيراد بدون تحويل قيمة من الموارد المحلية للأغراض التجارية. وقد ألغي النظام الأخير في عام ١٩٧٩ وحل محله الاستيراد عن طريق السوق الموازية. ولتوضيح أكثر لهذه النظم نورد الفقرات التالية عنها:

أولاً: الاستيراد بتحويل القيمة

يمثل هذا النوع أهم نظم الاستيراد بل ويعتبر النظام الرئيس، إذ تستورد عن طريقه غالبية واردات البلاد من السلع الإنتاجية والاستهلاكية وتبلغ قيمة السلع المستوردة على أساس هذا النظام حوالى ٨٠% من قيمة كل السلع المستوردة. ونسبة لضخامة هذه النسبة وتكاليف الواردات الكبيرة وأثر ذلك على احتياطيات البلاد من العملات الصعبة؛ فإن دراسة وتقدير الاحتياجات وتخطيط الاستيراد خلال العام المالى تصبح ضرورة واجب أتباعها. كما يستلزم ذلك إدخال تقديرات الصرف على الاستيراد بهذه الطريقة في ميزانية النقد الأجنبي للبلاد كبند من بنود تلك الميزانية.

وينفذ نظام الاستيراد بتحويل قيمة ثلاثة أنماط تكمل بعضها البعض في إستيراد السلع التي تنضوي تحت هذا النظام. ويأتي ترتيب هذه الأنماط الثلاثة حسب أهميتها على النحو التالي:

أ- سلع تحت الرخصة العامة المفتوحة.

ب- سلع الحصة السنوية.

ج- مجموعة سلع التشاور.

السلع التي تنضوي تحت المجموعة الأولى هي السلع الأساسية التي ينبغي توفرها في الأسواق بقدر الإمكان، والتي لا تتحمل البلاد نقصاً مستمراً فيها. بالنسبة لهذه السلع يمكن لأي مستورد التقدم بطلب إستيرادها من أى قطر عدا تلك الأقطار التي تدخل ضمن قائمة المقاطعة التجارية والاقتصادية. وعادة لا يجد المستورد صعوبة في الحصول على التصديق باستيراد الكميات المطلوبة متى كانت طلبات الاستيراد مستوفاة للشروط التي تحكم ذلك.

سلع الحصة السنوية أيضاً تشمل مجموعة كبيرة من السلع. تتضمن تقديرات الصرف على الاستيراد في السنة المالية المعنية مبالغ مخصصة للإستيراد عن طريق الحصص السنوية لاحتياجات البلاد المقدرة تحت هذا البند. ومجال تقديم الطلبات لإستيراد بعض هذه السلع مفتوح لكل المستوردين.

أما مجموع سلع التشاور فهي السلع التي لم تدخل في المجموعتين السابقتين وهي أقلها أهمية. فطلبات استيراد هذه السلع مفتوح للمستوردين على مدار السنة. فيقوم المسئولون عن إستيراد هذه السلع في وزارة التجارة والتعاون والتموين ببحث هذه الطلبات في اجتماعات دورية للتصديق على إستيراد بعض هذه السلع. ويحكم التصديق أو الرفض اعتبارات كثيرة أهمها احتياجات البلاد لهذه السلع،موقف أرصدة البلاد من العملات الأجنبية ،ظروف الإنتاج العالمي، والمحلي لها، الأسعار السائدة في الأسواق العالمية واتجاهاتها.

ثانياً: نظام الاستيراد بالتسهيلات الأئتمانية

يقوم هذا النظام على مبدأ توسيع مجالات الاستيراد لبضع السلع على تسهيلات ائتمانية يتم الحصول عليها من مصادر التمويل الأجنبية، على أن يتم دفعها على سنوات في المستقبل.

ويقوم القطاع الخاص باستغلال هذه التسهيلات الائتمانية باستيراد السلع الرأسمالية وبالرغم من أن نظام التسهيلات الائتمانية قد يفيد في استجلاب بعض السلع الضرورية

دون مقابلة فورية لأسعارها بالعملات الصعبة، إلا أن هذا النظام قد لا تكون شروطه ميسرة في غالب الأحيان مقارنة مع شروط القروض التي تتحصل عليها الدولة، وإن كانت هناك لجنة لدراسة الطلبات المقدمة ومراجعة شروط الدفع والفوائد على الأقساط قبل قبول العرض أو رفضه. ولا شك في أن نظام الاستيراد بالتسهيلات الائتمانية يزيد من أعباء سداد الديون على البلاد في السنوات التي تلى الاستفادة من هذه التسهيلات. وعليه فإن قبول طلبات التسهيلات الائتمانية ينبغي أن يأخذ في الاعتبار مدى الفوائد للاقتصاد من جراء قبول مثل هذه التسهيلات وتحمل إقتصاد البلاد لأعبائها. فينبغى أن تربط قبول التسهيلات، الأئتمانية بأولويات نشاطات القطاع الخاص في خطط تنمية البلاد.

ثالثاً: نظام الاستيراد بالمقايضة

يرمي هذا النظام إلى توسيع قاعدة السلع السودانية في الأسواق العالمية، وتعريف تلك الأسواق ببعض منتجاتنا التي لم تكتسب أراضي لها في الخارج. وقد وضعت النظم المناسبة لجعل المقايضة كلية أو جزئية حسب موقف السلع المختلفة في الأسواق. وبما أن المقايضة تتم بعمليتي التصدير والاستيراد فإن الإدارات المختصة بتلك العمليتين تنسق جهودها مع بنك السودان لإحكام الرقابة على هذه التجارة.

رابعاً: نظام الاستيراد بدون تحويل قيمة

الغرض من هذا النظام هو تشجيع المغتربين من السودانيين لاستغلال مدخراتهم في استيراد بعض السلع التي تحتاج لها البلاد بغرض التجارة دون تحويل قيمتها من البلاد. وقد كانت هذه إحدى الوسائل التي اتبعت لجذب مدخرات السودانيين العاملين بالخارج إلى البلاد بصورة غير مباشرة. وقد أوقف العمل بهذا النظام خلال عام ١٩٧٩م واستبدل بنظام الاستيراد بالسوق الموازي حيث سمح لجميع المواطنين الذين يملكون عملات أجنبية بفتح حسابات لهم في السودان، وتحويل قيمة السلع التي يودون استيرادها على أساس سعر الدولار الواحد بثمانين قرشا سودانياً. وإن وسع هذا النظام فرص

الاستيراد لكل السودانيين الذين يمكنهم الحصول على عملات أجنبية إلا أن السعي الحثيث للحصول على العملات الأجنبية قد يرفع أسعارها في السوق الأسود.

ولا شك في أن أي تلكؤ أو ضائقة عارضة تمنع الدولة من عرض العملات الأجنبية في السوق الموازية، والحفاظ على السعر التشجيعي المحدد للدولار؛ يساعد على ارتفاع أسعار السوق الأسود للعملات الأجنبية. ويؤدى كل ذلك الى ارتفاع أسعار السلع في السوق المحلي، وإلى المساعدة في زيادة معدلات التضخم في البلاد.

خامساً: نظام الاستيراد عن طريق تجارة الحدود

يهدف هذا النظام إلى تضيق دائرة عمليات التهريب لبعض السلع عبر الحدود فيسمح بموجبه للمسجلين كمستوردين (عند الحدود) باستيراد بعض السلع المنتجة على الجانب الآخر من الحدود في نطاق مبلغ معين يتم الحصول عليه من تصدير بعض السلع السودانية التي لا يؤثر تصديرها على احتياجات السوق المحلي لها.

نتيجة للتوسع الكبير في الواردات والاختلال الكبير في الميزان التجاري والضغوط المستمرة على ميزان المدفوعات اتجهت السياسة للحد من الزيادة المستمرة في الواردات. فشهدت بدايات سنوات التسعينات حظر استيراد بعض السلع كالأقمشة والمنسوجات والأثاثات المنزلية وصابون الغسيل، خاصة وأن الإنتاج المحلي لكثير من هذه السلع قد توسع. وتقرر أن يكون الدفع لسلع الاستيراد بخطاب اعتماد اطلاع أو مقابل المستندات، على أن تقوم البنوك التجارية بتحصيل هامش ١٠٠% من قيمة السلعة المستوردة. وللضرورة الملحة لإستيراد المواد البترولية لمقابلة التوسع الكبير في القطاع الزراعي فقد طلب بنك السودان في يوليو ١٩٩٢ من البنوك المعتمدة تخصيص ٨٠% من موارد السوق الحر الموحد لمقابلة تلك الاحتياجات. وقد تم تخفيض هذه النسبة فيما بعد إلى ٥٠%.

أما الآن فقد أصبح الاستيراد متاحاً لكل السلع ما عدا قليلاً من السلع المحظورة، ويأتي في مقدمتها المتفجرات والخمور وأدوات الميسر. ويتم فتح خطاب اعتماد دون أي تسهيلات، أو بخطاب اعتماد بتسهيلات لسلع معينة كمدخلات الإنتاج.

لتخفيف الضغط على الموارد الشحيحة من العملات الصعبة خلال عام ١٩٩٣ وسعت قائمة السلع المحظور استيرادها لتشمل العربات والثلاجات والمسجلات وأجهزة الفيديو والتلفزيونات. وسمح باستيراد السلع الرأسمالية بتسهيلات في الدفع لمدة عام كحد أدنى، واستيراد القمح والدقيق والمواد البترولية الجاهزة بتسهيلات في الدفع لمدة ستة أشهر كحد أدنى. كما سمح لشركات القطاع العام الاحتفاظ بنسبة ٨٠% من إيراداتها بالنقد الأجنبي. وخلال عام ١٩٩٤ رفع الحظر تدريجياً على استيراد جميع السلع عدا الخمور والمخدرات وأدوات ومعدات لعب الميسر والأسلحة والذخيرة والمتفجرات والسكر والعربات الصغيرة بما فيها البكاسي والعربات ذات الدفع الأمامى. وسمح باستيراد بعض السلع كالمعدات الطبية والأجهزة العلمية ومدخلات الإنتاج الصناعي والخيش والعدس والفول المصري والبن ولبن البدرة بتسهيلات في الدفع لمدة ستة أشهر كحد أدنى. وخلال عام ١٩٩٥ ظلت سياسة الاستيراد دون تغيير كبير. حيث رفع الحظر عن استيراد العربات الصغيرة والسكر بموجب خطاب اعتماد مستندى من البنك المعني. وسمح كذلك باستيراد سلع بتسهيلات في الدفع لمدة أربعة اشهر كحد أدنى لقطع الغيار والشحوم وزيوت الماكينات وأدوات توصيل الكهرباء والمواتر والدراجات وأجهزة الكومبيوتر.

أسئلة تقويم ذاتي



١. تتكون صادرات السودان من المواد الأولية. وضح أسباب ذلك.
٢. ما هي الأسس التي بنيت عليها سياسة التصدير في السودان؟
٣. تكلم عن نظم الاستيراد التي سارت عليها نشاطات الاستيراد في السودان.
٤. ما هي أهم صادرات السودان قبل دخول البترول هذا المجال؟
٥. اذكر أهم الأسواق التي تتجه إليها صادرات السودان.
٦. ما هي أهم واردات السودان؟ ولماذا؟

٢. موقف تجارة السودان الخارجية

عزيزي الدارس، في ضوء سياسات التصدير والاستيراد المتبعة فقد كان موقف تجارة السودان الخارجية خلال الفترة ١٩٧١-١٩٧٨ حسبما جاء في الجدول أدناه.

جدول: ٤-١

إيرادات الصادرات والصرف على الواردات

(ملايين الجنيهات)

السنة	الصادرات	نسبة الزيادة السنوية%	الواردات	نسبة الزيادة السنوية%	الميزان التجاري
١٩٧١	١١٤,٤	١٠,١	١١٥,٤	١٥,٣	١,٠٠
١٩٧٢	١٢٤,٤	٨,٧	١١٧,٩	٢,٢	٠٠٦,٥
١٩٧٣	١٥٢,٢	٢٢,٤	١٥١,٨	٢٨,٨	٠٠٠,٤
١٩٧٤	١٢٢,٠	١٩,٨-	٢٤٧,٥	٦٣,٠	١٢٥,٥-
١٩٧٥	١٥٢,٥	٢٥,٠	٣٥٩,٩	٤٥,٤	٢٠٧,٤-
١٩٧٦	١٩٣,٠	٢٦,٦	٣٤١,٤	٥,١-	١٤٨,٤-
١٩٧٧	٢٣٠,٢	١٩,٣	٣٧٦,٥	١٠,٣	١٤٦,٣-
١٩٧٨	٢٠٢,٣	١٢,٠-	٤٤٩,٥	٢٧,٠	٢٤٧,٢-

المصدر: العرض الاقتصادي ٧٥/١٩٧٦و٧٨/١٩٧٩ (عن بنك السودان).

يوضح الجدول أن:

١. عائدات الصادرات عرضة لتذبذب كبير جعلت نسبة الزيادة في إيرادات الصادرات تبلغ نسباً سالبة في عامى ١٩٧٤ و١٩٧٨.

٢. الصرف على الواردات لم يتعرض لمثل هذه التقلبات الكبيرة، بل استمرت زيادات الصرف على الواردات بمبالغ كبيرة مقارنة مع الزيادات في إيرادات الصادرات (واستمرت في زيادات مستمرة) إلا في عام ١٩٧٦ حيث انخفض الصرف على الواردات.

٣. نتيجة لما ذكر كانت نسبة الزيادة السنوية في الصرف على الواردات أكبر بكثير من نسب الزيادة السنوية على إيرادات الصادرات.
٤. تضعضع وضع الميزان التجاري في عام ١٩٧٣ حيث انخفض إلى ٠,٤ مليون جنيه فقط بعد أن كان ٦,٥ مليون جنيه في العام الذى سبقه ١٩٧٢.
٥. شهد عام ١٩٧٤ تدهوراً كبيراً في الميزان التجاري إذ انخفض إلى- ١٢٥,٥مليون جنيه، ومنذ تلك السنة استمر العجز في الميزان التجاري.
٦. كان العجز في الميزان التجاري في عام ١٩٧٤ أكبر من قيمة كل الصادرات وكان الحال كذلك في عامي ١٩٧٥ و١٩٧٨ مما يشير إلى أن عائدات التجارة المنظورة لم يكن في مقدورها تحقيق فائض يساعد على تحسين وضع ميزان المدفوعات أو يساعد على مقابلة مشتريات احتياجات التنمية.
٧. يتطلب هذا الوضع إجراء دراسة تحاول تحقيق نوع من التوازن في الميزان التجاري والنظر في إمكانات زيادة صادرات البلاد، إذ أن نسبة نمو الصادرات ضعيف مقارنة مع نمو الصرف على الواردات.

ومعلوم أن صادرات السودان الأساسية تتكون من المنتجات الزراعية التي تكون عرضة لتقلبات الإنتاج وتقلبات أسعارها العالمية، مما سبب بعض المشاكل لصادرات البلاد ويؤثر على عائداتها من العملات الصعبة. ويزيد بالطبع من تعقيد الموقف تعدد الدول التي تنافس السودان في الأسواق العالمية لنفس المنتجات السودانية، وكذلك وجود البدائل الصناعية التي تحل محل بعض هذه الصادرات كالألياف الصناعية. وتؤدي هذه الظروف مجتمعة إلى إضعاف موقف الطلب على المنتجات السودانية في الأسواق العالمية، وإلى تخفيض نسبة التبادل التجاري لصادرات السودان بالنسبة لوارداته.

وقد كان موقف صادرات السودان الرئيسة خلال الفترة ١٩٦٠-١٩٧٢ كما يبين الجدول التالي.

جدول: ٤-٢

صادرات السودان خلال الفترة١٩٦٠-١٩٧٢ بالأسعار الجارية (بملايين الجنيهات)

السنة / السلعة	١٩٦٠	١٩٦١	١٩٦٢	١٩٦٣	١٩٦٤	١٩٦٥	١٩٦٦	١٩٦٧	١٩٦٨	١٩٦٩	١٩٧٠	١٩٧١	١٩٧٢
قطن	٣٣،١	٣١٢،٢	٤٣،٥	٤٥،٥	٣٢،٤	٣١،٢	٣٥،٠	٤١،٤	٤٥،٦	٤٩،٥	٦٥،١	٦٩،٤	٧٤،٣
بذرة القطن	٢،٨	٣،٦	٥،٤	٣،٨	١،٢	١،٩	١،٣	١،٠	٠،٩	١،٥	٢،٥	٥،٩	٤،٩
صمغ عربي	٧،٠	٦،١	٤،٥	٥،٧	٦،٨	٧،٥	٧،٢	٨،٣	٧،٩	٨،٧	٨،٩	٨,٤	٩,١
سمسم	٤،٥	٤،٢	٥،٦	٤،٨	٦،٤	٤،٨	٤،٥	٦،٥	٦،٢	٨،٠	٦،٧	٨،٠	٨،٨
فول سوداني	٤،٣	٥،٤	٦،٧	٦،٤	٩،٢	٨،٦	٧،٣	٦،٥	٤،٦	٦،٠	٥،٥	٩،٣	٩،٢
أمباز	١،٤	١،٩	٢،٥	٣،٥	٤،١	٣،٩	٤،٤	٤،١	٤،٥	٣،٩	٥،١	٤،٢	٥،٣
ذرة	٣،٠	٢،٠	١،٥	١،٥	١،٥	٢،٤	١،٩	-	١،١	٠،٨	٠،٦	١،٣	١،٨
ماشية	١،٤	١،٤	٠،٨	١،٠	٠،٩	٢،٠	١،٨	٢،١	٢،١	٢،٦	٢،٣	٢،١	٣،٤
جلود	١،٠	١،٠	١،٠	١،٣	١،٠	١،٣	١،٦	١،٤	١،٦	١،٨	١،٦	١،٩	٣،٢
أخرى	١،٠	٠،٧	٧,٩	٥،٣	٥،١	٤،٥	٥،٦	٣،٤	٦،٦	٣،١	٣،٣	٤،٠	٤،٥
المجموع	٥٩،٦	٥٧،٥	٧٩،٤	٧٨،٨	٦٨،٦	٦٧،٩	٧٠،٧	٧٤،٧	٨١،١	٨٥،٩	١٠١،٦	١١٤،٥	١٢٤،٥

المصدر: المؤلف: بيانات مجمعة من مصلحة الإحصاء.

يلاحظ في الجدول السابق أن القطن ما يزال يحتل موقفه التقليدي بتصدر قائمة صادرات البلاد. وقد تعرضت إيرادات القطن السنوية للتذبذب المستمر منذ الاستقلال حتى عام ١٩٦٦. ثم بدأت إيرادات الصادرات منه في ارتفاع مستمر خلال الفترة من ١٩٦٦-١٩٧٣ حيث ارتفعت عائدات صادرات القطن من ٣٥ مليون جنيه عام ١٩٦٦ إلى ٨٤,٣١١ مليون جنيه عام ١٩٧٣، ثم تدهور هذا الإيراد إلى مبلغ ٤٣,٣ مليون جنيه فقط في عام ١٩٧٤ ثم عاود الارتفاع حتى عام ١٩٧٧ حيث بلغ ١٣١,٦ مليون، ثم انخفض إلى ١٠٤,٩ مليون في عام ١٩٧٨.(١)

ومراجعة إيرادات البلاد من العملات الأجنبية من الصمغ العربي منذ عام ١٩٦٠ حتى عام ١٩٧٨ توضح تذبذباً واضحاً ومستمراً. وظلت عائدات البلاد من السمسم في تذبذب مستمر منذ عام ١٩٦٠ حتى عام ١٩٧٠، ثم استمر في تصاعد مستمر حتى ١٩٧٨ ما عدا الانخفاض الذى حدث في عام ١٩٧٥ فقط لإيرادات هذا المحصول من العملات الأجنبية.

وبالنسبة للفول السوداني فقد شهدت الفترة ١٩٦٠-١٩٧٠ تذبذباً مماثلاً لإيراداته من العملات الأجنبية، إلا أن الموقف قد تحسن تحسناً ملحوظاً في الفترة ١٩٧١-١٩٧٦، حيث استمرت إيراداته في الزيادة المستمرة، ولكن شهدت السنتان ١٩٧٧ و١٩٧٨ انخفاضاً مستمراً لعائدات هذا المحصول.

فكان موقف هذه المحصولات الرئيسة كمصادر لعائدات البلاد من العملات الصعبة من تذبذب وعدم استقرار هو الاتجاه العام لموقف بقية صادرات البلاد للأسواق العالمية وإيراداتها من العملات الأجنبية. والأسباب لذلك قد تكون لظروف الإنتاج المختلفة كالجفاف والجراد، وانخفاض الإنتاجية، أو لظروف الأسواق والأسعار. فيؤكد كل هذا ما أشرنا إليه من قبل بأن اعتماد البلاد على المنتجات الأولية الزراعية كمصدر لإيراداتها من العملات الأجنبية لا يحقق ضماناً كافياً لعائدات مستمرة يمكن أن تبني عليها البلاد خططها لمشترياتها الضرورية لمشروعات التنمية ولاحتياجات الاستهلاك. فإن تنويع منتجات البلاد من السلع الزراعية والصناعية أصبح لازماً لتفادي تقلبات الإنتاج

والأسواق العالمية وتعرض مشروعاتها المختلفة للضغوط التي تحدث من شح موارد البلاد من العملات الصعبة.

وبمراجعة أسواق صادراتنا خلال الفترة ١٩٧١-١٩٧٨ نجد السوق الأوربية المشتركة تقف في المقدمة، إذ أنها تستورد حوالى ثلث صادرات السودان أو ما يزيد على ذلك. وقد تفاوتت نسب إستيراد بقية الدول لصادراتنا وتذبذبت من عام لآخر. ولكن الملاحظة العابرة توضح أن الصين واليابان يمكن اعتبارهما من المستوردين الأساسيين، وكذلك الهند حتى عام ١٩٧٣. وقد كان لتشجيع التجارة مع الصين وتوقيع البروتوكول التجاري معها أثر كبير في احتلالها هذا الموقع المتقدم كقطر منفرد. ويوضح الجدول التالي موقف المستوردين الرئيسيين لصادرات السودان.

جدول: ٤- ٣

النسب المئوية للمستوردين الرئيسيين للسلع السودانية

في الفترة ١٩٧١-١٩٧٨

السنة / المستوردون	١٩٧١	١٩٧٢	١٩٧٣	١٩٧٤	١٩٧٥	١٩٧٦	١٩٧٧	١٩٧٨
السوق الأوربية المشتركة	٢٨,٨	٣٢,٨	٣٦,٣	٣٩,٥	٤١,٢	٤٢,٤	٣٢,٩	٣١,٣
دول غرب أوربا الأخرى	٠٢,٧	٠٤,٠	٠٤,٨	٠٤,٥	٠٥,٠	٠٥,٥	٠٦,١	٠٨,٥
الصين	٠٩,٤	١٠,٠	١٤,٩	٠٩,٧	٠٨,٦	٠٤,٣	٠٨,٥	١٠,٠
الاتحاد السوفيتي	١٦,١	٠٠,٤	-	٠١,٣	٠٢,٤	٠٣,٢	٠٣,٥	٠٣,١
بقية الدول الاشتراكية	٠٧,٨	٠٧,٧	٠٥,٢	٠٣,٩	٠٩,٧	٠٩,٤	١٠,٣	١٣,١
مصر	٠٥,٠	٠٥,٧	٠٣,٨	٠٣,٠	٠٧,٠	٠٣,٤	٠١,٠	٦,٤
اليابان	٠٧,٢	٠٨,١	١١,١	٠٣,٥	٠٤,٣	٠٧,٥	٠٧,٨	٠٨,٤
الولايات المتحدة	٠٣,٣	٠٣,٠	٠١,٩	٠٥,٧	٠٢,٢	٠٢,٢	٠٢,٢	٠٢,٤
الهند	١٠,٥	١٨,٤	٠٥,٨	٠٣,٨	٠١,٥	٠١,٥	٠٨,٩	٠٤,٠
أخرى	٠٩,٢	٠٩,٩	١٦,٢	٢٥,١	١٨,٤	١٨,١	١٨,٨	١٢,٨
مجموع النسب%	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠

المصدر: العرض الاقتصاد: وزارة المالية والاقتصاد الوطني (إعداد)

أما بالنسبة لواردات السودان فهي في تكوينها تطابق إلى حد كبير احتياجات دولة نامية تعتمد إلى حد كبير على أنواع مختلفة من الواردات لعدم نضوج قطاعات الإنتاج بصورة تكفي احتياجات البلاد. فتشكيل الواردات تشمل سلعاً رأسمالية ومواداً خاماً ومعدات وكيماويات ووسائل نقل ومواداً غذائية ومنسوجات كسلع أساسية.

وبملاحظة مكونات هذه الواردات يتضح عدم مرونة الطلب عليها مما يستوجب استيرادها لمواجهة متطلبات السوق المحلي. ويمكن تقسيم الواردات إلى مجموعات ثلاث حسب تكوينها على النحو التالي:

- سلع استهلاكية.
- مواد خام.
- سلع رأسمالية.

فيتضح موقف الواردات حسب هذا التقسيم في الفترة ١٩٦٠-١٩٧٢ في الجدول ١-٧ كما جاء في الفصل الأول أعلاه.

يتضح من ذلك الجدول أن أوائل الستينات شهدت ارتفاعاً كبيراً في الصرف على الواردات. وقد تركزت الزيادة على بندى المواد الخام والسلع الرأسمالية. ومرد الارتفاع في الصرف على استيراد البندين المذكورين من الواردات يعزى إلى بداية الصرف المكثف على مشروعات الخطة العشرية الأولى في سنواتها الأولى. وانخفاض الصرف على الواردات أيضاً يعزى إلى الإبطاء في الصرف على مشروعات التنمية خلال الأعوام ٦٥/٦٦/٦٧، وبالتالي انخفاض الصرف على السلع الإنتاجية والمواد الخام. وكان لموقف عائدات البلاد من العملات الصعبة المتدني، وانخفاض أرصدة البلاد من العملات الصعبة، والضغوط التي تعرض لها ميزان المدفوعات آثارها العميقة في اتخاذ قرار إبطاء درجة الصرف على استيراد السلع الرأسمالية منذ عام ١٩٦٩. فبدأ الصرف على الواردات ارتفاعه منذ بداية الصرف على الخطة الخمسية الأولى في عام ١٩٧٠، وقد لوحظ أن الصرف على المواد الخام والسلع الرأسمالية أقل بكثير من الصرف على السلع الاستهلاكية، مما يؤكد أن انتاج الاقتصاد المحلي لا يساهم مساهمة كبيرة في توفير متطلبات السوق المحلي، مما يجعله يعتمد إلى حد كبير على الأسواق العالمية.

وتعكس مكونات واردات البلاد خلال الفترة ١٩٧١-١٩٧٨ نوعية احتياجات البلاد من الأسواق العالمية، واتجاهات الطلب على مفردات الواردات. فكان الموقف خلال تلك الفترة على النحو التالي:

جدول: ٤-٤

قيمة وتكوين الواردات خلال الفترة ١٩٧١-١٩٧٨

(ملايين الجنيهات)

الواردات	١٩٧١	١٩٧٢	١٩٧٣	١٩٧٤	١٩٧٥	١٩٧٦	١٩٧٧	١٩٧٨
المواد الغذائية	٢١,٦٥	٢٧,٧٥	٣٣,٩٣	٦٠,٥	٤٥,٢	٣٥,٨	٥٥,٠	-
التبغ والمشروبات	٠٣,٠٠	٠٣,٩٥	٠٢,٣٠	٠٣,٢٠	٠٤,٣٠	٠٥,٣٠	٠٦,١٠	٠٧,٠٠
المواد الخام	٠٣,٣٧	٠١,٥٥	٠١,٥٠	٣٤,٠٠	٢٨,٢٠	٣١,٩٠	٤٥,٦٠	٥٠,٨٠
الكيماويات	١٢,٨٨	١٤,٣٠	١٨,٩٥	٢٧,٢٠	٤٠,٢٠	٣٣,٤٠	٣٢,٧٠	٤١,٦٠
المصنوعات	٢٤,٥٧	٢٤,١٠	٣٣,٦٠	٣٨,٧٠	٦٠,٢٠	٥٠,٠٠	٦٢,٩٠	٨٨,٣٠
آلات ومعدات	١٤,١٩	١٥,٩٣	٢٠,٠٠	٣١,١٠	٢٩,١٠	١١٠,٦	١٢٥,٦	١١٢,٠
وسائل نقل	١١,٤٥	١٣,٤٠	٢٥,٢٩	٣٣,٧٠	٦٤,٥٠	٤٣,٠٠	٣٩,٦٠	٥٧,٤٠
منسوجات	٢٥,٣٣	١٦,٩١	١٦,٢٤	٢٤,٢٠	٤٣,١٠	٢١,٩٠	٢٨,٢٠	٣٧,٤٠
الجملة	١١٥,٤٤	١١٧,٩١	١٥١,٨٥	٢٤٧,٦	٣٦٠,١	٣٤١,٣	٣٧٦,٥	٤٤٩,٥

المصدر: بنك السودان + العرض الاقتصادي (أعداد)

نظرة سريعة على هذا الجدول توضح أن:

١. اتجاه الصرف على وارداتنا خلال الفترة ١٩٧١/١٩٧٨ في ارتفاع مستمر عدا الانخفاض القليل الذي حدث في عام ١٩٧٦.

٢. لاحظ أن الزيادات السنوية على الواردات في معظم هذه السنوات كانت كبيرة. تعزى الزيادة إلى زيادة الطلب على الواردات لمقابلة احتياجات البلاد، وإلى الارتفاع المستمر للأسعار في الأسواق العالمية.

٣. كان الصرف على استيراد المواد الغذائية بصفة عامة هو أكبر بنود الصرف على الواردات في السنوات الخمس الأولى، وكان اتجاه الصرف عليها في زيادة مستمرة إلا أن السنوات الأخيرة شهدت انخفاضاً عن المستوى العالي الذى سجله الصرف على هذا البند عام ١٩٧٤. توضح هذه الحقيقة أن مشروعات إنتاج المواد الغذائية البديلة للواردات التي أنشئت خلال الخطة العشرية والخمسية قد بدأت تؤتى أوكلها.

٤. ارتفاع الصرف على بند الآلات والمعدات باستمرار–عدا الانخفاض الطفيف خلال عام ١٩٧٨–وبنسب كبيرة توضح ازدياد متطلبات تنفيذ مشروعات التنمية.

٥. الحقيقة الواردة في النقطة السابقة تنطبق إلى حد كبير على وارداتنا لوسائل النقل والمواصلات والمواد الخام وازدياد، الطلب عليها في مجالات النشاطات الإنشائية والإنتاجية.

أما بالنسبة لمصدر واردات السودان فإنها تأتي في معظمها (أكثر من ٠,٧٥ للواردات) من الدول التي تستورد البضائع السودانية. وتحتل السوق الأوربية أيضاً قائمة المصدرين الرئيسيين للسودان. وتبلغ متوسط نسبة صادرات السوق الأوربية للسودان خلال السنوات الخمس الأخيرة في ازدياد مستمر مما جعلها تساهم بمقدار نسبة ٤٦,٩%. وقد بدأت صادرات الولايات المتحدة الأمريكية للسودان في ازدياد مستمر خلال الفترة ٧٦/٧١ حتى وصلت نسبة ٩,٤% في عام ١٩٧٦، وانخفضت عن هذه النسبة قليلاً خلال عامى ١٩٧٧–١٩٧٨. واحتلت اليابان موقعاً متقدماً وإن تذبذبت نسبة صادراتها إلى السودان من عام إلى عام. وتدخل الصين أيضاً ضمن المصدرين الرئيسيين للسودان، وقد تحسن موقف صادراتها للسودان نتيجة لمراجعة وتطوير أسس التبادل التجاري معها، وإدخال بعض السلع الإضافية في اتفاقية التجارة والدفع المبرمة معها، وإدخال نظام التراخيص المفتوحة لبعض السلع في هذه الاتفاقية. أما الهند فقد فقدت موقعها المتقدم كمصدرة رئيسية للسودان حتى عام ١٩٧٤، حيث كانت تحتل المركز الثانى وذلك لإيقاف اتفاقية التجارة والدفع بين الهند والسودان في يوليو ١٩٧٥. ويلاحظ أن موقف الاتحاد السوفيتى وبقية الدول الاشتراكية المصدرة للسودان قد تدهور

بصورة مستمرة خلال هذه الفترة بعد أن كانت مساهمة الاتحاد السوفيتى تشكل ٦,٨% من واردات السودان في عام ١٩٧١، ومساهمة بقية الدول الاشتراكية تشكل ٩,٧% في نفس السنة. والجدول التالي يوضح مساهمة الدول المصدرة للسودان.

جدول: ٤ – ٥

النسبة المئوية للمصدرين الرئيسيين للسودان ١٩٧١–١٩٧٨

(نسبة مئوية)

المصدرين	١٩٧١	١٩٧٢	١٩٧٣	١٩٧٤	١٩٧٥	١٩٧٦	١٩٧٧	١٩٧٨
السوق الأوربية المشتركة	٢٩,٦	٣٣,٥	٣٧,٤	٣٠,٣	٣٧,٦	٤٦,٠	٤٥,٢	٤٦,٩
بقية دول غرب اوربا	٠٤,٤	٠٣,٤	٠٣,٦	٠٣,١	٠٣,٣	٣,٥	٤,٤	٦,١
اليابـــان	٠٤,٢	٠٤,٠	٠٦,٠	٠٥,٣	١٠,١	٦,٥	١٠,٦	٦,٥
الولايات المتحدة	٠٢,٥	٠٤,١	٠٧,١	٠٨,٩	٠٨,٥	٩,٤	٦,٥	٧,٣
الهند	١٩,٧	١٦,٠	٠٧,٦	١١,٥	٠٧,٣	٥,٦	٤,٥	٤,٧
الصين	٠٦,٧	٠٧,٥	٠٦,٧	٠٩,١	٠٤,٥	٢,٨	٢,٧	٥,٠
الاتحاد السوفيتى	٠٦,٨	٠٤,٥	٠٦,٠	٠١,٠	٠٠,٤	١,٨	٠,٥	٠,٢
بقية الدول الاشتراكية	٠٩,٧	٠٧,٧	٠٧,٠	٠٤,٧	٠٤,٧	٣,٧	٣,٤	٠٠,٥
مصر	٠٥,٩	٠٤,٤	٠٢,٤	٠٢,٣	١,٧	١,١	١,٣	٠٢,٠
أخرى	١٠,٥	١٤,٩	١٦,٢	٢٣	٢١,٩	١٩,١	٢٠,٩	١٦,٨
الجملـــــة	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠

المصدر: بنك السودان + العرض الاقتصادي (سنوات)

موقف التجارة الخارجية خلال الفترة ١٩٧٩-١٩٩٦

أما موقف تجارة السودان الخارجية خلال الفترة ١٩٧٩ حتى عام ١٩٩٦ فلم يتغير كثيراً من حيث مكونات سلع الصادرات والمستوردين الرئيسيين للسلع السودانية وأسواقها، ومكونات الواردات وإن اختلفت كثيراً من حيث قيمة عائدات الصادرات والصرف على الواردات.

الصـــادرات

ففي مجال الصادرات يعكس لنا الجدول التالي الصورة بجلاء خلال الفترة المذكورة التي تعتبر امتداداً للفترة التي تمت معالجتها من قبل.

جدول : ٤-٦

قيمة وسلع صادرات السودان خلال الفترة ٧٩/٢٠٠٢

الفترة ١٩٧٩-١٩٩٦ بملايين الجنيهات

الفترة ١٩٩٠-١٩٩٦ بملايين الدولارات

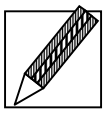
السلعة / السنة	القطن	الفول السوداني	السمسم	الصمغ العربي	الذرة	الحيوانات الحية	الجلود	الأمباز	أخرى	المجموع
١٩٧٩	١٥١,٣	١٠	٦,٣	١٨,٦	١٣,٥	٧,١	٣,٧	-	٢٢,١	٢٣٢,٧
١٩٨٠	١١٥,٤	٥,٩	٢٤,٩	١٨,٣	٤٣	١٦,٦	٦,٦	-	٤٠,٦	٢٧١,٣
١٩٨١	٦٨,٧	٦٦,٥	٣٥,٣	٣٥,٦	٤٢,٩	٣٦	٧,٩	-	٦٤,١	٣٥٧
١٩٨٢	١٢١,١	٣٣,١	٣٨,١	٤٠,١	١٠٧,٥	٦٢,٢	٨,٩	-	٧٢١٠٠	٤٨٣,١
١٩٨٣	٣٩٦	١٦,٥	٧٠,٢	٧٦,٢	٦٦,٦	٨٠,٢	١٣,٨	-	٩١,٢	٨١٠,٧
١٩٨٤	٤٠٥	٢٦,٧	٩٦,١	٦٤,١	٧,٢	٩٢,٦	١٧,٤	-	١٠٨,٢	٨١٧,٣
١٩٨٥	٣٧٤,٣	٢٣,١	٩٧,٨	٦٦	-	١٥٩,٤	٣٨,٨	-	٨٥,٣	٨٤٤,٧
١٩٨٦	٣٦٦,٧	٢,٥	٥٨,٩	١٤١,٧	١٣,٩	٧١,٥	٣٣,٧	-	١٤٤,٣	٨٣٣,٢
١٩٨٧	٤٥٥,٢	١٠,١	١٣٤,٨	٢٦٧,١	٢٤٨,٨	٤٢,٩	٣٩	-	٢٩٩,١	١٤٩٧
١٩٨٨	٩٧٨,٤	٨٦,٥	٢٦٩	٢٨١,٦	١٠٦,٧	١٢٨	١٦,٥	-	٢٦٨,٢	٢١٨٧,٩
١٩٨٩	١٣٤٨,٧	٢٧,١	٣٣٣,٣	٣١٢,٩	٢٠٧	١٨٩,٩	١١٤,٤	-	٣٩٩,٨	٣٠٢٣,١

١٩٩٠	١٧٨,٥	١,٠	٥٤,٠	٤٥,٠	٣,٠	٢٧,٢	١٥,٨	٠,٥	٤٥,٦	٣٧٤,١
١٩٩١	١٣٠,٠	٢,٩	٣٤,٧	٤٩,٦	-	٢٢,٥	١٥,٣	٤,٦	٤٩,٥	٣٠٥,٠
١٩٩٢	٦٥,٣	١,٢	٤٦,٣	٢١,٠	١٠,٠	٦,٦	١٦,٩	١١,٠	١١٧,٤	٣١٩,٣
١٩٩٣	٥٧,١	٦,٢	٦٨,٢	٣٣,١	٦٠,٨	٧٧,٢	١١,٢	١١,٩	٩٢,٥	٤١٧,٣
١٩٩٤	٩٦,٦	٣,٤	٦٦,٨	٦٥,٧	١١,٣	٨٧,٧	١١,٦	٨,٤	١٦٨,٩	٥٢٣,٩
١٩٩٥	١٢٣,٠	٢,٧	٨٠,٤	٥١,٤	٤٣,٩	٨٣,٩	٢٠,٥	١٠,٢	١٤١,٥	٥٥٥,٧
١٩٩٦	١٢٩,٥	٢,٠	١٤١,١	٢٩,٥	٢,٦	٨١,٤	٢٨,٧	١٥,٤	١٩٧,٢	٦١٨,٤
١٩٩٧	١٠٥,٧	٧,١	١١٧,٣	٢٧	-	٧٨,٢	٢٢,٨	١١,٣	٢٢٠,٧	
١٩٩٨	٩٥,٥	١٤,٢	١٨٤	٢٣,٧	٥,٤	١٢٠,٢	٢٠,٢	٥,٧	٢٠٤	
١٩٩٩	٤٤,٨	٠,٢	١٢٦,٩	٢٦,٤	٢٧,٨	١١٤,٣	٣,٩	٣,٣		
٢٠٠٠	٥٣	٥,٤	١٤٦,٩	٢٣,١	١٠,١	٦٦,٤	٦,٩	٢,٧		
٢٠٠١	٤٤,٤	٨,٨	١٠٤,٥	٢٤,٣	٠,٤	١,٧	٤,٢	٢,٠		
٢٠٠٢	٦٢,٢	٥,٧	٧٤,٦	٣١,٩	٤,٨	١١٧,٢	٣			

مصدر: بنك السودان التقرير السنوي عدة سنوات بما في ذلك ١٩٩٦ حتى ٢٠٠٢م (أعداد).

* القيمة في الفترة ١٩٧٩-١٩٨٩ بملايين الجنيهات السودانية والفترة ١٩٩٠-١٩٩٦ بملايين الدولارات الأمريكية.

تدريب (١)



من الجدول رقم ٤ – ٦ قيمة سلع صادرات السودان من ٦١ / ٢٠٠٢
- بين أكبر قيمة للصادرات في سنة ١٩٦٩.
- بين أكبر قيمة للصادرات في سنة ١٩٨٣.
- بين أكبر قيمة للصادرات في سنة ٢٠٠٢.

هل ترى بأن السودان سوف لا يعتمد على القطن في المستقبل؟

يوضح الجدول الحقائق التالية:

١. ظل القطن هو عماد صادرات السودان للأسواق الخارجية، والمصدر الأساس لعائدت البلاد من العملات الأجنبية. وظل الفرق بين عائدات القطن من العملات الأجنبية وعائدات أي من سلع الصادر الأخرى بعيداً. (انظر جدول ٥–٧ أدناه). لكن فقد القطن هذا المركز الصداري للثروة الحيوانية والسمسم كما يظهر من الأرقام الواردة في الجدولين ٥–٦ و٥–٧.

٢. بالرغم من هذه الأهمية للقطن كمصدر أساسى للعملات الحرة ظلت عائداته في تذبذب مستمر وبفوارق كبيرة في بعض الأحيان. ويعزى هذا التذبذب في عائدات القطن إلى أسباب أساسية ثلاثة.

أولاً– تقلبات أسعار القطن في الأسواق العالمية.

ثانياً– التفاوت السنوي في حجم الإنتاج لاختلاف المساحات المزروعة، والتفاوت في إنتاجية الفدان.

ثالثاً– تأثر المحصول بعوامل الطبيعة والآفات الزراعية.

٣. أهم المحاصيل الزراعية النقدية الأخرى هي السمسم والصمغ العربي والفول السوداني، ولم تخل عائدات هذه المحاصيل الثلاثة من العملات الحرة من التذبذب زيادة وانخفاضاً طول الفترة ١٩٧٩–١٩٩٦ موضع الدراسة. ولا نستغرب هذا

التذبذب في العائدات السنوية لهذه المحاصيل الزراعية التي تتأثر أنتاجاً بالتقلبات الطبيعية، وتتأثر تسويقاً بالأسعار العالمية.

٤. لم يستطع السودان أن ينوّع حاصلاته الزراعية النقدية بما يدعم المحاصيل التقليدية المعروفة بصورة واضحة. ولكن لا يفوتنا في هذا المقام أن نشير إلى إدخال زراعة محصول زهرة الشمس لإنتاج بذرة زهرة الشمس كمحصول نقدي جيد قد يكون له دور مهم مستقبلاً. وهو من محاصيل الحبوب الزيتية المعروفة.

٥. كانت الحيوانات الحية ومنتجاتها من الجلود في عائدات العملات الصعبة ضعيفة جداً خلال سنوات الستينات والسبعينات مقارنة بالصادرات الأخرى كما توضح لنا البيانات الواردة في جدول ٥-٢. ولكن مساهمات هذا البند في عائدات البلاد من العملات الصعبة خلال سنوات الثمانينات والتسعينات كان متزايداً وكبيراً جداً. وقد جاءت عائدات الحيوانات الحية وحدها دون الجلود من العملات الصعبة في المركز الثاني بعد القطن في عدد من سنوات فترة ١٩٧٩-١٩٩٦. كسنوات ١٩٨٣ و١٩٨٥ و١٩٩٣ و١٩٩٤ و١٩٩٥ على وجه التحديد. وجاءت عائداتها من العملات الحرة في المركزالثالث بعد القطن والسمسم في السنوات ١٩٨٤ و١٩٩٦. ثم تزايدت عائداتها في السنوات الأخيرة حتى جاءت في الصدارة في بعض السنوات كما يظهر في الجدولين رقم ٥-٦ و٥-٧.

٦. الذرة هو المحصول الغذائي الأول في السودان ولكنه وجد طريقه إلى التصدير للدول المجاورة منذ سنوات طويلة. وعطاء الذرة في عائدات البلاد من العملات الأجنبية ظل مقدراً وكبيراً في بعض السنوات بالرغم من أن معظم ما ينتج من ذرة يستهلك كغذاء رئيس للسكان. فكانت عائدات تصدير الذرة في عام ١٩٨٠ و١٩٨١ و١٩٨٢ و١٩٨٣ مبلغ ٤٣ مليون جنيه و ٤٢. مليون جنيه و ١٠٧,٥ مليون جنيه و٦٦,٦ مليون جنيه سوداني على التوالي. وبلغت عائداته في السنوات ١٩٨٦ و١٩٨٧ و١٩٨٨ و١٩٨٩ مبلغ ١٤١,٧ مليون جنيه و ٢٦٧,١ مليون جنيه و٢٨١,٦ مليون جنيه و٣١٢,٩ مليون جنيه سوداني على التوالي. أما عائدات الذرة

السنوية من التصدير بالدولار الأمريكى خلال سنوات التسعينات الخمس الأخيرة ١٩٩٢-١٩٩٦ هي مبلغ ١٠ مليون دولار و ٦٠,٨ مليون دولار و١١,٣ مليون دولار و٤٣,٩ مليون دولار على التوالي.

يلاحظ من هذه الأرقام أن مشاركة الذرة في عائدات البلاد من العملات الصعبة كانت مشاركة إيجابية طوال سنوات الثمانينات والتسعينات. ولكن هذه العائدات كانت ضعيفة نسبياً في بعض السنوات. ويعزى هذا التذبذب الكبير في عائدات صادرات الذرة إلى تذبذب حجم إنتاجه السنوي والظروف التي تكتنف اسواق التصدير. ومحصول الذرة بصورة أساسية هو محصول مطري يعتمد على كميات الأمطار السنوية وتوزيعها في مناطق الإنتاج.

٧. بالرغم من التذبذب السنوي الواضح في العائدات السنوية لسلع التصدير جميعها على وجه التقريب إلا أن جملة العائدات السنوية من الصادرات كانت متزايدة إلا في سنوات قليلة نسبياً. فما عدا الانخفاض في عائدات الصادرات في عام ١٩٩١ فإن جميع سنوات التسعينات الأخرى شهدت زيادة مستمرة في هذه العائدات، وبنسب كبيرة في بعض هذه السنوات. فكانت جملة عائدات الصادرات في الفترة ١٩٩٠-١٩٩٦ هي ٣٧٤,١ مليون دولار و ٣٠٥ مليون دولار و ٣١٩,٣ مليون دولار و٤١٧,٣ مليون دولار و٥٢٣,٩ مليون دولار و٥٥٥,٧ مليون دولار و ٦١٨,٤ مليون دولار على التوالي. فكانت نسب الزيادة السنوية في العائدات في هذه السنوات ٣٠,٧% و٢٥,٥% و٦,١% و١١,٣% على التوالى.

وتجدر الإشارة إلى أن سلعاً جديدة قد دخلت ضمن الصادرات السلعية منذ عام ١٩٩٨ مثل المولاس والسكر واللحوم والبترول والذهب،كما دخل البترول الخام في صادرات السودان منذ عام ١٩٩٠، حيث كانت عائداته مبلغ ٢٧٥,٩ مليون دولار في عام ١٩٩٩، ومبلغ ١٢٤٠,٧ مليون دولار في عام ٢٠٠٠، ومبلغ ١٢٦٩,٢ مليون دولار في عام ٢٠٠١، ومبلغ ١٣٩٦,٥ مليون دولار في عام ٢٠٠٢،يعني ذلك أن مساهمة البترول في الصادرات السودانية بدأت متزايدة وذات عائدات كبيرة ومؤثرة في

جملة عائدات البلاد من العملات الصعبة.وكان لصادرات الثروة الحيوانية الحية ومنتجاتها أثر واضح في عائدات البلاد من العملات الصعبة، إذ أنها تزايدت بمبالغ كبيرة في السنوات الأخيرة.أما الذهب فقد زادت عائداته باستمرار خلال الفترة ١٩٩٨-٢٠٠٢م عدا الانخفاض القليل في عائداته الذى حدث في عام ٢٠٠٠م. ولا ننسى أن هناك بعض الصادرات الأخرى التي تساهم في عائدات البلاد لم تظهر عائداتها في الجدول رقم ٤-٦ أعلاه.

فإذا أخذنا في الاعتبار أن عائدات الصادرات منذ عام ١٩٩٠ كانت مقيمة بالدولار الأمريكي، فإنها تكون قد سلمت بقدر كبير من التضخم في قيمتها، خاصة وأن معدلات التضخم قد زادت زيادات كبيرة في سنوات التسعينات كما أشرنا إليه عند حديثنا عن التضخم في هذا الكتاب.

تعتمد الدول النامية كثيراً وبصفة أساسية على تصدير السلع الأولية للحصول على عائداتها من العملات الأجنبية. وتعتمد معظم الدول النامية على قطاعها الزراعي في غذائها، ولم يخرج السودان عن هذه القاعدة، وظلت منتجات القطاع الزراعي هي مصدر عائدات البلاد من العملات الصعبة. ولم تساهم أي منتجات غير زراعية في عائدات الصادرات بصورة واضحة إلا السكر والذهب منذ عام ١٩٩١ و١٩٩٢ على التوالى، والبترول منذ عام ١٩٩٨.

بصفة عامة لم تتغير الأهمية النسبية لسلع الصادرات السودانية طوال العقود الماضية وإن تعرض بعضها لتقلبات في الإنتاج وفي أسعار تسويقها عالمياً في بعض السنوات. وإن تذبذبت عائدات القطن من بيعه في الأسواق العالمية وانخفضت عائداته منذ عام ١٩٩٢ بشكل ملحوظ، فإن متوسط نسبة هذه العائدات السنوية خلال السنوات العشرين الأخيرة كانت أكثر من ٤٠% من جملة العائدات. ويعبر لنا الجدول التالي ٤-٧ بوضوح النسب المئوية لقيمة الصادرات السودانية. ويعكس هذا الجدول الصورة العامة لما كان عليه الحال قبل الفترة التي يغطيها هذا الجدول لأن مكونات الصادرات لم تتغير كثيراً.

جدول: ٤-٧

النسب المئوية لقيمة الصادرات السودانية خلال الفترة ١٩٧٨-٢٠٠٢

الصادرات / السنة	القطن	الصمغ العربي	السمسم	الفول السوداني	زيوت نباتية	حيوانات حية	جلود	ذرة	سكر	ذهب	أخرى	المجموع
١٩٧٨	٥١,٩	٧,٣	٩,٥	١٠,٢	-	٤,٢	١,٩	١,٣	-	-	١٣,٧	%١٠٠
١٩٧٩	٦٥,٠	٨,٠	٢,٧	٤,٣	-	٣,١	١,٦	٥,٨	-	-	٩,٥	%١٠٠
١٩٨٠	٤٢,٥	٦,٧	٩,٢	٢,٢	-	٦,١	٢,٤	١٥,٨	-	-	١٥,١	%١٠٠
١٩٨١	١٩,٢	١٠,٠	٩,٩	١٨,٦	-	١٠,١	٢,٢	١٢,٠	-	-	١٨,٠	%١٠٠
١٩٨٢	٢٥,١	٨,٣	٧,٩	٦,٩	-	١٢,٩	١,٨	٢٢,٣	-	-	١٤,٨	%١٠٠
١٩٨٣	٤٨,٤	٩,٤	٨,٧	٢,٠	-	٩,٩	١,٧	٨,٢	-	-	١١,٧	%١٠٠
١٩٨٤	٤٩,٦	٧,٨	١١,٨	٣,٣	-	١١,٣	٢,١	٠,٩	-	-	١٣,٢	%١٠٠
١٩٨٥	٤٤,٣	٧,٨	١١,٦	٢,٧	-	١٨,٩	٤,٦	-	-	-	١٠,١	%١٠٠
١٩٨٦	٤٤,٠	١٧,٠	٧,١	٠,٣	-	٨,٦	٤,٠	١,٧	-	-	١٧,٣	%١٠٠
١٩٨٧	٣٠,٤	١٧,٨	٩,٠	٠,٧	-	٢,٩	٢,٦	١٦,٦	-	-	٢٠,٠	%١٠٠
١٩٨٨	٤٤,٧	١٢,٩	١١,٣	٤,٠	-	٥,٨	٣,٢	٤,٩	-	-	١٣,٢	%١٠٠
١٩٨٩	٤٤,٦	١٠,٤	١١,٠	٠,٩	-	٦,٣	٣,٨	٩,٨	-	-	١٣,٢	%١٠٠
١٩٩٠	٤٧,٧	١٤,٤	١٢,٠	٠,٣	٢,٤	٦,٩	٤,٢	-	-	-	١٢,١	%١٠٠
١٩٩١	٤٢,٦	١٦,٣	١١,٤	٠,٩	٢,٣	٧,٤	٥,٠	-	١,١	-	١٣,٠	%١٠٠
١٩٩٢	٢٠,٥	٦,٦	١٤,٥	٠,٤	٢,٠	٢,١	٥,٣	٣,١	٣,٤	٣,٨	٣٨,٣	%١٠٠

١٩٩٣	١٣,٧	٧,٩	١٦,٣	١,٥	١,٧	١٨,٥	٢,٧	١٤,٦	٢,٦	٣,٧	١٦,٨	%١٠٠
١٩٩٤	١٨,٤	١٢,٥	١٢,٨	٠,٦	٤,١	١٦,٧	٢,٢	٢,٢	٧,٠	٧,٠	١٦,٥	%١٠٠
١٩٩٥	٢٢,١	٩,٢	١٤,٥	٠,٥	٢,٠	١٥,١	٣,٧	٧,٩	١,٥	٨,٤	١٥,١	%١٠٠
١٩٩٦	٢٠,٧	٤,٨	٢٢,٨	٠,٢	-	١٣,١	٤,٦	٠,٤	٥,٤	٨,٦	١٩,٤	%١٠٠
١٩٩٧												
١٩٩٨												
١٩٩٩												
٢٠٠٠												
٢٠٠١												
٢٠٠٢												

المصدر: بنك السودان التقرير السنوي (إعداد)

يكشف لنا هذا الجدول بوضوح الحقائق التالية:

١. لا يعكس لنا الجدول حدوث تنويع في صادرات البلاد من السلع عما كان عليه الحال سابقاً، وإن ظهرت مشاركة السكر والذهب بنسبة ضعيفة خلال السنوات التي أعقبت عام ١٩٩١.

٢. سلع الصادرات التقليدية وجميعها من القطاع الزراعي النباتي والحيواني هي المصدر الأساس لعائدات السودان من العملات الأجنبية.

٣. كان القطن هو قائد سلع التصدير والمصدر الأساس لعائدات البلاد من العملات الحرة. فبلغت عائدات القطن ٦٥% في جملة عائدات سلع التصدير في عام ١٩٧٩. ولم تبلغ عائدات القطن هذه النسبة العالية منذ ذلك العام حتى الآن، وإن بلغتها في سنوات سابقة.

٤. كان التذبذب في نسب قيمة صادرات القطن خلال هذه الفترة واضحاً. فكانت نسبة عائداته في أول سنوات هذه الفترة ١٩٧٨-١٩٩٥ هي ٥١,٩%، ارتفعت في عام ١٩٧٩ إلى ٦٥%، ثم تدهورت في عام ١٩٨١ إلى ١٩,٢%. بلغت نسبة عائدات القطن في عام ١٩٨٤، ٤٩,٦% وانخفضت إلى نسبة ٣٠,٤% في عام ١٩٧٨، ووصلت نسبة ٤٧,٧% في عام ١٩٩٠. ثم تدهورت هذه النسبة إلى أدنى درجاتها في عام ١٩٩٣، حيث بلغت ١٣,٧% فقط. وبدأت ترتفع تدريجياً إلى ١٨,٤% و٢٢,١% في السنتين اللاحقتين. بالرغم من ذلك فإن متوسط عائدات القطن السنوية طوال فترة الثماني عشرة سنة المذكورة تصل إلى أكثر من ٤٠%.

٥. تنافست النسب التي حققها السمسم والصمغ العربي على المركز الثانى خلال الفترة المذكورة. وكان التذبذب في نسب مساهماتهما في قيمة الصادرات واضحاً.

٦. النسب المئوية لقيمة سلع التصدير الأخرى كلها شهدت تذبذباً واضحاً سواء أكانت السلع زراعية أو حيوانات حية وجلود.

٧. يعني عدم الاستقرار في عائدات سلع التصدير المختلفة ضرورة الإتجاه نحو تنويع الصادرات بقدر الإمكان، حتى لا يقع السودان تحت رحمة عائدات السلع الزراعية التي تتأثر بعوامل الطبيعة وتقلبات أسعار الأسواق العالمية.

٨. يؤكد كل ذلك اعتمادية السودان على القطن في حصوله على العملات الأجنبية بغض النظر عن حجم مساهمات بنود الصادرات الأخرى، وظروف الإنتاج والأسواق العالمية للقطن.

أما إذا نظرنا إلى الدول التي تستقبل صادرات السودان فهي دول عديدة. ولكن يبدو أن اتجاه صادرات السلع السودانية لم تختلف كثيراً عن مسارها التقليدي. فما زالت دول السوق الأوربية المشتركة هي المستقبل الأول لصادرات السلع السودانية وحافظت على هذا المستوى.

ويكشف لنا الجدول ٤-٨ التالي اتجاه صادرات السلع السودانية للأسواق العالمية.

نشـــــاط



لو كنت وزيراً لوزارة الزراعة والغابات والثروة الحيوانية مـــاذا أنـــت فاعل في علاج:

١. توسع الزراعة الآلية على حساب المراعي؟
٢. تعدي أصحاب الثروة الحيوانية على الزراعة؟
٣. تعدي المزارعين والرعاة على الغابات؟
٤. مصادرة مصلحة الغابات لجروف المزارعين؟
٥. تعدي السياسات للحكومات المختلفة والمتناقضة على الجميع؟

ناقش.

جدول: ٤-٨

اتجاه صادرات السلع السودانية خلال

الفترة ١٩٧٩-٢٠٠٢م (بالنسبة المئوية)

الموردون للسلع السودانية / السنة	دول السوق الأوربية المشتركة	دول غرب أوربا	الولايات المتحدة الأمريكية	دول شرق أوربا	اليابان	الصين الشعبية	الهند	دول آسيوية أخرى	المملكة العربية السعودية	ليبيا	مصر	دول عربية أخرى	دول أخرى	المجموع
١٩٧٩	٢٨	٤,١	٢,٤	١٣,١	٧	١٧,٥	٠,٣	-	٩,٥	-	٢,٢	-	٨,٨	%١٠٠
١٩٨٠	٢٩,٩	٣,٤	٢,٤	٨٠٥	٨,٢	٩,٢	٠,٤	-	٢١,٢	-	٢,٣	-	١٣,٧	%١٠٠
١٩٨١	٣٠,٢	٣,٤	٨	٤,٩	٧,٥	٤,٨	٠,٤	-	٢١,٨	-	٤,٨	-	٨,٧	%١٠٠
١٩٨٢	٢٥,٨	٢,٨	٢,٦	٤,٤	٦,٦	٥,١	٠,٣	-	٣٦,٧	-	٢,٤	٤,٧	١٢,٢	%١٠٠
١٩٨٣	٢٤,٤	٢,٢	٢	٩,٦	٥,٣	٩,٢	٠,٤	-	١٩	-	٤,٧	٢	٢١	%١٠٠
١٩٨٤	٢٤,٦	٢	٢,٨	٩,٦	٦	٤,٣	٠,٤	-	١٥	-	٨,٣	٦,٧	١٨,١	%١٠٠
١٩٨٥	١٩,٩	١,٧	٣,٣	١٨,٦	٨,١	٠,١	٠,٥	-	٢٠,١	-	١٠	٤,٧	١١,٧	%١٠٠
١٩٨٦	٢٨,١	٠,٨	٥,٤	١٤,٩	٦,٧	٠,١	٠,٥	-	١٣,٥	-	٨,١	٣,٤	١٥	%١٠٠
١٩٨٧	٤٨,٨	٠,٥	٤,٧	٥,٥	٦,٣	٠,٠٠٨	٠,٢	-	٩,٥	-	٣,٥	٢,٥	١٨,٨	%١٠٠
١٩٨٨	٣١,٦	٢,٤	٣,٢	٨,٤	١١,١	٢,٢	٥,٣	-	١١,٧	-	٣,٦	٠,٥	١٤,٦	%١٠٠
١٩٨٩	٢٦,٦	٢,٦	١٦,٦	٤,٦	٣,٣	٦,٧	١	-	١٦,٦	-	٢	٣,٣	١٦,٧	%١٠٠

١٩٩٠	٢٦,٣	١,٧	٣,٢	٣,٧	٧,٠	١١,٢	٠,٢	١٧,٨	٩,٩	٠,٤	٨,٥	٩,٩	٠,٢	١٠٠%
١٩٩١	٢٩,٨	٤,٧	٤,٣	١,٩	١١,١	٤,٥	٠,١	٢٠,٦	١١,٣	١,٨	٣,٦	٣,٥	٢,٨	١٠٠%
١٩٩٢	٢٨,٥	٢,٨	١,٢	-	٥,٠	٠,١	٠,٧	٩,٦	١٩,٣	١١,٧	٧,٤	١٠,٩	٢,٨	١٠٠%
١٩٩٣	٢٦,٦	٣,٩	١,٨	٠,٥	٦,٤	-	٠,١	٧,٢	٢٥,٢	٤,٢	٢,٠	٩,٨	١٢,٣	١٠٠%
١٩٩٤	٢٨,٧	٥,٦	٣,٤	٠,١	٤,٥	٦,١	٢,٤	٨,٩	٢٣,٢	٤,٥	٩,٩	٩,٩	٢,٠	١٠٠%
١٩٩٥	٣٣,١	١,٢	٤,٤	١,٧	٥,٩	١٠,٢	٢,١	٦,٦	١٨,٤	١,٢	٤,٣	٧,٣	٣,٦	١٠٠%
١٩٩٦	٣٣,٦	٠,٥	٢,٢	٠,١	٤,٠	٦,٨	٠,٤	١٠,٦	١٨,٨	٠,٧	٦,٧	١١,٧	٣,٩	١٠٠%
١٩٩٧	٣٨,٣	١,٣	١,٥	٢,٢	٣,٧	٢,٨	٠,٩	٧	١٨,٩	-	٥,٦	٩,٣	٨,٥	١٠٠%
١٩٩٨	٣٤,٦	٠,٨	٠,٤	١,٨	٢,٨	٠,٢	٤,٤	١٠,٤	٢٤,٤	٠,٥	٥,٢	١٠,٦	٣,٩	١٠٠%
١٩٩٩	١٤,٦	١٠	-	٠,٩	١٥,٧	٣,٦	٠,٨	٤	١٨	-	٥,٥	٩,١	١٧,٦	١٠٠%
٢٠٠٠	٦,٧	٣,٧	٠,١	٢,٠	١٢	٤٤,١	-	١,١	٥,١	-	٢,٣	٢,٤	٢,١	١٠٠%
٢٠٠١	٥,٠	٣,٩	٠,١	٠,٥	٤,٩	٥٨,٩	٠,٥	١,٩	١,٤	-	٢	٦,٢	١,٣	١٠٠%
٢٠٠٢	٣,٨	٤,٠	٠,١	-	٣,٣	٦٥,٧	٠,٣	١	٦,١	-	٣	٣,٦	٢,٥	١٠٠%

المصدر: بنك السودان. التقرير السنوي ١٩٩٢ و١٩٩٥و١٩٩٧ حتى ٢٠٠٢. ووزارة المالية والاقتصاد: العرض الاقتصادي (إعداد)

يوضح هذا الجدول الحقائق التالية:

١. الاتجاه العام لصادرات السودان نحو الأسواق العالمية لم يتغير كثيراً طوال الفترة التي يضمها الجدول ١٩٧٩-١٩٩٧ مما يعني أن السودان لم يفقد من أسواقه التقليدية شيئاً يذكر.

٢. دول السوق الأوربية المشتركة هي المستقبل الأكبر لصادرات السلع السودانية إذ كانت أقل نسبة يستقبلها طوال هذه الفترة هي نسبة ١٩,٩% من كل الصادرات وكان ذلك في عام ١٩٨٥، وأعلى نسبة من الصادرات السودانية استوردتها هي نسبة ٤٨,٨% من جملة صادرات السودان.

٣. بالرغم من أن دول السوق الأوربية المشتركة هي المستورد الأول للسلع السودانية إلا أن نسبة السلع التي كانت تستوردها من السودان ظلت في تذبذب مستمر.

٤. المملكة العربية السعودية هي ثاني أكبر مستورد لصادرات السودان بعد دول السوق الأوربية المشتركة.بل إن المملكة العربية السعودية كانت أكبر مستورد للسلع السودانية على الإطلاق في عام ١٩٨٥، حيث بلغت نسبة الصادرات السودانية لها ٢٠,١% من جملة الصادرات مقابل ١٩,٩% لدول السوق الأوربية المشتركة. وبلغت نسبة الصادرات السودانية المتجهة للملكة العربية السعودية في عام ١٩٩٣، ٢٥,٢% من جملة الصادرات. بالرغم من ذلك لم تستقر نسبة الصادرات السودانية السنوية للملكة العربية السعودية على مستوى واحد، وإنما ظلت في تذبذب واضح طوال سنوات الفترة موضع التعليق.

٥. ظاهرة تذبذب النسب المئوية لكل الصادرات السودانية للدول المستوردة من عام إلى آخر واضحة للعيان، حيث لم تثبت النسبة التي تستوردها أي جهة من السودان أو ترتفع باستمرار خلال الفترة المذكورة على الإطلاق.

٦. اليابان والصين الشعبية يأتيان مباشرة بعد دول السوق الأوربية المشتركة والسعودية كمستورد رئيس للصادرات السودانية.

٧. تأتي جمهورية مصر العربية في المركز الثاني بعد المملكة العربية السعودية كمستوردة لصادرات السودان. تجدر الإشارة إلى أن الحيوانات الحية (الجمال والأغنام) هي السلعة الرئيسة التي تستوردها من السودان.
٨. الدول الأفريقية والدول العربية الأخرى، عدا ليبيا في سنوات التسعينات لا تعتبر مستوردة ذات وزن يذكر للسلع السودانية.

نشـــاط



ماهو الاتجاه العام لموقف الميزان التجاري في السودان للعقود الأربعة الأخيرة؟ ناقش حالة الاقتصاد إن لم يدخل البترول السوداني ضمن الصادرات، والأثر الذي أحدثه في الميزان التجاري في العام ٢٠٠٢م.

أسئلة تقويم ذاتي



١. حدد أهم الأسواق التي يستورد منها السودان.
٢. بدأ القطن يفقد موقعه الصداري كأهم صادرات السودان، وضح ذلك.
٣. ماهو الميزان التجاري وما هي مكوناته؟

الواردات

أما في مجال الواردات فإن حجم هذه الواردات وقيمتها ظلت في ازدياد مستمر خلال الفترة ١٩٧٩-٢٠٠٢ موضوع الدراسة. ولم تتغير مكوناتها إذ أنها إعتمدت في معظمها على السلع الاستهلاكية. وتجدر الإشارة هنا إلى أن استيراد السكر قد توقف تماماً منذ عام ١٩٩١، إذ أصبحت مصانع السكر السودانية تغطي احتياجات البلاد.والصورة العامة لقيمة وتكوين الواردات يوضحها الجدول ٤-٩ التالي:

جدول: ٤-٩

قيمة وتكوين الواردات خلال الفترة ١٩٧٩-٢٠٠٢م

(الفترة ٧٩/٨٩ بملايين الجنيهات السودانية) (الفترة ٩٠-٢٠٠٢ بملايين الدولارات الأمريكية)

السلعة / السنة	المواد البترولية	سلع مصنعة	آلات ومعدات	وسائل النقل	مواد كيماوية وأدوية	قمح ودقيق قمح	شاي	بن	سكر	مواد غذائية	مشروبات وتبغ	منسوجات	مواد خام	المجموع
١٩٧٩	-	٩٣,٨	١٠٠,٨	٧١	٤٨,٨	-	-	-	-	٥٩,٨	٣,٢	٢٦,٧	٧٣,٢	٤٧٧,٣
١٩٨٠	-	١٣٣.	١٢٨,١	٥٤,٦	٧٠,٤	-	-	-	-	١٩٢,٢	٥,٥	٣٠,٥	١٧٣,٠	٧٨٨,٣
١٩٨١	-	١٨٤,٢	١٢٠,٥	٩٣,٣	٧١,١	-	-	-	-	١٧٥,٧	١٥,٦	٣٠,٣	١٧٦,٠	٨٦٦,٧
١٩٨٢	-	١٨٠,٩	١٨٩,٥	١٦٠,٥	٩٩,١	-	-	-	-	٢٠١,٥	١٧,٤	٣٠,١	٣٣٧,٨	١٢١٣,٨
١٩٨٣	-	٣٤٤,٣	٢٦٦,٨	١٧٣,٥	٢١٣,٩	-	-	-	-	٢٥٢,٤	٢٠,٧	٣٠,٨	٤٥٨,٥	١٧٦,٩
١٩٨٤	-	٢٧٩	٢١٧,٢	١٤٨,٨	١٨٢,٢	-	-	-	-	١٩٥,٩	٢٨,٥	٢٣,٩	٤١٥,٢	١٤٩٠,٨
١٩٨٥	-	٥١٤,٦	٣٥٤	٢٤١,٦	٢٦١,٨	-	-	-	-	٣٨٨,٣	١٥,٨	٣٤,٢	٣١٨,٤	٢١٢٨,٨
١٩٨٦	-	٤٨١,٤	٤٠٥,٧	٤٣٤,١	٣٤١,٢	-	-	-	-	٣٦٠,١	١٤,٣	٧١,١	٢٩٢,٨	٢٤٠٠,٧
١٩٨٧	-	٥٠١	٤٨٤,٩	١٦٨,٩	٢٤٨,١٥٠٠.	-	-	-	-	٤١٣,٦	١٣,٦	٨٤,٩	٤٩٧,٩	٢٦١٢,٩
١٩٨٨	-	١٠٤٢,٦	٧٧٦,١	٥٠٧,٨	٩	-	-	-	-	٧١١,٣	٥٦,٥	١٣٣	١٠٤٤,٦	٤٧٧٢,٨
١٩٨٩	-	١٣٩١,٥	١٠٢٦	٨٠١,٨	٤٦٠	-	-	-	-	٩٩٨,٣	٦٢,٤	١٩٩,٧	١٠٧١,٩	٦٠١١,٦
١٩٩٠	٣١٢,٣	٦٩,١	٦٢,٦	٤٣,٨	٥١,٩	٢١,٨	٨,٥	٣,٤	٣,٦	٣٥,١	٠,٨	٣,١	٢,٥	٦١٨,٥
١٩٩١	٣٠٨,٨	١٥١,٦	١١٤,٥	١١٢,٧	٦٤,٠	٧٤,٨	١٨,٢	٦,٨	-	٢٥,٤	٠,١	٨,٤	٥,٠	٨٩٠,٣
١٩٩٢	٢٢٩,٦	١٥١,٦	١١٨,٠	١٣٢,٨	٥٤,٢	٣١,٢	٥,٨	١,٣	-	٧٠,٠	٠,٢	٤,٩	٢١,٣	٨٢٠,٩

تابع جدول: ٤-٩

السلعة / السنة	المواد البترولية	سلع مصنعة	آلات ومعدات	وسائل النقل	مواد كيماوية وأدوية	قمح ودقيق قمح	شاي	بن	سكر	مواد غذائية	مشروبات وتبغ	منسوجات	مواد خام	المجموع
١٩٩٣	٢١٥,٣	٢٠٦,٧	١٥٣,٠	١٣٦,٥	٨٥,٩	٤٥,٨	٢٨,٦	٦,٩	-	٣٠,٤	٥,٠	١٣,٠	١٧,٨	٩٤٤,٩
١٩٩٤	٢٣٩,٠	٢٥٦,١	٢٠٩,١	٧٥,٨	١٠٤,٠	١١٢,٩	٢٤,٨	٧,٧	-	٢١٧,٨	١٠,٣	١٧,٢	٢٧١,٢	١١٦١,٥
١٩٩٥	١٩٤,٢	٢٧٦,٦	٢٠٩,٨	١١٢,٥	١٣٤,٠	٨٩,٨	٢٦,٦	٩,٥	٠,٨	١٨٠,١	١٦,٥	٣٠,٢	٢٢٤,٨	١١٨٤,٥
١٩٩٦	٣٠٥,٣	٢٩٧,٠	٢٥٣,٦	١٣٣,٤	٢١٩,٨	٩٧,٩	٣٣,٤	١٢,٩	٠,٥	٢٠٤,٧	١٥,٢	٢٦,٢	٣٥٤,٤	١٥٠٤,٤
١٩٩٧		٢٩٢,٦	٢٩٦,٧	١٧٣,٩	١٨٩,٩	١٣٨,٤	٣٢,٢	١٨,٢	٠,٢	٢٣٧,٩	٣٢,٣	١٥٧٩,٧	٦٢٤,١	
١٩٩٨		٥٩٢,٠٨	٣٤٢,٨	١٩٢,٧	١٥٧,٠٢	١٣١,٩	٣٦,٣	١٥,٣	٠,٥	٢٦٣,٧	٢٠,١	١٩٢٤,٦	٣٠٧,٥	
١٩٩٩		٢٣٧,٣	٣٥٨,٨	١٣٢,٢	١١٤,٢	١٢٣,٣	٣٨,٤	١٤,٥	٥,١	٢٧٦,٢	١٩,٢	١٤١٤,٩	٢٣٧,٦	
٢٠٠٠		٢٩٣,٧	٣٢٣,٥	١٥٨,٧	٢٢١,١	٢٠٧,٩	٢٨,٧	١٣,٩	٥,١	٣٩٩,٥	١٨,٧	١٥٥٢,٧	١٣٦,٩	
٢٠٠١		٤٠٧,٩	٥٥٠,٥	٢٢٠,٥	١٥٩,٩	١٣٨,١	٣١,١	١١,٥	٢٠,١	٤١٦,٣	٢٣,٧	٢٣٠٠,٩	١٩١,١	
٢٠٠٢		٥٥٥,٠١	٦٢٠,٨	٢٥٥,٨	٢٠٦,٥	٢٢١,٢	٣٠,٧	١٦	١٩,٩	٤٤٠,٥	٢٤,٥	٢٤٤٦,٤	٢٠٠,٩	

المصدر: بنك السودان. التقرير السنوي ١٩٩٢ و ١٩٩٦ و١٩٩٧ و٢٠٠٠ و٢٠٠٢ وزارة المالية والاقتصاد: العرض الاقتصادي ١٩٨٧/٨٦ و ١٩٩٦/٩٠ عن بنك السودان.

ملحوظة: بعض البنود المذكورة في الجدول عن الفترة ١٩٧٩-١٩٨٩ لم تتوفر لها أرقام في العرض الاقتصادي الذى أخذنا منه بقية الأرقام.

١. نستبعد أي التباس في الأرقام الواردة في هذا الجدول. ونوضح أن قيمة الواردات خلال السنوات ١٩٧٩ حتى ١٩٨٩ هي بملايين الجنيهات. في حين أن قيمة الواردات منذ عام ١٩٩٠ وحتى عام ١٩٩٦ هي بملايين الدولارات الأمريكية.

٢. طول سنوات هذه الفترة ١٩٧٩-١٩٩٦ ظلت قمية الواردات في تزايد مستمر عدا الانخفاض الطفيف الذى حدث في قيمتها في عام ١٩٨١، يوحي ذلك أن حجم الواردات نفسها في تزايد مستمر ولا تكشف الزيادة في قيمة الواردات أنها أساساً نتيجة للتضخم الذى زاد بمعدلات كبيرة في السنوات العشر الأخيرة في السودان. نقول ذلك لأن الأرقام الواردة في السنوات السبع الأخيرة هي بالدولار الأمريكى.

٣. معظم مكونات واردات السودان من السلع الاستهلاكية التي لا يكون لها مشاركة في تطوير قطاعات الاقتصاد المختلفة، وبالتالي لا تساعد على التنمية.

٤. لا تكوّن الآلات والمعدات والمواد الخام التي تساعد على توسيع قاعدة الإنتاج في البلاد إلا نسبة ضئيلة من الحجم الكلي لقيمة الواردات.

٥. تأتي المواد البترولية في رأس قائمة السلع المستوردة خلال السنوات السبع الأخيرة التي وردت قيمتها في الجدول. وإن استعمل جزء من المواد البترولية في عمليات الإنتاج الزراعي والصناعي إلا أن معظم البترول يتجه نحو الجانب الاستهلاكى في وسائل الترحيل والنقل الخاصة وغيرها من الاستخدامات الخاصة.

٦. المواد الغذائية والمشروبات والتبغ والمنسوجات كلها شهدت زيادات مضطردة في قيمة وارداتها، مما يؤكد أن منتجاتنا الوطنية لم تواكب الاحتياجات الاستهلاكية المتزايدة.

أما مصادر هذه الواردات خلال الفترة ١٩٧٩-١٩٩٦ فقد جاءت أكبر النسب فيها من دول السوق الأوربية المشتركة، حيث تراوحت النسب المئوية للواردات منها بين ٤٢,٢% في عام ١٩٧٩ كأعلى نسبة سنوية و ٢٢,٤% في عام ١٩٩٠ كأدنى نسبة

سنوية طوال هذه الفترة. وتأتي المملكة العربية السعودية كثاني أكبر مصدر لواردات السودان طوال هذه الفترة حيث بلغت أعلى نسب الاستيراد السنوي منها ٢٣,٥% في عام ١٩٩٠، وأدنى نسب الاستيراد السنوي منها كان في عام ١٩٧٩، حيث لم يتجاوز ذلك ٨,٣% من جملة الواردات.

وتأتي الولايات المتحدة الأمريكية في المركز الثالث كأحد الموردين الرئيسيين للسودان بمتوسط سنوي يبلغ حوالى ٧% من جملة الواردات للسودان خلال الفترة المذكورة. فقد كانت أعلى نسبة سنوية لواردات السودان منها هي نسبة ١١% في عام ١٩٨١، في حين أن أقل نسبة سنوية لواردات السودان منها كانت نبة ١,٤% فقط في عام ١٩٩١، وتأتي اليابان في المركز الرابع، وكانت أعلى نسبة واردات السودان منها في عام ١٩٩٣ حين بلغت ١١% من جملة الواردات، وكانت أقل النسب السنوية لواردات السودان من اليابان هي ١,٨% من جملة الواردات، وكان ذلك في عام ١٩٩٠.

تأتي جمهورية مصر كثاني دولة عربية وخامس الدول جميعها كمصدر رئيس لواردات السودان. وقد بلغت أعلى النسب لاستيراد السودان من مصر خلال الفترة المذكورة نسبة ٦,٥% من جملة الواردات في عام ١٩٨٧، وكانت أقل نسبة تشارك بها مصر في واردات السودان هي ١% فقط في عام ١٩٨١.

أهم الدول التي يستورد منها السودان بعد هذه الدول هي دول غرب أوربا ودول شرق أوربا والصين والهند وليبيا منذ عام ١٩٩٠. والسمة الظاهرة لكل واردات السودان من المصادر المختلفة كان التذبذب الواضح طوال هذه الفترة. ويوضح جدول ٤-١٠ التالي نسب مصادر واردات السودان واتجاهها العام.

جدول: ٤-١٠

اتجاه ومصادر واردات السودان خلال الفترة (١٩٧٩-٢٠٠٢)

بالنسبة المئوية

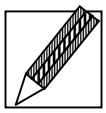
مصدر الواردات / السنة	دول السوق الأوربية المشتركة	دول غرب أوربا الأخرى	الولايات المتحدة الأمريكية	دول شرق أوربا	اليابان	الصين الشعبية	الهند	دول آسيوية أخرى	المملكة العربية السعودية	ليبيا	مصر	دول عربية أخرى	دول أخرى	المجموع
١٩٧٩	٤٢,٢	٥	٨,٣	٤,٧	٦,٤	٤,١	٢,٣	-	٨,٣	-	٣,٢	-	١٥,٥	%١٠٠
١٩٨٠	٣٨,١	٣	٨	٤,٦	٣,٥	٧,٩	٢,١	-	١٤	-	١,٧	-	١٦,٩	%١٠٠
١٩٨١	٣٧,٩	٣,٢	١١	٣,٢	٥,٨	٣,٤	٢,٢	-	١٤,٥	-	١	-	١٧,٨	%١٠٠
١٩٨٢	٣٣,٧	٣,٣	٩,١	٢,٩	٣,٩	٢,٢	٢,٣	-	١٦,٣	-	٥,٣	١٠,٧	٢١,٧	%١٠٠
١٩٨٣	٣٧,٣	٤,٦	٩,١	٥,٦	٣,٢	٢,٤	٢,٦	-	١٦,٦	-	١,٧	٧,٧	١٨,٥	%١٠٠
١٩٨٤	٣٦,٦	٣,١	٦,٩	٤,٥	٣,٢	٢	١,٩	-	١٦,١	-	٣,١	١٠,٦	١٠,٤	%١٠٠
١٩٨٥	٤٠,٢	٣,١	٧	٢,٦	٥,١	٢,٥	١,٦	-	١٦,٣	-	١,٨	٦,١	١٣,٧	%١٠٠
١٩٨٦	٤١	٣	٧,٧	٣,٤	٧,١	٢,٨	٢,٢	-	١٤,٩	-	٤,٢	٤,٤	٩,١	%١٠٠
١٩٨٧	٣٥,٢	٤,٩	١٠,٣	٢,٣	٧,٤	١	٠,٩	-	٢٠,٩	-	٦,٥	٣	١١,٨	%١٠٠
١٩٨٨	٣١,٩	٤,٩	٨,٩	٢,٨	٣,٧	٤,٧	١	-	١٥,٣	-	٣,٤	١٠,٨	١٢,٣	%١٠٠
١٩٨٩	٣٢,١	٠,٣	٥	٦,١	٧	٤	١,٣	-	١٣	-	٣,٣	٨,٠	١٨,١	%١٠٠
١٩٩٠	٢٢,٤	٠,٧	٥,٤	٢,٤	١,٨	٠,٤	٠,٧	٥,٢	٢٣,٥	٢٤,٦	١,٨	٧,٨	٣,٣	%١٠٠

تابع جدول: ٤-١٠

مصدر الواردات / السنة	دول السوق الأوربية المشتركة	دول غرب أوربا الأخرى	الولايات المتحدة الأمريكية	دول شرق أوربا	اليابان	الصين الشعبية	الهند	دول آسيوية أخرى	المملكة العربية السعودية	ليبيا	مصر	دول عربية أخرى	دول أخرى	المجموع
١٩٩١	٣١,١	١,٤	١,٤	١,٩	٤,٢	٣,٦	١,٨	٥,٨	١١,٤	٢٠,٩	٥,٧	٦,٣	٤,٥	%١٠٠
١٩٩٢	٢٢,٨	٢,٦	٧,٩	٣,٨	٣,٥	٢,٠	١,٤	٦,٩	٢١,٣	٤,١	٥,٢	١٤,٤	٤,١	%١٠٠
١٩٩٣	٢٦,٤	٣,٢	٣,٤	٧,٤	١١,٠	٢,٨	٢,٠	٨,٣	١٥,٤	٢,٨	٤,٩	٧,٥	٤,٩	%١٠٠
١٩٩٤	٢٩,٩	٤,٥	٣,٥	٣,٩	٢,١	٣,٢	٢,٠	١٢,٥	١٦,٤	١,٥	٦,٠	٥,٥	٩,٤	%١٠٠
١٩٩٥	٣١,١	١,٣	٥,٠	٤,٠	٥,٧	٣,٦	٢,١	١١,٩	١٠,٣	١,٩	٦,١	٧,٥	٩,٥	%١٠٠
١٩٩٦	٢٧,٠	١,٠	٤,٦	٧,٣	٤,٢	٤,٣	٣,٨	١٢,٥	١١,٣	٠,٦	٣,٥	٧,٤	١٢,٥	%١٠٠
١٩٩٧	٢٥	١,٢	٤,٣	٦,٤	٣,٧	٦,٧	٢,٨	١٢,١	١٣,١	٠,١	٣,٥	٨,٧	١٢,٨	%١٠٠
١٩٩٨	٢٣,٥	١,٣	٢,٣	٤,٤	٤,٥	١٣,٨	٨,٨	٣,٣	١٥,٥	٠,١	٢,٩	٩,٥	١٠	%١٠٠
١٩٩٩	٣٢,٤	١,٣	١,٥	٥,٥	٤,٧	٤,٦	٤,٥	٥,٢	١١,٨	-	٢,٥	٥,١	٨,٨	%١٠٠
٢٠٠٠	٢٩,٦	١,٧	٢,١	٥	٣,٣	٦,٦	٥	٣	١٠	-	٢,٤	٤,٦	٩,٨	%١٠٠
٢٠٠١	٢٦	٥,٥	١	٤,١	٣,٤	١٠,٦	٥,٥	٥,٣	١٢,٥	-	٣	٣,٣	٩,٥	%١٠٠
٢٠٠٢	١٧,٩	٥	٠,٦	-	٣,٢	٨	٤,٧	٤,١	٢٣,٨	-	٢,٢	٣,٧	١٣,٩	%١٠٠

المصدر: بنك السودان التقارير السنوية (متتالية حتى عام ٢٠٠٢م)

تدريب (٢)



من الجدول (٤ – ١٠)
حدد أكبر مورد للسودان من دول العالم خلال السنوات التالية:
١٩٨٠م/ ١٩٩٠م / ٢٠٠٠م / ٢٠٠٢م

٣. الاتفاقيات والبروتوكولات التجارية

عزيزي الدارس، اتفاقيات التجارة والدفع الثنائية تعقد عادة بين دولتين لتنشيط عمليات التجارة بينهما، وتنسيق إجراءات الدفع بالصورة التي تحقق أغراض كل منهما في الحصول على حاجياتها من السلع المنتجة في الدول الأخرى، وتساعد على تسويق منتجاتها وتسهيل إجراءات الدفع بينهما.

وقد عقد السودان بعض اتفاقيات التجارة والدفع الثنائية مع كل من الهند ومصر وبولندا وتشيكوسولوفاكيا وألمانيا الديمقراطية والمجر لتحقيق هذا الغرض، ولكن شهد منتصف السبعينات نهاية معظم هذه الإتفاقيات لأسباب كان بعضها من جانب السودان والبعض الآخر من جانب الدول الأخرى. فتمت تصفية الحساب المتبقي بينهما باستيراد بعض السلع. ولم يستمر من هذه الاتفاقيات الثنائية الآن عدا اتفاقية التجارة والدفع مع جمهورية مصر التي عقدت في عـــــام ١٩٦٥.

وقد شكلت صادرات السودان من السمسم والجمال والجلود الخام والمدبوغة أهم بنود الصادرات السودانية في الاتفاقية، وكونت المنسوجات والزجاج ومنتجاته والصحف والمجلات والكتب أهم صادرات مصر للسودان.

يعتبر السبب الأساس في إنهاء معظم الاتفاقيات هو أن فائض الأقطان المتراكمة دون بيع أثناء عقد الستينات قد نفذ، وأنه قد أصبح في إمكان البلاد استيفاء بعض مستلزماتها من السلع التي كانت تستورد من أقطار الاتفاقيات الثنائية محلياً. فمع أوائل عقد السبعينات فضل السودان بيع أقطانه بالعملات الحرة. بالإضافة إلى هذا العامل الأساس فقد ألغيت الأتفاقية الثنائية مع كل من تشكوسولوفاكيا والمجر لاعتقاد هاتين الدولتين بأن الأقطان

السودانية تباع لهما بأسعار تفوق أسعار السوق الحرة. فجاء طلب الإلغاء من جانبهما. وإلغاء الاتفاقية مع بولندا وألمانيا الديمقراطية عام ١٩٧٥ كان نتيجة لعدم تمكن السودان من الاستفادة ببعض السلع الضرورية للسودان من هاتين الدولتين. فظلت المديونية في صالح السودان تزداد مع مر السنين. فجاء إلغاء الاتفاقية من جانب السودان. أما إلغاء الاتفاقية مع الهند في مارس ١٩٧٧ فقد كانت نتيجة لتراكم المديونية على السودان وعدم تمكن الهند من الاستفادة من بعض السلع السودانية، خاصة بعد توسعها في زراعة القطن قصير التيلة. ومعلوم أن القطن كان يمثل حوالى ٨٠% من صادرات السودان للهند حسب الاتفاقية الثنائية. لذلك جاء طلب إلغاء الاتفاقية من الهند.

جدول: ٤-١١

اتفاقيات التجارة والدفع الثنائية

١٩٧١-١٩٧٧ (بملايين الجنيهات)

الأقطار	١٩٧١	١٩٧٢	١٩٧٣	١٩٧٤	١٩٧٥	١٩٧٦	١٩٧٧
جمهورية مصر	١,٢٧١-	٠,٨٢٣-	٢,٩+	٠,٥-	٥,٣-	١,١-	٧,٨-
الهنـــد	١١,٩١٦	١٢,١٦-	٨,١-	٨,٢-	٥,٣-	١,٠+	٥,٩-
تشيكوسولوفاكيا	٠,٦٥١-	٠,٠٣٦+	١,٠-	٠,٦-	-	-	-
ألمانيا الديمقراطية	٠,٢٩١-	٠,٥١+	٠,٩+	٠,٥+	-	-	-
بولنـــدا	٠,٣٤٩+	٠,٤٠٥+	٠,٥-	١,٠+	-	-	-
المجـــر	٠,٢٨٦-	٠,٢٢٤+	٠,٢-	-	-	-	-
الجملـــة	١٤,١١٦-	١٢,٨٢٨-	٦,٠-	٧,٨	١٠,٦-		١٣,٧-

المصدر: بنك السودان والعرض الاقتصادي (سنوات).

تبرم بروتوكولات تجارية بين الدول عادة لتوثيق وتعميق وتنشيط العلاقات التجارية، وتنسيق إجراءات الدفع بالصورة التي تحقق أغراض الأطراف المتعاقدة، وتوفير احتياجاتها من السلع. ففي خلال الفترة ديسمبر ١٩٨٥ أبريل ١٩٨٧ وقع السودان بروتوكولات تجارية مع مصر والأردن وليبيا وسوريا والمغرب وتركيا والصين وبلغاريا والاتحاد السوفيتى.

١,٣ البروتوكول التجاري بين السودان ومصر

في إطار اتفاقية التجارة بين السودان ومصر الموقعة في يناير ١٩٦٥، وتنفيذاً لقرار المجلس الأعلى للتكامل بين البلدين الصادر في ١٩٨٣/٢/٢٢ تم التوقيع في مارس ١٩٨٣ على البروتوكول التجاري بين السودان ومصر لعام ١٩٨٣ الذى حدد أن تتم التسويات بين الطرفين بالدولار الحسابي، وبنظام الصفقات المتكافئة ونظام الدفع بالدولار الحر.

وقد حدد البروتوكول قيمة إجمالي الصادرات السودانية بمبلغ ٧٣ مليون دولار حسابى مقابل ٥٢ مليون دولار حسابى للصادرات المصرية. وقد تصدرت الجمال قائمة الصادرات السودانية يليها السمسم والأبقار الحية والمذبوحة. وتصدرت الواردات السودانية الغزل والمنسوجات والأدوات الصحية والأدوية والأمصال.

ولتنظيم نشاطات هذا البروتوكول تم الاتفاق على اتخاذ الإجراءات الضرورية لدفع القيود الجمركية، وإلغاء نظام التراخيص على جميع حصص البروتوكول، والاكتفاء بإصدار استمارة إحصائية لمتابعة وتنظيم صادرات الجمال.

كما تم الاتفاق على تطوير تجارة الحدود بين المديرية الشمالية ومحافظة أسوان في حدود مبلغ ٣ مليون جنيه مصرى، كما أتفق الطرفان على إبرام الصفقات المتكافئة في حدود مبلغ ٣٠ مليون جنيه مناصفة بين الجانبين.

في الواقع الفعلي خلال عام ١٩٨٣ لم يكن تنفيذ البروتوكول لعام ١٩٨٣ مرضياً إلا في حالتي الأبقار الحية واللحوم المذبوحة والجمال التي نفذت بكاملها تقريباً. ولم يتم تصدير السمسم إلا في حدود مبلغ ٢,٥٦ مليون دولار حسابي من جملة المبلغ المحدد وهو ١٤ مليون دولار حسابي.

جاء مضمون البروتوكول التجاري بين السودان ومصر خلال الأعوام ١٩٨٥-١٩٨٧ متمشياً في نفس الاتجاه من حيث نوعيات السلع المصدرة من الجانبين، وإن جاءت النتيجة النهائية من حيث قيمة الصادرات في صالح جمهورية مصر.

فقد حدد البروتوكول التجاري لعام ١٩٨٦ الصادرات السودانية بمبلغ ٨٠,٥ مليون دولار حسابي مقابل مبلغ ٩٥,٥ مليون دولار حسابي للصادرات المصرية. أما بروتوكول عام ١٩٨٧ فقد حدد صادرات السودان بمبلغ ٨٠ مليون دولار حسابي مقابل صادرات مصرية بقيمة ١٢٠ مليون دولار حسابي.

يلاحظ أن اتجاه البروتوكول التجاري بين السودان ومصر منذ منتصف الثمانينات كان في صالح مصر من حيث القيمة واتجاه زيادتها، ومن حيث نوعيات السلع المضمنة فيها، إذ أن السلع السودانية جميعها سلع أولية، في حين أن السلع المصرية هي سلع مصنعة. ونعلم جميعنا أن تصدير السلع المصنعة أفضل للبلد من تصدير المواد الخام.

٢,٣ البروتوكول التجاري بين السودان والأردن

خلال عام ١٩٩٢ حدد حجم البروتوكول التجاري بين السودان والأردن بمبلغ ٧٠ مليون دولار أمريكي، يكون نصيب كل منهما ٣٥ مليون دولار للتصدير مقابل استيراد بمبلغ ٣٥ مليون لكل منهما. وقد حددت سلع الصادرات السودانية للأردن لتشمل الذرة والسمسم والحيوانات الحية واللحوم والفول السوداني والكركدي. وتضمنت سلع الواردات الأدوية البشرية والبيطرية والأسمنت. وقد كان واقع التنفيذ الفعلى للبروتوكول مخيباً للآمال، حيث بلغ حجم التبادل التجاري بين البلدين خلال هذا العام ٥,٦ مليون دولار فقط، أى نسبة ٨% فقط من قيمة حجم البروتوكول الكلي.

البروتوكولات التجارية الموقعة بين السودان والدول الأخرى خلال سنوات التسعينات كانت ذات أداء ضعيف. من واقع هذا الأداء الضعيف فإن البروتوكولات التجارية، رغم صغر حجم المبالغ التي يتم الاتفاق عليها، يتضح أن البروتوكولات التجارية لا تدعم التجارة الخارجية للسودان دعماً فاعلاً. كما يتضح أن كثيراً من السلع المدرجة في قائمة السلع المضمنة في هذه الاتفاقيات يمكن أن تجد طريقها للتصدير إذا عملت الجهات المسئولة عن التجارة بجدية لتوسيع أسواق السلع السودانية بالبحث والدراسة والاتصالات.

٤. الميزان التجاري وميزان المدفوعات

عزيزي الدارس، لا يكتمل الحديث عن التجارة الخارجية إلا بتناول الميزان التجاري وميزان المدفوعات. إذ يشكل الميزان التجاري العنصر الأساس في ميزان المدفوعات كما أن ميزان المدفوعات تكون له آثاره المباشرة والواسعة على التجارة الخارجية نفسها. ومن ثم فإنهما وجهان لعملة واحدة ينبغي النظر إليهما سوياً.

ويقصد بميزان المدفوعات حساب الموازنة لكافة العمليات الاقتصادية التي تتم بين المقيمين من الأشخاص في دولة ما مع المقيمين من الأشخاص في دولة أخرى في خلال فترة زمنية معينة (تكون سنة كاملة عادة). ويتكون ميزان المدفوعات من ثلاثة عناصر:

١. الميزان التجاري، وهو موازنة الصادرات المنظورة والواردات المنظورة.
٢. ميزان العمليات الجارية، وهو موازنة الصادرات المنظورة وغير المنظورة، والواردات المنظورة وغير المنظورة. (الصادرات والواردات غير المنظورة هي عبارة عن حساب الخدمات من متحصلات ومدفوعات.)
٣. المعاملات الرأسمالية.

١,٤ الميزان التجاري

وبالنظر إلى اقتصاديات الدولة النامية وإلى مكونات صادراتها من المنتجات الأولية يتضح أن طبيعة هذه الاقتصاديات نفسها تفرز العديد من مسببات الضغوط على ميزان المدفوعات. فاعتماد هذه الاقتصاديات على التجارة الخارجية بتصدير منتجاتها الأولية واستيراد احتياجات البلاد من السلع الغذائية والاستهلاكية والمواد الخام والسلع الرأسمالية تجعلها عرضة لمؤثرات الأسواق الخارجية العالمية، ولمؤثرات الإنتاج الداخلى. ولا شك أن طبيعة الصادرات، وهي من المواد الأولية، والواردات، وهي من السلع المصنعة، تضفي على عائدات تلك البلاد ضغوطاً، وتجعل موقف الميزان التجاري في غير صالحها. فينعكس أثر ذلك بالضرورة على ميزان المدفوعات. فتكون

آثار تقلبات الأسعار العالمية والتضخم العالمي والركود والانتعاش واضحة على الميزان التجاري وميزان المدفوعات للدول النامية.

وبما أن الاقتصاد السوداني لا ينفصم عن اقتصاديات الدول النامية من حيث السمات الأساسية لهذه الدول فقد شهد الميزان التجاري السوداني تضعضعاً واهتزازاً كبيراً عندما بدأ في تنفيذ خطط التنمية. وقد ظهر هذا الموقف مع تنفيذ الخطة العشرية والتوسع في تنفيذ المشروعات المدرجة في سنواتها الأولى. واستمر الموقف المتضعضع والمتدهور للميزان التجاري خلال تنفيذ الخطة الخمسية وبرامج العمل المرحلية وأثناء تنفيذ الخطة الستية وبرامج الاستثمار الثلاثية وما أعقبها من برامج تنموية. وموقف الميزان التجاري خلال الفترة ١٩٥٧-١٩٩٦ يعبر عنه الجدول التالي بوضوح.

جدول: ٤-١٢

الميزان التجاري خلال الفترة ١٩٥٧-٢٠٠٢

(١٩٥٧-١٩٨٩ بملايين الجنيهات)

١٩٩٠-٢٠٠٢ بملايين الدولارات

السنة	قيمة الصادرات	قيمة الواردات	الميزان التجاري
١٩٥٧	٥١,٧	٦٩,٧	١٨,٠ -
١٩٥٨	٤٤,٩	٥٤,٠	٩,١-
١٩٥٩	٦٨,٢	٤٩,٢	١٩,٠+
١٩٦٠	٦٤	٦١,٩	٢,١+
١٩٦١	٦١,٨	٧٧,٨	١٦,٥-
١٩٦٢	٧٩,٧	٨٦,٦	٦,٩-
١٩٦٣	٨٥,٥	٩٧,٩	١٢,٤-
١٩٦٤	٧٠,٢	٨٧,٩	١٧,٧-
١٩٦٥	٧٢,٧	٧٤,١	٠١,٤-
١٩٦٦	٧٤	٨٢,٢	٠٨,٢-
١٩٦٧	٧٧,٧	٨٣,٣	٥,٦-
١٩٦٨	٨٧,٩	٩٦,٩	٩,٠-
١٩٦٩	٩٢,٤	٨٩,٧	٢,٧+
١٩٧٠	١٠١,٨	١٠٤,٦	٢,٨-
١٩٧١	١١٠,٨	١١٤,٥	٣,٧-
١٩٧٢	١١٦,٣	١٢٢,٢	٥,٩-

١٩٧٣	١٥٧,٧	١٣٠,٢	٢٧,٥+
١٩٧٤	١٣٩	٢٠٧,٠	٦٨,٠-
١٩٧٥	١٤٦,٣	٢٨٤,٤	١٣٨,١-
١٩٧٦	٢٠٩,٢	٢٣٩,٤	٣٠,٢-
١٩٧٧	٢٣٠,٣	٢٤٥,٩	١٥,٦-
١٩٧٨	٢١٧,٤	٢٩٠,٣	٧٢,٩-
١٩٧٩	٢٢٨,٦	٤٧٩,٠	٢٥٠,٤-
١٩٨٠	٣٤٧,٣	٧٠٩,٨	٣٦٢,٥-
١٩٨١	٤٣٩,٣	١٠٠٠,٦	٥٦١,٣-
١٩٨٢	٣٨٣,١	٧٧٦,٠	٣٩٢,٩-
١٩٨٣	٦٦٨,٥	١٠٠٤,٦	٣٣٦,١-
١٩٨٤	٦٧٤,٧	١٠٥٢,٤	٣٧٧,٧-
١٩٨٥	١٠٢٣,٧	١٨٢٢,١	٧٩٨,٤-
١٩٨٦	٨١٦,٩	١٧٠٩,١	٨٩٢,٢-
١٩٨٧	٧٥٦,٢	٢٢٩٦,٦	١٥٤٠,٤-
١٩٨٨	١٩٢١,٥	٤٥٨٧,٢	٢٦٦٥,٤-
١٩٨٩	٢٤٩٢,١	٦٣١٠,٣	٣٨١٨,٢-
١٩٩٠	٣٣٣,٧	٩٨٠,٤	٦٤٦,٧-
١٩٩١	٣٠٥,٠	٨٩٠,٣	٥٨٥,٣-
١٩٩٢	٣١٩,٣	٨٢٠,٩	٥٠١,٦-
١٩٩٣	٤١٧,٣	٩٤٤,٩	٥٢٧,٦-
١٩٩٤	٥٣٥,٦	١٠٥٩,٥	٥٥٩,٩-
١٩٩٥	٥٥٥,٧	١١٨٤,٨	٦٢٩,١-
١٩٩٦	٦٢٠,٣	١٥٠٤,٥	٨٨٤,٢-
١٩٩٧	٥٩٤,٢	١٤٢١,٩-	٨٢٧,٧-
١٩٩٨	٥٩٥,٧	١٧٣٢,٢-	١١٣٦,٥-
١٩٩٩	٧٨٠,١	٤٧٦,١-	٤٥,٠
٢٠٠٠	١٨٠٦,٧	١٣٦٦,٤١-	٤٤٠,٢٩+
٢٠٠١	١٦٩٨,٧	٢٠٢٤,٨٤-	٣٢٦,١٤-
٢٠٠٢	١٩٤٩,١١	٢١٥٢,٨-	٢٠٣,٦٩-

المصدر: بنك السودان التقارير السنوية أعداد متتالية حتى عام ٢٠٠٢م.

يوضح جدول الميزان التجاري للسودان الحقائق التالية :

١. يعكس الميزان التجاري بوضوح موازنة التعاملات التجارية المنظورة بين قيم صادرات البلاد وقيم وارداتها من السلع. طوال سنوات فترة امتدت إلى أربعين عاماً ١٩٥٧-١٩٩٦ لم يحقق الميزان التجاري فائضاً إلا في أربعة أعوام فقط. يعني ذلك

أن العجز في الميزان التجاري قد سيطر تماماً على تجارة السودان الخارجية منذ الاستقلال حتى اليوم.

٢. لم يحقق الميزان التجاري فائضاً طوال فترة الأربعين سنة إلا في أعوام ١٩٥٩ و١٩٦٠ و١٩٦٩ و١٩٧٣ فقط.

٣. طوال الفترة الأولى ١٩٥٧-١٩٧٢ وهي فترة خمسة عشر عاماً كان العجز في الميزان التجاري متذبذباً، ولكنه لم يصل إلى حجم العشرين مليون جنيه على الإطلاق.

٤. زاد حجم العجز في الميزان التجاري في عام ١٩٧٤ زيادة كبيرة حيث بلغ ٦٨ مليون جنيه وهو أكثر من نصف مجموع العجز في كل السنوات الماضية منذ عام ١٩٥٧. كما زاد حجم العجز مرة أخرى زيادة فريدة في عام ١٩٧٥ حيث بلغ ١٣٨ مليون جنيه وهو عجز يزيد على مجموع العجز في كل سنوات الفترة ١٩٥٧-١٩٧٢.

٥. انخفض العجز في الميزان التجاري إلى ٣٠,٢ مليون جنيه في عام ١٩٧٦، ثم انخفض إلى ١٥,٦ مليون جنيه في عام ١٩٧٧. ولكنه زاد زيادات كبيرة في الأعوام الأربعة التالية ١٩٧٨-١٩٨١. فزاد العجز في عام ١٩٧٨ قرابة خمسة أضعاف ما كان عليه في العام السابق. وزاد العجز في عام ١٩٨٠ بنسبة تصل إلى حوالى ٤٥% عما كان عليه في العام السابق. وارتفع العجز من مبلغ ٣٦٢,٥ مليون جنيه في عام ١٩٨٠ إلى مبلغ ٥٦١,٣ مليون جنيه في عام ١٩٨١، وهي نسبة زيادة تصل إلى حوالى ٥٥%.

٦. انخفض العجز في عام ١٩٨٢ إلى مبلغ ٣٩٢,٩ مليون جنيه، ثم انخفض في عام ١٩٨٣ إلى مبلغ ٣٣٦,١ مليون جنيه، ولكنه بدأ يزيد زيادات متتالية ومضاعفة في بعض السنوات خلال الفترة ١٩٨٤-١٩٨٩. تخطى العجز في الميزان التجاري لأول مرة حاجز المليار جنيه حيث بلغ في عام ١٩٨٧ حوالي مليار ونصف من

الجنيهات، وبلغ في العام التالي ١٩٨٨ حوالى ٢,٦٦ مليار جنيه وبلغ العام الذى تلاه (أي عام ١٩٨٩) مبلغ ٣,٨ مليار جنيه تقريباً.

٧. منذ عام ١٩٩٠ حسبت قيم الصادرات والواردات والميزان التجاري بالدولار الأمريكى. لذلك لم تظهر الأرقام متضخمة كما كانت عليه في السنوات الأخيرة من عقد الثمانينات. ولكن إذا حول العجز في الميزان التجاري خلال سنوات التسعينات من الدولار إلى الجنيه السوداني بسعر الصرف السائد للجنيه في هذه السنوات فإن العجز في الميزان التجاري سيظهر متضخماً كما كان عليه الحال في السنوات التي سبقت فترة التسعينات.

٨. يوضح مجمل العجز المستمر في الميزان التجاري أن صادرات السودان لم تستطع أن تواكب الزيادات المستمرة في الواردات. فسلع الصادرات السودانية هي نفس السلع التقليدية التي قامت عليها الصادرات منذ سنين طويلة. ولا نتوقع أن يتناقص العجز في الميزان التجاري إلا إذا تغيرت المفاهيم وتغيرت السياسات نحو سلع التصدير، وإتخذت خطوتان أساسيتان:

أولاً- النظر في سلع تصديرية جديدة تناسب الظروف المناخية والطبيعية والإمكانات والقدرات السودانية التي تمكن من إنتاجها بكميات وأسعار تنافسية تمكنها من اختراق الأسواق العالمية وتثبيت مواطىء قدم لها فيها. من أمثلة هذه السلع بذرة عباد الشمس والقوار ومنتجاته.

ثانياً- اتباع سياسات تسويقية علمية وجريئة تعتمد على الاستكشاف والبحث والدراسة للأسواق العالمية، وإمكانيات زيادة مساحة السلع السودانية في الأسواق التقليدية، والكشف عن أسواق جديدة لسلع الصادرات التقليدية والسلع الجديدة.

٩. يلاحظ في الجدول أعلاه أن العجز في الميزان التجاري قد انخفض انخفاضاً واضحاً في عام ١٩٩٩، إذ انخفض العجز من مبلغ -١١٣٦,٥ مليون دولار في عام ١٩٩٨ إلى مبلغ ٤٧٦,١ مليون دولار في عام ١٩٩٩. السبب الرئيس في ذلك هو دخول البترول السوداني ضمن سلع الصادرات لأول مرة. إذ بلغ عائد صادرات البترول

في ذلك العام مبلغ ٢٧٥,٩ مليون دولار. وزاد عائد صادرات البترول في عام ٢٠٠٠ إلى مبلغ ١٣٥٠,٨ مليون دولار محققاً بذلك أول فائض في الميزان التجاري مقداره ٤٤٠,٣ مليون دولار لأول مرة منذ سنوات طويلة. وحقق الميزان التجاري أيضاً فائضاً بمبلغ ٣٠٣,٥ مليون دولار في عام ٢٠٠١. ويرجع الفضل في ذلك أيضاً للزيادة الكبيرة في عائدات صادرات البترول. لذلك سيكون لصادرات البترول أثر كبير جداً في موقف الميزان التجاري عندما يزيد إنتاج وتصدير البترول السوداني في السنوات اللاحقة بإذن الله.

نشـــــــاط

ناقش أثر الميزان التجاري خلال الفترة منذ الاستقلال وحتـــى ٢٠٠٢م على نمو الاقتصاد السوداني.

٢,٤ ميزان المدفوعات

التعامل التجاري بين الدول في عالمنا المعاصر أمر حتمي، إذ لا توجد دولة تعتمد على نفسها في كل احتياجات شئون حياتها بالكامل. فالدول تصدر وتستورد السلع، وتقدم الخدمات للآخرين، وتستفيد من خدماتهم، وبعضها يقرض وبعضها يقترض رؤوس الأموال وتستلم وتسدد ما عليها من التزامات وتشتري أو تبيع السندات من الأسواق العالمية أو تستثمر أموالها في بلاد أخرى وتحصل على عوائد استثماراتها.

جانب تصدير السلع واستيرادها أو التجارة المباشرة ينعكس بصورة واضحة في الميزان التجاري الذى يعكس التوازن بين قيمة صادرات الدولة وارداتها. ولكن ميزان المدفوعات ذو نطاق أوسع ويتضمن عدداً من المتغيرات الأخرى بجانب التجارة المرئية المتمثلة في الصادرات والواردات. فهناك ما يعرف بالتجارة غير المرئية المتمثلة في الخدمات التي تقدمها الدول لبعضها مقابل عوائد مالية وتحركات رؤوس الأموال بين الدول والتي تعتبر عنصراً مهماً في عالم اليوم.

لذلك فإن ميزان المدفوعات يتضمن جانبين رئيسيين هما:

أولاً- الحساب الجارى.

ثانياً- حساب رأس المال.

الحساب الجارى يتكون من ثلاثة عناصر أساسية هي:

١. قيم الصادرات السلعية.

٢. قيم الواردات السلعية.

٣. صافي قيم الخدمات، أي موازنة عائدات الخدمات المقدمة من الدولة ومدفوعات الخدمات التي تتلقاها الدولة من الدول والجهات الأخرى.

أما حساب رأس المال فيتمثل بصفة رئيسية في سحوبات رؤوس الأموال التي تتحصل عليها الدولة من الجهات الأخرى، (منظمات أو مؤسسات مالية دولية أو أقليمية أو دول أخرى) وكذلك سداد ما عليها من التزامات أو ما تريد أن تقدمه لجهات أخرى من رؤوس أموال. هذا بالإضافة إلى الاستثمارات المباشرة والقروض والتحركات الرأسمالية.

كما ذكرنا من قبل فإن الميزان التجاري يشير فقط إلى صورة التوازن في المعاملات السلعية بين الدول. وبعبارة أخرى توازن التعامل في التجارة المرئية. أما ميزان المدفوعات فيتضمن بجانب المعاملات في السلع موقف التعامل المالى المتبادل من الخدمات، أي موقف التجارة غير المرئية، بالإضافة إلى حساب رأس المال والتعاملات المالية الأخرى. ولشمول ميزان المدفوعات لكل هذه الجوانب فإن هذا الميزان هو الذي يؤخذ في الاعتبار عند تقييم الموقف الاقتصادي الدولي وليس الميزان التجاري. فمن الأفيد كثيراً للدولة أن يكون لها فائض في ميزان المدفوعات وعجز في الميزان التجاري من أن يكون لها عجز في ميزان المدفوعات وفائض في الميزان التجاري. لذلك تعمل الدول كثيراً لتفادى الضغوط على ميزان مدفوعاتها. فتعمل الدول بجد لتفادى العجز في ميزان المدفوعات من احتياطياتها من العملات الأجنبية أو بالاقتراض من الخارج، أو كما يحدث في هذا الزمان باللجوء إلى صندوق النقد الدولي لتغطية هذا العجز في ميزان المدفوعات مؤقتاً.

موقف ميزان المدفوعات في السودان خلال الفترة التي أعقبت الاستقلال ١٩٥٧-٢٠٠٢ يوضحه لنا الجدول التالي أدناه.

جدول: ٤-١٣: ميزان المدفوعات خلال الفترة ١٩٥٧-٢٠٠٢

(١٩٥٧-١٩٦٧ بملايين الجنيهات السودانية ومن ١٩٩٠-٢٠٠٢ بملايين الدولارات الأمريكية)

البيـــــان	١٩٥٧	١٩٥٨	١٩٥٩	١٩٦٠	١٩٦١	١٩٦٢	١٩٦٣	١٩٦٤	١٩٦٥	١٩٦٦	١٩٦٧
١/الحساب الجاري(أ+ب)	-٢١,٦	-١٢,٨	١٤,٠	-٢,٥	-٢٢,٦	-٢٠,٧	-٢٦,٨	-٣٢,٨	-١٥,٠	-١٩,٤	-١٧,٥
الصادرات	٥١,٧	٤٤,٩	٦٨,٢	٦٤,٠	٦١,٣	٧٩,٧	٨٥,٥	٧٠,٢	٧٢,٧	٧٤,٠	٧٧,٧
االواردات	-٦٩,٧	-٥٤,٠	-٤٩,٢	-٦١,٩	-٧٧,٨	-٨٦,٦	-٩٧,٩	-٨٧,٩	-٧٤,١	-٧٢,٢	-٨٣,٣
(أ) الميزان التجاري(I+II)	-١٨	-٩,١	+١٩,٠	+٢,١	-١٦,٥	-٦,٩	-١٢,٤	-١٧,٧	-١,٤	-٨,٢	-٥,٦
(ب) حساب الخدمات(I+II)	-٣,٦	-٣,٧	-٥,٠	-٤,٦	-٦,١	-١٣,٨	-١٤,٤	-١٥,١	-١٣,٦	-١١,٢	-١١,٩
(I) متحصلات	٧,٩	٧,٣	٥,٤	٩,٨	١٠,٣	١١,٠	١٢,١	١١,٨	١٢,٤	١٠,٦	١٣,٠
(II) مدفوعات	-١١,٥	-١١,٠	-١٠,٤	-١٤,٤	-١٦,٤	-٢٤,٨	-٢٦,٥	-٢٦,٩	-٢٦,٠	-٢١,٨	-٢٤,٩
٢/ حساب رأس المال	+١٥,٨	٨,٠	+١١,٨	+١٢,١	١٧,٥	١٧,٥	١٦,٠	١٥,٥	٨,٣	١٦,٥	٩,٣
٣/ العجز(-) أو الفائض في الحساب الجاري وحساب رأس المال(١+٢)	-٥,٨	-٤,٨	٢٥,٨	+١٤,٦	-٥,١	-٣,٢	-١٠,٨	-١٧,٣	-٦,٧	-٢,٩	-٨,٢
٤/ الأخطاء والمحذوفات	-٠,٢	+٠,٤	-٠,١	+٠,١	٠,٢	+٠,٣	-٠,٥	٠,١	-٠,٣	-٠,١	-٠,٢
٥/ التحركات النقدية	٦,٠	٤,٤	-٢٥,٧	-١٢,٢	٤,٩	٢,٩	١١,٣	١٧,٢	٧,٠	٣,٠	٨,٤

تابع جدول :٤-١٣ : ميزان المدفوعات خلال الفترة ١٩٥٧-٢٠٠٢

١٩٦٨-١٩٧٨ بملايين الجنيهات السودانية

البيـــــان	١٩٦٨	١٩٦٩	١٩٧٠	١٩٧١	١٩٧٢	١٩٧٣	١٩٧٤	١٩٧٥	١٩٧٦	١٩٧٧	١٩٧٨
١/الحساب الجاري(أ+ب)	-١٨,٨	-١٥,٥	-١٤,٩	-١٤,٨	-٢١,٨	+٦,٤	-١٠٣,٠	-١٦٦,٣	-٦٤,٨	-٣٥,٣	-٤٢,٣
الصادرات	٨٧,٩	٩٢,٤	١٠١,٨	١١٠,٨	١١٦,٣	١٥٧,٧	١٣٩,٠	١٤٦,٣	٢٠٩,٢	-٢٣,٣	٢١٧,٤
االواردات	-٩٦,٩	-٨٩,٧	-١٠٤,٦	-١١٤,٥	-١٢٢,٢	-١٣٠,٢	-٢٠٧,٠	-٢٨٤,٤	-٢٣٩,٤	-٢٤٥,٩	-٢٩٠,٣
(أ) الميزان التجاري(I+II)	-٩,٠	٢,٧	-٢,٨	-٣,٧	-٥,٩	٢٧,٥	-٦٨,٠	-١٣٨,١	-٣٠,٢	-١٥,٦	-٧٢,٩
(ب) حساب الخدمات(I+II)	-٩,٨	-١٣,٢	-١٢,١	-١١,١	-١٥,٩	-٠,١	-٣٥,٠	-٢٨,٢	-٣٤,٦	-١٩,٧	٣٠,٦
(I) متحصلات	١٥,٠	١٤,٠	١٥,١	١٦,٢	١٦,٨	١٦,٤	٢٢,٨	٣٤,٧	٤٢,٠	٥٦,٥	١٢٢,٧
(II) مدفوعات	-٢٤,٨	-٢٧,٢	-٢٧,٢	-٢٧,٣	-٣٢,٧	-٣٧,٥	-٥٧,٨	-٦٢,٩	-٧٦,٦	-٧٦,٢	-٩٢,١
٢/ حساب رأس المال	٥,٥	١٢,٥	٠,٨	-٦,٥	٨,١	١,٣	١٠٢,١	٣٢,٢	٢٢,٠	٣٥,٧	٣٠,٩
٣/ العجز(-) أو الفائض في الحساب الجاري وحساب رأس المال(١+٢)	-١٣,٣	٢,٠	-١٤,١	-٢١,٣	-١٣,٧	٧,٧	-٠,٩	-١٣٤,١	-٤٢,٨	٠,٤	-١١,٤
٤/ الأخطاء والمحذوفات	+٠,٦	-٠,٣	٢,٦	١,٢	٤,١	١,٣	-١,٧	٠,٧	٤,٦	-٤	-٠,٥
٥/ التحركات النقدية	١٢,٧	-١,٧	١١,٥	٢٠,١	٩,٦	-٩,٠	٢,٦	١٣٣,٤	٣٨,٢	-	١١,٩

تابع جدول: ٤-١٣ : ميزان المدفوعات خلال الفترة ١٩٥٧-٢٠٠٢

١٩٧٩-١٩٨٩ بملايين الجنيهات السودانية

البيـــــان	١٩٧٩	١٩٨٠	١٩٨١	١٩٨٢*	١٩٨٣	١٩٨٤	١٩٨٥**	١٩٨٦	١٩٨٧	١٩٨٨	١٩٨٩
١/الحساب الجاري (أ+ب)	-٢٠٣,٦	-٢٢٧,٢	-٣٩٦,٠	-٢١٠,١	-٢٥٧,٢	-٨٠,٢	٢٩٨,٥	-٥٣,٧	-٥٧١,٩	-١٤٠٠,٣	-١٤٧١,٥
الصادرات	٢٢٨,٦	٣٤٧,٣	٤٣٩,٣	٣٨٣,١	٦٦٨,٥	٦٧٤,٧	١٠٢٣,٧	٨١٦,٩	٧٥٦,٢	١٩٢١,٥	٢٤٩٢,١
الواردات	-٤٧٩,٠	-٧٠٩,٨	-١٠٠٠,٦	-٧٧٦,٠	-١٠٠٤,٦	-١٠٥٢,٤	-١٨٢٢,١	-١٧٠٩,١	-٢٢٩٦,٢	-٤٥٨٧,٢	-٦٣١٠,٣
(أ) الميزان التجاري (I+II)	-٢٥٠,٤	-٣٦٢,٥	-٥٦١,٣	-٣٩٢,٩	-.٣٣٦	-٣٧٧,٧	-٧٩٨,٤	-٨٩٢,٢	-١٥٤٠,٤	-٢٦٦٥,٤	-٣٨١٨,٢
(ب) حساب الخدمات(I+II)	٤٦,٨	١٣٥,٣	١٦٥,٣	١٨٢,٨	٧٨,٩	٢٩٧,٥	١٠٩٦,٩	٨٣٨,٥	٩٦٨,٥	١٢٦٥,٤	٠٢٣٤٦,٧
(I) متحصلات	١٨٦,٥	٣٣٤,٩	٤٩٠,٥	٦٨٤,٨	٨١٧,٥	٨٦٦,٩	٢١١٨,٧	١٤٦٨,٥	١٦٥٧,٦	٢٣٧٢,٣	٣٠٠٤,٠
(II) مدفوعات	-١٣٩,٧	-١٩٩,٦	-٣٢٥,٢	-٥٠٢,٠	-٧٣٨,٦	-٥٦٩,٤	-١٠٢١,٨	-٦٣٠,٠	-٦٨٩,١	-١١٠٦,٩	-١٤٥٧,٣
٢/ حساب رأس المال	١٩٣,٨	١٦٣,٨	٥٩,٠	١٣٥,٧	٩٢,٦	١٥٥,٣	١٣٧,٥	١٢١,٧	-١٣٧,٣	١٠٦٠,٢	١٥٧٣,٤
٣/ العجز(-) أو الفائض في الحساب الجاري وحساب رأس المال(١+٢)	-٩,٨	-٦٣,٤	-٣٣٧,٠	-٧٤,٤	-١٦٤,٦	٧٥,١	٤٣٦,٠	٦٨,٠	-٧٠٩,٢	-٣٤٠,١	١٠٢,٢
٤/ الأخطاء والمحذوفات	٠,٢	-٠,٥	٠,١	-٠,٥	-٩,٢	-٢,٦	-١,١	-٧,٩	٧,٨	٢٩,٣	-١١,٧
٥/ التحركات النقدية	٩,٦	٦٣,٩	٣٣٦,٩	٧٤,٩	١٧٣,٨	-٧٢,٥	-٤٣٤,٩	-٦٠,١	٧٠١,٤	٣١٠,٨	-٩٠,٥

* هنالك مبلغ ١٧٥,٦ مليون عبارة عن تخفيض قيمة الجنيه السوداني.

** هنالك مبلغ ٢٨٩,٩ مليون عبارة عن تخفيض قيمة الجنيه السوداني في العام ١٩٨٥ لم تنعكس في حساب التحركات النقدية.

تابع الجدول: ٤-١٣ ميزان المدفوعات خلال الفترة ١٩٥٧-٢٠٠٢

١٩٩٠-١٩٩٦ بملايين الدولارات الأمريكية

البيـــــان	١٩٩٠	١٩٩١	١٩٩٢	١٩٩٣	١٩٩٤	١٩٩٥	١٩٩٦
١/الحساب الجاري (أ+ب)	-٣٨٩,٩	-٤٨٨,٢	-٣٦٥,٩	-٤٥٦,٧	-٥٤٦,٧	-٥٧٦,٢	٨٧٢,٨
الصادرات	٣٣٣,٧	٣٠٥,٠	٣١٩,٣	٤١٧,٣	٥٣٥,٦	٥٥٥,٧	٦٢٠,٣
الواردات	-٩٨٠,٤	-٨٩٠,٣	-٨٢٠,٩	-٩٤٤,٩	-١٠٥٩,٥	-١١٨٤,٨	-١٥٠٤,٥
(أ) الميزان التجاري(I+II)	-٦٤٦,٧	-٥٨٥,٣	-٥٠١,٦	-٥٢٧,٦	-٥٥٩,٩	-٦٢٩,١	-٨٨٤,٢
(ب) حساب الخدمات(I+II)	٢٥٦,٨	٩٧,١	١٣٥,٧	٧٠,٩	١٣,٢	٥٢,٩	١١,٢
(I) متحصلات	٤٥٦,٧	٢٠١,٤	٣٨٨,٦	١٥٥,٠	١٩٩,٣	٤٧٩,٧	٢٩٢,٩
(II) مدفوعات	-١٩٩,٩	-١٠٤,٣	-٢٥٢,٩	-٨٤,١	-١٨٦,١	-٤٢٦,٨	-٢٨١,٧
٢/ حساب رأس المال	٣٠٣,٢	٧٣٥,٦	٣٣٤,٦	١٨٦,٦	٢١٠,٠	٣٤٠,٦	٩٠,١
٣/ العجز(-) أو الفائض في الحساب الجاري وحساب رأس المال(١+٢)	-٨٦,٧	٢٤٧,٤	-٣١,٣	-٢٧٠,١	-٣٣٦,٧	-٢٣٥,٦	-٧٨٢,٧
٤/ الأخطاء والمحذوفات	١٠,٦	-٣٤٨,٧	-٢٦,٨	+٢٣٢,٤	٣٥٤,٦	٢٢٨,٥	٧١٩,٠
٥/ التحركات النقدية	٧٦,١	-١٠١,٣	٥٨,١	٣٧,٧	-١٧,٩	٧,١	٦٣,٩

المصدر: بنك السودان.

* حساب رأس المال يتضمن السحوبات والسدادات وصافي التحركات المالية قصيرة الأجل وصافي الاستمثار المباشر وصافي استثمارات أخرى.

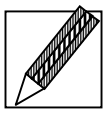
تابع الجدول :٤-١٣: ميزان المدفوعات خلال الفترة ١٩٥٧-٢٠٠٢

١٩٩٧-٢٠٠٢ بملايين الدولارات الأمريكية

البيـــــان	١٩٩٧	١٩٩٨	١٩٩٩	٢٠٠٠	٢٠٠١	٢٠٠٢
١/الحساب الجاري(أ+ب)	-٨٢٧,٢٧	-٩٥٧,٤١	-٤٣١,٤١	-٥١٧,٥٨	-١٢١٦,٧٩	-٩٢٥,٨٠
الصادرات (فوب)	-٥٩٤,٢٠	-٥٩٥,٧٠	٧٨٠,١٠	١٨٠٦,٧٠	١٦٩٨,٧٠	١٩٤٩,١١
االواردات	١٤٢١,٩٠	١٧٣٢,٢٠	-١٢٥٦,٢٠	-١٣٦٦,٤١	-٢٠٢٤,٨٤	-٢١٥٢,٨٠
(أ) الميزان التجاري(I+II)	-٨٢٧,٧٠	-١١٣٦,٥٠	-٤٧٦,١٠	٤٤٠,٢٩	٣٢٦,١٤	-٢٠٣,٦٩
(ب) حساب الخدمات(I+II)	٠,٤٣	١٧٩,٠٩	٤٤,٦٩	-٩٥٧,٨٧	-٨٩٠,٦٥	-٧٢٢,١١
(I) متحصلات	٤٨٧,٩٨	٧٦١,٤٣	٨٣٦,٧٨	٧٢٢,٢٨	٨٥٩,٢٥	١١٨٦,٨٩
(II) مدفوعات	-٤٨٧,٥٥	-٥٨٢,٣٤	-٧٩٢,٠٩	-١٦٨٠,١٥	-١٧٤٩,٩٠	-١٩٠٩,٠٠
٢/ حساب رأس المال	١٨٢,٦٨	٢٨٨,٣٦	٤١٤,٨١	٣٢٨,٠٦	٥١٤,٤٣	٨٦٩,٤٩
أ) قروض رسمية	-٤٥,١٣	-٥٤,١٤	-٢١,٣٢	-١١٩,٣٩	-٨٣,٣٤	-٤٣,٠٢
سحوبات	١٨,٥٩	١٢,٩٩	٤٧,٣٨	١٦,٤٦	٢١,٨٤	٤٤,٧٥
سداد	-٦٣,٧٢	-٦٧,١٣	-٦٨,٧٠	-١٣٥,٨٥	-١٠٥,١٨	-٨٧,٧٧
ب) تحركات رأسمالية قصيرة الأجل (صافي)	١٢٧,١٥	٣٦,٣٠	٩٦,٨٣	٧٢,٨٠	٢١,١٠	٢٢٢,٤٠

جـ) استثمار مباشر (صافي)	٩٧,٨٦	٣٧٠,٧٠	٣٧٠,٨٠	٣٩٢,٢١	٥٧٤,٠٠	٦٨٣,٣٥
د) حافظة استثمار (صافي)	٠	٠	٠	٠	٠,٧٢	٩,١٩
استثمارات أخرى (صافي)	٢,٨٠	٦٤,٥٠-	٣١,٥٠-	١٧,٥٧-	١,٩٥	٢,٤٣-
٣/ العجز(-) أو الفائض في الحساب الجاري وحساب رأس المال(١+٢)	٦٤٤,٥٩-	٦٦٩,٠٥-	١٦,٦٠-	١٨٩,٥٢-	٧٠٢,٣٦-	٥٦,٣١-
٤/ الأخطاء والمحذوفات	٦٠٨,٣٦	٦٩٤,١٥	١٢٨,١٠	٣٥٤,٩٣	٦٣٢,١٠	٤٥٧,٤١
٥/ التحركات النقدية	٣٦,٢٣-	٢٥,١٠-	١١١,٥٠-	١٦٥,٤٠-	٧٠,٢٦	٤٠١,١٠

تدريب (٣)



من الجدول (٤ – ١٣)
استخرج الأرقام التالية:
رقم الميزان التجاري لسنة ٢٠٠٢م.
رقم العجز أو الفائض في الحساب الجاري وحساب رأس المـــال لـــسنة ٢٠٠٢م.

يوضح لنا اتجاه ميزان المدفوعات خلال هذه الفترة الطويلة الحقائق التالية :

١. شهد عاما ١٩٥٧و١٩٥٨ عجزاً ضئيلاً في ميزان المدفوعات بلغ ٦ مليون و٤,٤ مليون جنيه على التوالى وكان للعجز الذي حدث في الميزان التجاري أثر كبير في ذلك. ولكن آخر سنوات عقد الخمسينات عام ١٩٥٩ شهد فائضاً كبيراً في ميزان المدفوعات بلغ ٢٥,٧ مليون جنيه. وكان ذلك نتيجة للفائض الذى حدث في الميزان التجاري وحساب رأس المال.

٢. عقد الستينات ١٩٦٠–١٩٦٩ بدأ بفائض في ميزان المدفوعات بلغ ١٢,٢ مليون جنيه. ولكن كل سنوات الستينات الأخرى شهدت عجزاً في ميزان المدفوعات عدا آخر سنوات هذا العقد عام ١٩٦٩ الذى شهد فائضاً ضئيلاً بلغ ١,٧ مليون جنيه. بدأ في عام ١٩٦٢/٦١ عام تطبيق الخطة العشرية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية وكان لتنفيذها أثر في زيادة الصرف على الواردات والضغط على ميزان المدفوعات. وقد أنهيت الخطة في عام ١٩٦٩.

٣. كان العجز في ميزان المدفوعات خلال عامي ١٩٦١و١٩٦٢ صغيراً نسبياً بلغ ٤,٩مليون و ٢,٩مليون على التوالي. وقد كان للعجز الكبير الذى حدث في الميزان التجاري في هذين العامين اثر على ذلك.

٤. عاما ١٩٦٣و١٩٦٤ شهدا عجزاً كبيراً في ميزان المدفوعات وصل إلى ١١,٣ و١٧,٢ مليون جنيه على التوالي. وكان هذا العجز قريباً جداً لحجم العجز الذى

حدث في الميزان التجاري والذى بلغ ١٢,٤ و١٧,٧ مليون جنيه على التوالى. يعني ذلك أن العجز في ميزان المدفوعات كان نتاجاً مباشراً للعجز في الميزان التجاري. ويعني ذلك أيضاً أن أثر حساب رأس المال في هاتين السنتين كان ضئيلاً. وأغلب الظن أن الصرف الكبير الذى حدث على التنمية خلال عامي ١٩٦٣و١٩٦٤ واستيراد احتياجات مشروعات التنمية كان له أثر على هذا العجز في الميزان التجاري وميزان المدفوعات.

٥. بالرغم من أن العجز في ميزان المدفوعات قد انخفض في عام ١٩٦٥ إلى ٧ مليون جنيه، وانخفض أكثر في عام ١٩٦٦ إلى ٣ مليون جنيه فقط، إلا أن العجز في ميزان المدفوعات قد زاد إلى ٨,٤ مليون جنيه في عام ١٩٦٧ وزاد أكثر في عام ١٩٦٨ حيث بلغ ١٢,٧ مليون جنيه، وكان للعجز في الميزان التجاري والعجز في حساب الخدمات أثر على ذلك.

٦. كان الفائض الذى حدث في ميزان المدفوعات في عام ١٩٦٩ آخر سنوات الستينات نتيجة للتحسن الذي طرأ في الميزان التجاري والذي حقق فائضاً قدره ٢,٧ مليون جنيه.

٧. بدأ عقد السبعينات بعجز كبير في ميزان المدفوعات بلغ ١١,٥ مليوناً من الجنيهات في عام ١٩٧٠، وزاد هذا العجز إلى ٢٠,١ مليوناً من الجنيهات في عام ١٩٧١ولكن العجز انخفض إلى ٩,٦ مليون جنيه في عام ١٩٧٢. وكان السبب الأساس لهذا العجز الكبير في ميزان المدفوعات نتيجة للعجز الذى حدث في حساب الخدمات في عام ١٩٧٠، وللعجز الذى حدث بصفة أساسية في حساب الخدمات ثم حساب رأس المال في عام ١٩٧١ وإن كان الميزان التجاري أيضاً قد شهد عجزاً بلغ ٣,٧ مليون جنيه. وكان العجز في ميزان المدفوعات والبالغ ٩,٦ مليون جنيه في عام ١٩٧٢ نتيجة للعجز في حساب الخدمات البالغ ١٥,٩ مليون جنيه وإن كان العجز في الميزان التجاري قد بلغ هو أيضاً ٥,٩ مليون جنيه.

٨. كان عام ١٩٧٣ هو العام الوحيد الذي شهد فائضاً في ميزان المدفوعات طوال سنوات عقد السبعينات، حيث حقق فائضاً بلغ ٩ مليون جنيه. وكان ذلك نتيجة للفائض الكبير الذى حدث في الميزان التجاري الذي بلغ ٢٧,٥ مليون جنيه في هذا العام.

٩. بدأ العجز في ميزان المدفوعات مرة أخرى في عام ١٩٧٤، ولكنه كان عجزاً ضعيفاً نسبياً بلغ ٢,٦ مليون جنيه فقط، ولكن ارتفع هذا العجز فجأة وبدرجة كبيرة إلى مبلغ ١٣٣,٤ مليون جنيه في العام ١٩٧٥ التالي. وكان ذلك نتيجة للعجز الكبير في الميزان التجاري الذى بلغ ١٣٨,١ مليون جنيه. وكان سبب ذلك هو عدم قدرة الصادرات لمواكبة الصرف المتزايد على الواردات، حيث كانت حصيلة الصادرات في ذلك العام مبلغ ١٤٦,٣ مليون جنيه فقط مقابل ٢٨٤,٤ مليون جنيه وجهت لتغطية قيمة الواردات من السلع.

١٠. انحسر العجز في ميزان المدفوعات قليلاً في عام ١٩٧٦ ولكنه كان عجزاً كبيراً أيضاً مقارنة مع السنوات ١٩٧٥-١٩٧٤ حيث بلغ ٣٨,٢ مليون جنيه. وكان مرد هذا العجز في الميزان التجاري الذي بلغ ٣٠,٢ مليون جنيه ولم يشفع الفائض في حساب رأس المال البالغ ٢٢ مليون جنيه للعجز الكلي في ميزان المدفوعات خلال هذا العام إلا أن يبقى عالياً.

١١. عام ١٩٧٧ هو العام الوحيد الذي توازن فيه ميزان المدفوعات تماماً طوال السنوات الأربعين موضع الدراسة. فلم يكن هناك عجز أو فائض في هذا الميزان كأول ظاهرة تستحق التنويه.

١٢. عاما ١٩٧٨و١٩٧٩ شهدا عجزاً في ميزان المدفوعات بلغ ١١,٩ و٩,٦ مليون جنيه على التوالي نتيجة للعجز الكبير في الميزان التجاري وإن قلص حساب الخدمات وحساب رأس المال جزءاً كبيراً من العجز في الميزان التجاري.

١٣. بدأ عقد الثمانينات بعجز كبير في ميزان المدفوعات بلغ ٦٣,٩ مليون جنيه نتيجة للعجز الكبير في الميزان التجاري في هذا العام ١٩٨٠ ولم يسعفه الفائض

الكبير في حساب الخدمات وحساب رأس المال الذي حدث، لأن الصرف على الواردات كان كبيراً مقارنة مع عائدات الصادرات من العملات الصعبة.

١٤. أما العجز في ميزان المدفوعات في عام ١٩٨١ فقد بلغ رقماً لم يبلغه من قبل ولم يبلغه على الإطلاق خلال سنوات عقد الثمانينات إلا في عام ١٩٨٧ إذا أخذنا تخفيض قيمة الجنيه في عام ١٩٨٥ في الاعتبار. فقد بلغ العجز مبملغ ٣٣٦,٩ مليون. وكان السبب الأساس أيضاً هو الزيادة الكبيرة في الصرف على الواردات الذى بلغ ١٠٠٠,٦ مقارنة مع إيرادات الصادرات الذي لم يحقق أكثر من مبلغ ٤٣٩,٣ مليون جنيه فقط.

١٥. في عام ١٩٨٧ بلغ العجز في ميزان المدفوعات ٧٠١,٤ مليون جنيه وهو رقم قياسى لم يصله من قبل أو من بعد خلال سنوات الثمانينات التي وقف عندها حساب ميزان المدفوعات بالجنيه السوداني في هذا الجدول الذى نتحدث عنه.

١٦. بالرغم من أن الميزان التجاري قد شهد تدهوراً وعجزاً كبيراً في سنوات عقد الثمانينات جميعها، إلا أن سنوات ١٩٨٤و١٩٨٥و١٩٨٦و١٩٨٩ هي وحدها التي شهدت عجزاً في ميزان المدفوعات، وكان ذلك بصفة أساسية نتيجة للفوائض الكبيرة في حساب الخدمات الذى تحقق خلال عقد الثمانينات.

١٧. تخفيض قيمة الجنيه السوداني في عام ١٩٨٢ وفي عام ١٩٨٥ كان له أثر كبير في التدهور الذى حدث في ميزان المدفوعات، لأن تخفيض قيمة العملة يعني أن صادراتنا ستحقق عوائد أقل نسبياً وأن وارداتنا ستكلفنا مبالغ أكثر مما كان ينبغى أن ندفعه قبل تخفيض قيمة الجنيه.

١٨. خلال الفترة ١٩٩٠-٢٠٠٢ جاءت قيمة المدفوعات بالدولار الأمريكى فظهرت قيم مفردات الجدول أقل تضخماً لمحافظة الدولار الأمريكي على قيمته مقارنة بالجنيه السوداني.

١٩. يعني ذلك أن كل الجهود التي بذلت لتقوية هيكل الاقتصاد السوداني لم تتمكن من تصحيح وضع ميزان المدفوعات وفك الضغوط المستمرة عليه. لكن مع

دخول البترول ضمن سلع الصادرات السودانية بعائداته المتزايدة نتوقع أن يدعم ذلك ميزان المدفوعات دعماً واضحاً كما حدث في عام ٢٠٠١.

نشـــاط



يجد ميزان المدفوعات اهتماماً كبيراً من المسئوليين في اقتصاديات الدول النامية بما فيها السودان. وبغض النظر عن الميزان التجاري ناقش العبارة.

أسئلة تقويم ذاتي



١. عرف ميزان المدفوعات ووضح أهم مكوناته.
٢. هل تفضل الدول أن يكون لها فائض في الميزان التجاري أم ميزان المدفوعات ولماذا؟
٣. ماهو الفرق بين ميزان المدفوعات والميزان التجاري؟

الخلاصة

الآن وقد وصلنا معاً لنهاية هذه الوحدة – والتي هي نهاية هذا المقرر تخلص إلى أنه تعد التجارة الخارجية ضرورة وحقيقة أساسية لايمكن للعالم أن يستمر أو يقوم بدونها، إذ لا يمكن لدولة واحدة أن تستقل باقتصادها عن بقية دول العالم، فهي مضطرة لتصدير سلعها وخدماتها إلى بقية دول العالم، واستيراد ما يلزم شعبها من السلع والخدمات المنتجة في بقية دول العالم الأخرى.

والتجارة الخارجية هي فرع من علم الاقتصاد يهتم بدراسة الصفقات الاقتصادية الخارجية عبر الحدود الوطنية ونعني بالصفقات:

١- تبادل السلع والخدمات.

٢- تبادل النقود – وتشمل حركة رؤوس الأموال، للاستثمارات طويلة الأجل وقصيرته، والاستثمارات المباشرة وغير المباشرة "على شكل قروض".

وفوائد التجارة الخارجية وأهميتها تتمثل في تمكن الدولة من الحصول على السلع والخدمات التي لا تتوافر لديها، وتعتبر عاملاً مهماً للدول النامية في سعيها لتنمية ذاتها، وتؤدي إلى تقسيم العمل والتخصص، وبالتالي رفع الكفاءة الإنتاجية، وتساعد على رفع مستوى الرفاهية الاقتصادية لأي بلد من البلدان.

ولعلك عزيزي الدراس، لاحظت أن هذه الوحدة حفلت بكثير من المفاهيم والمعلومات الخاصة بالتجارة الخارجية، حيث تعرفنا في القسم الأول صادرات السودان وقمنا بشرح سياسة التصدير، وتناولنا سياسة الاستيراد حيث شرحنا بالتفصيل كلاً من الاستيراد بتحويل القيمة، ونظام الاستيراد بالتسهيلات الائتمانية، ونظام الاستيراد بالمقايضة، ونظام الاستيراد بدون تحويل قيمة، ونظام الاستيراد عن طريق الحدود.

وأوضحنا موقف تجارة السودان الخارجية، وأخيراً تناولنا الميزان التجاري وميزان المدفوعات. وميزان المدفوعات Balance of Payment (BoP) هو البيان

الذى تسجل فيه المعاملات والعلاقات التي تتم بين الدولة وغيرها من الدول، من متحصلات مدفوعات. وبالنظر إلى الجداول التي في ميزان المدفوعات السوداني نلاحظ أننا قسمناه إلى أربعة أجزاء رئيسة هي: الحاسب الجاري، وحساب رأس المال والأخطاء والمحذوفات والتحركات النقدية. وتعميماً للفائدة تجد شرحاً لهذه الأجزاء الرئيسة في مسرد المصطلحات.

وفي ختام عرضنا نذكرك بأن هذه الوحدة فصلت بمجموعة متعددة من التدريبات وأسئلة التقويم الذاتي لتساعدك على الفهم والاستيعاب.

إجابات التدريبات

تدريب (١)

أكبر قيمة للصادرات سنة ١٩٧٩ القطن بمبلغ ١٥١،٣ مليون جنيه.

أكبر قيمة للصادرات سنة ١٩٨٣ القطن بمبلغ ٣٩٦ مليون جنيه.

أكبر قيمة للصادرات سنة ٢٠٠٢ الحيوانات الحية بمبلغ ١١٧،٢ مليون جنيه.

تدريب (٢)

أكبر مورد للسودان من دول العالم:

في ١٩٨٠ دول السوق الأوربية المشتركة.

وفي ١٩٩٠م المملكة العربية السعودية.

وفي ٢٠٠٠م دول السوق الأوربية المشتركة.

وفي ٢٠٠٢م المملكة العربية السعودية.

تدريب (٣)

استخراج الأرقام المشار إليها من الجدول (٤ – ١٣)

الميزان التجاري لسنة ٢٠٠٢م يعادل ٢٠٣,٦٩ عجز.

الحسابي الجاري وحسب رأس المال والخدمات يعادل ٥٦،٣١ عجز.

مسرد المصطلحات

ميزان المدفوعات : Balance of Payments

هناك وجهات نظر مختلفة حول تعريف ميزان المدفوعات نذكر هذا التعريف هو:
أن ميزان المدفوعات لدولة ما هو: سجل منظم أو بيان حساب شامل، لكل المعاملات الاقتصادية التي تتم بين المقيمين في الدولة، والمقيمين في دولة أخرى خلال فترة زمنية معينة وغالباً ما تكون سنة.
ويتكون ميزان المدفوعات من أربعة أجزاء رئيسية هي: الحساب الجاري، وحساب رأس المال، والأخطاء والمحذوفات، وأخيراً التحركات النقدية.

سياسة الحماية : Protectionism Policy

سياسة الحماية تفرض لحماية السلع والخدمات المحلية من مزاحمة السلع والخدمات الأجنبية المستوردة، وبشكل خاص إذا كانت الصناعات ناشئة في الدولة إذ أن السلع والخدمات المستورة قد تكون في وضع تنافسي قوي، ويسمح لها بالسيطرة على الأسواق وتخريب هذه الصناعات.

سياسة حرية التجارة : Free Trade Policy

السياسة التي تتبعها الدولة والحكومات، عندما لا تتدخل في التجارة بين الدول من خلال التعريفات الجمركية، والحصص أو الوسائل الأخرى.

حساب رأس المال : capital Account

ويطلق عليه تسمية أخرى ميزان رأس المال Capital Balance ويضم هذا الميزان كلاً من ميزان رأس المال القصير، والطويل الأجل.

ميزان العمليات الجارية : Current Balance

يضم كافة المعاملات الاقتصادية الدائنة والمدينة التي تتم بين المقيمين وغير المقيمين خلال فترة زمنية معينة، وهي ترتبط بالإنتاج والدخل خلال الفترة المدروسة.

ميزان التجارة المنظورة : Visible Trade Balance

يطلقون عليه تسمية أخرى وهي الحساب التجاري السلعي Merchandise Trade ويضم كافة المعاملات الاقتصادية الدائنة والمدينة التي تتخذ شكل تدفقات سلعية، تتم بين المقيمين وغير المقيمين خلال فترة زمنية معينة، وهي ترتبط بالإنتاج والدخل خلال الفترة المدروسة.

ميزان التجارة الغير منظورة : Invisible Trade Balance

ويطلقون عليه الحساب التجاري الخدمي Service Trade، ويضم كافة المعاملات الاقتصادية الدائنة والمدينة، التي تتخذ شكل تدفقات خدمية أي غير مادية.

المراجع

أولاً- المراجع العربية

١. **أحمد جامع: النظرية الاقتصادية**. الجزء الثاني الطبعة الثالثة، دار النهضة العربية ١٩٧٦م القاهرة.

٢. **علي أحمد سليمان: الضرائب في السودان**. دار جامعة الخرطوم للنشر ١٩٧٨م الخرطوم.

٣. **الخطة العشرية** للتنمية الاقتصادية والاجتماعية ١٩٦٢/٦١-١٩٧٠/٦٩- وزارة المالية والاقتصاد، الخرطوم.

٤. **الخطة الخمسية** للتنمية الاقتصادية والاجتماعية ١٩٧١/٧٠-١٩٧٥/٧٤. وزارة التخطيط القومي، الخرطوم.

٥. **الخطة الستية** للتنمية الاقتصادية والاجتماعية ١٩٧٨/٧٧-١٩٨٣/٨٢. وزارة التخطيط القومي، الخرطوم.

٦. **برنامج الاستثمار الثلاثي** ١٩٧٩/٧٨-١٩٨١/٨٠م. وزارة التخطيط القومي، الخرطوم.

٧. **برنامج الأستثمار الثلاثي الثاني** ١٩٨١/٨٠-١٩٨٣/٨٢م. وزارة التخطيط القومي، الخرطوم.

٨. **تقرير المسح الصناعي الشامل ١٩٦٩**. وزارة الصناعة بالتعاون مع مركز التنمية الصناعية الخرطوم.

٩. **خطط واتجاهات التنمية الصناعية في السودان** ١٩٧١م.

١٠. **تقرير المسح الصناعي ١٩٧٠-١٩٧١م** وزارة الصناعة الخرطوم.

١١. **إحصاءات الناتج المحلي والتجارة الخارجية والتضخم**. الجهاز المركزي للإحصاء (عدة سنوات) الخرطوم.

١٢. وزارة المالية والاقتصاد، **العرض الاقتصادي للسنوات ١٩٧٥ – ١٩٩٧**.

١٣. بنك السودان، **التقارير السنوية ١٩٧٥ – ١٩٩٧م**.

ENGLISH RFERENCE

1. Ali,Mohmmed Abdel Rahman**: Government Expenditure and Economic Development**. K. U. P. Khartoum. 1974.
2. Leibenstein, H.: **Economic Backwardness and Economic Growth**. John Wiley & Sons, Inc.New York,1962.
3. El-Hassan, Ali Mohmmed (Edition): **An Introduction to the Sudan Economy**. KUP, Khartoum,1976.
4. **Nationl Income Accounts, Department of statistics** (Various Issues) Khartoum.
5. **Transport Statistical Bulletin**. 1975 & 1978/79. Ministry of Nationl Planning. Khartoum.
6. Bank of Sudan. **Annual Reports. (Various Issues)**. Khartoum.